

التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية

المحور الثالث
إستراتيجيات مواجهة التجزئة
وبناء المشروع الوطني الجمعي

قاعات منتزه بلدية البيرة

الخميس والجمعة ١٧ و١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣

التجهرات الفلسطينية وتهلالاتها ومستقبل القضية الفلسطينية

المحور الثالث

إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي

الطبعة الأولى: كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-8511-4-6

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
رام الله – فلسطين

هاتف: 02 2973816 تليفاكس: 02 2976789

www.masarat.ps

تصميم وتنفيذ: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف
مركز مسارات

المحتويات

5 تقديم

الجلسة الحادية عشرة:

7 المجتمع السياسي الفلسطيني في مواجهة التجزئة والانقسام
9 السياسة الفلسطينية .. المقاومة والتحرر

د. رباب إبراهيم عبد الهادي

تعقيب د. غسان الخطيب

35 الجلسة الثانية عشرة: متطلبات إعادة بناء التمثيل الوطني

37 «هذا العام، بالتأكيد»

أ. د. كرمة النابلسي

تعقيب أ. جميل هلال

43 الجلسة الثالثة عشرة: السلطة الفلسطينية .. الواقع والسيناريوهات

45 السلطة الفلسطينية، مسار أوسلو، وفك الحصار عن حق تقرير المصير

د. جورج جقمان

تعقيب أ. قيس عبد الكريم

الجلسة الرابعة عشرة:

61 واقع التجزئة في ضوء سيناريوهات الحلول السياسية المطروحة

63 التغلب على التشرذم الفلسطيني .. الخيارات السياسية والضرورات الوطنية

د. ليلى فرسخ

تعقيب د. بشير بشير

85الجلسة الختامية: التوصيات

87التوصيات

(د. خالد الحروب، أ. خليل شاهين)

91.....ملحق رقم ا: برنامج المؤتمر

98.....ملحق رقم ٢: المشاركون/ ات في المؤتمر.

101.....لقطات

تقديم

عقد المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات مؤتمره السنوي الثاني في مدينة البيرة، يومي 17 و18 كانون الثاني/ يناير 2013، تحت عنوان «التجمعات الفلسطينية وتمثالتها ومستقبل القضية الوطنية». وجاء عقد المؤتمر تنويجا لسلسلة من اللقاءات والاتصالات التشاورية بمشاركة العشرات من الشخصيات السياسية والأكاديمية والبحثية، وأفضت إلى تحديد العنوان الرئيسي للمؤتمر والمحاور المتفرعة عنه، ومنهجية إعداد أوراق العمل السياساتية، والباحثين والأكاديميين المرشحين لإعدادها.

وركزت أوراق العمل والنقاشات الغنية خلال جلسات المؤتمر على دراسة العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر في تكريس واقع التجزئة، وتلك التي تخدم معالجة هذا الواقع، الأمر الذي تطلب دراسة تأثير المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني على تجزئة الشعب الفلسطيني من جهة، ومكامن الخلل والأخطاء والإخفاق في السياسات والبرامج الفلسطينية فيما يتعلق بالتصدي لواقع التجزئة، ومن ثم الانقسام، والتراجع في دور منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة جامعة، وتقدم المشروع الاستيطاني وتراجع المشروع الوطني، لاسيما في ظل مسار أو سلو، من جهة ثانية، وطرح سياسات وخيارات إستراتيجية بديلة قادرة على توحيد الفلسطينيين حول مشروع وطني جمعي من جهة ثالثة.

ولتحقيق الغاية المرجوة في تحفيز التفكير الإستراتيجي الفلسطيني على طرح السياسات والبرامج القادرة على تغيير المسار الذي أسهم بأبعاده المختلفة في تعميق الفجوات بين تجمعات الشعب الفلسطيني وإضعاف التمثيل الوطني وتراجع دور الحركة الوطنية، جاءت حصيلة أعمال المؤتمر ومنهجية إعداد أوراق العمل التي خضعت للمراجعة والتحكيم، لتنسجم من جهة مع تركيز مركز مسارات على اقتراح السياسات والبدائل التي تركز على القضايا الراهنة، ومن جهة أخرى تحقيق أهداف المؤتمر السنوي الثاني في دراسة

واقع التجزئة بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الابتعاد عن وصف ما هو قائم، والسعي لطرح سياسات وبدائل لتغيير واقع التجزئة والتصدي لمخططات الشرذمة والتفتيت والتبديد، وترسيخ الهوية الفلسطينية على قاعدة مشروع وطني جمعي يحدد الأرضية المشتركة التي تجمع الفلسطينيين أينما كانوا، دون إجحاف بحق الاختلاف والتعددية في الرأي.

وتوزعت أعمال المؤتمر على ست عشرة جلسة، إذ تم تخصيص جلسة خاصة لكل ورقة عمل، بمشاركة معدة الورقة ورئيسة/جلسة ومعقب، الأمر الذي أسهم في إعطاء كل ورقة حقها من التقديم والتعقيب والنقاش. كما قام معدو/ات الأوراق بتطويرها في ضوء ملاحظات التحكيم والنقاش خلال الجلسات تمهيدا لنشرها في ثلاثة أجزاء، يشكل هذا الإصدار الجزء الثالث، ويتضمن أربع أوراق تمحورت حول «إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي»، ويختتم بجملته من التوصيات.

ويعرب مركز مسارات عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها أعضاء مجلس الأمناء وهيئة مكتب المجلس وطاقم المركز في سياق التحضير للمؤتمر، وكذلك تقديره لجهود الباحثين/ات والأكاديميين/ات ممن عكفوا على المساهمة في إغناء التفكير السياسي الفلسطيني من خلال إعداد أوراق سياساتية نوعية لتكون في متناول مختلف الجهات ذات العلاقة بصناعة القرار الفلسطيني على شتى المستويات، إضافة إلى جهود المحكمين/ات والمشاركين/ات في النقاشات الغنية على مدار جلسات المؤتمر.

كما يتوجه المركز بالشكر إلى الشخصيات الفلسطينية التي لم تبخل في تقديم الدعم المالي والمعنوي لمسيرة المركز منذ طرح فكرة تأسيسه، وفي مقدمتها الأستاذ عبد المحسن القطان، وكذلك جميع المؤسسات الفلسطينية التي وفرت الدعم للمؤتمر السنوي الثاني، مقدمة بذلك نموذجا على دور هذه المؤسسات الوطنية في دعم الجهد البحثي الرامي لتعزيز التفكير الإستراتيجي وموقعه المركزي في الاهتمام الثقافي والأكاديمي الفلسطيني.

الجلسة الحادية عشرة

المجتمع السياسي الفلسطيني

في مواجهة التجزئة والانقسام

رئيس الجلسة: د. إسماعيل الناشف
د. رباب عبد الهادي: السياسة الفلسطينية .. المقاومة والتحرر
تعقيب: د. غسان الخطيب

السياسة الفلسطينية .. المقاومة والتحرر¹

د. رباب إبراهيم عبد الهادي

إن الاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة من قبل 138 دولة يطرح مجدداً العديد من الأسئلة التي تقع في صميم قضية تحرير فلسطين، أرضاً وشعباً على السواء. جاء تصويت الأمم المتحدة في أعقاب المقاومة ضد العدوان الإسرائيلي العسكري المتجدد على غزة، هذه المقاومة التي تمت قيادتها بالتنسيق بين التنظيمات الفلسطينية المسلحة، بما فيها «حماس» و«فتح» والجيبة الشعبية لتحرير فلسطين والجيبة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجهاد الإسلامي، وقد تبع هذين التطورين مباشرة إشارات على النوايا الطيبة بين «فتح» و«حماس» كانت بادية للعيان: ففي عشية احتفالاتها بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشائها، ووصول رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل إلى غزة لأول مرة، أتاحت «حماس» للعديد من قيادات «فتح» العودة إلى غزة، وأصبحت «فتح» أخيراً قادرة على إقامة احتفال جماهيري في ذكرى انطلاقتها في غزة.

لم يكن رد الفعل الإسرائيلي مفاجئاً، فبحجة الرد على تصويت الأمم المتحدة لصالح

1 أود أن أعبر عن امتناني لهاني المصري و خليل شاهين و غسان الخطيب و المحكم المجبول، لنقدم البناء و بعيد النظر لنسخة مبكرة من هذه الورقة. كما أود أن أشكر جيمي ليف و ميرا نابلسي لنقدتهما الإضافي و ملاحظاتهم. أما الأخطاء فهي بالطبع أخطائي.

فلسطين لم تقم فقط بالسماح ببناء عدة آلاف من الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة الغربية، بل أعلنت أيضاً قرارها بحجز عائدات الضرائب الفلسطينية بدلاً من تحويلها إلى السلطة الفلسطينية (كما تتطلبه اتفاقية باريس)²، لتفاقم بذلك الأزمة الاقتصادية القاسية في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. ورداً على ذلك دعا رئيس وزراء السلطة الفلسطينية في حينه، سلام فياض، الفلسطينيين إلى الانخراط في مقاطعة طوعية للبضائع الإسرائيلية التي توجد لها بدائل فلسطينية³.

في غضون ذلك، واصل الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية إضرابهم عن الطعام، وواصل الجنود الإسرائيليون سياسة إطلاق النار بقصد القتل «غير المقصودة»، كما دخل آلاف الموظفين الحكوميين الفلسطينيين في إضراب للاحتجاج على غلاء المعيشة في مناطق السلطة الفلسطينية وعلى عدم دفع الرواتب. في حفل افتتاح المنتدى الاجتماعي الدولي من أجل فلسطين حرة في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني (وهو يوم التصويت على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة) كان عدد الحضور أقل بكثير من الرقم الذي توقعه المنظمون، وهو 15 ألف شخص. لقد طرحت سلسلة من المشكلات وكأنها مجرد عوائق مالية ولوجستية، وذلك من خلال شبكة معقدة من المناورة من قبل السياسة البرازيلية المتأثرة بتجارة السلاح مع إسرائيل، والسطوة الصهيونية، إلى جانب تواطؤ المجموعات العربية البرازيلية، خصوصاً FEPAL (اتحاد العرب الفلسطينيين في البرازيل)، والسلطة الفلسطينية⁴ وبعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وبهذا اختزل هذا النشاط الدولي التضامني مع الشعب الفلسطيني بتجمع صغير لا يزيد عن 3 آلاف مشارك، يفتقر إلى أية قيمة إستراتيجية بعيدة الأمد أو أية أهداف. لقد بدا، للأسف، وكأنه متاجرة كالعادة من أجل فلسطين.

ولكن هل هذه المتاجرة، كالعادة، أمر حتمي؟ أود أن أعرض رأيي ضد السياسة الانهزامية⁵، وأن أطرح، بدلاً من ذلك، السؤال حول كيف نستطيع أن نبني على نقاط قوتنا ونقلص تأثير نقاط ضعفنا. في هذه الورقة سوف أطرح بعض الأفكار حول إستراتيجيات المقاومة

2 <http://www.nad-plo.org/userfiles/file/Document/ParisProf.pdf>

3 إيزابيل كيرشنر. «رئيس الوزراء الفلسطيني يدعو إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية»، نيويورك تايمز، 21 كانون الأول 2012.

4 تُرجع غالبية الوفود سبب تواطؤ السلطة الفلسطينية إلى سعيها الأخير لتسليط الضوء على طلب العضوية في الأمم المتحدة، وإعطائه الأولوية على إستراتيجيات مقاومة الاستعمار، مثل BDS أو مواجهة إسرائيل صراحة وكشفها بسبب المشروع الاستيطاني الاستعماري الذي تمثله.

5 أنا أشير هنا إلى المواقف السياسية التي تتقبل الوضع الراهن باعتباره «قدرنا»، وبذلك تمتنع عن أي فعل إيجابي لتغيير الوضع.

والتححرر، ترتكز أساساً على كيفية صياغة حوار فلسطيني معاد للاستعمار، بما في ذلك الآليات التي تتطلبها هذه الإستراتيجية، ونوعية التحالفات والعلاقات التي يجب أن تبنيها حركة التحرر الفلسطينية المعادية للاستعمار مع القوى الإقليمية والدولية.

الاستقلال الفلسطيني والمقاومة في غزة

يجب عدم التقليل من شأن الدلالة الأخلاقية والسياسية لتصويت الأمم المتحدة الذي يظهر الدعم لفلسطين من جانب المجتمع الدولي. إنه من المفيد دائماً للشعوب المستعمرة أن تعيد التأكيد على شرعية قضيتها على الصعيد الدولي، وبينما يتطلع جدار الفصل العنصري المزيد من الأراضي ويقسم التجمعات السكانية، وبينما يتسع الاستيطان على مدى الأفق في القدس، فإنه من الضروري التذكير بأن فلسطين تتمتع بدعم دولي واسع، في حين تزداد إسرائيل عزلة.

هناك ما هو أبعد من رمزية تصويت الأمم المتحدة، وهو أنه يعطي السلطة الفلسطينية حرية الوصول إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، وبهذا يمكن لفلسطين، إذا توافرت النية، أن تأخذ إسرائيل إلى محكمة الجنايات الدولية، كما أنه يعني أن فلسطين تستطيع أن تتوجه إلى اليونسكو⁶ وغيرها من المنظمات الدولية، لحماية المواقع التاريخية الفلسطينية (الموجودة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية) من التدمير. سعت إسرائيل منذ إنشائها إلى تدمير أي أثر للوجود الفلسطيني على الأرض، وبدلاً من ذلك تطرح رواية صهيونية كبرى تقدم إسرائيل الحالية باعتبارها النتاج الطبيعي لآلاف السنوات من الحق الشرعي في فلسطين. ومن هنا، فإن الاستعانة باليونسكو تعتبر مهمة عاجلة من أجل حماية المواقع التراثية الدينية والحضارية، مثل مقبرة مامبلا⁷. وفي الحقيقة فإن تسليط الضوء على قضية مقبرة مامبلا يخدم هدفاً آخر، وهو إبراز الخطط الإسرائيلية المثيرة للسخرة لبناء «متحف التسامح والكرامة الإنسانية» فوق عظام أسلاف الفلسطينيين على تلال القدس.

مع ذلك يبقى السؤال ما إذا كانت السلطة الفلسطينية ستستخدم بشكل ممنهج الأسنان التي أعطاها إيها التصويت في الأمم المتحدة لإطلاق حملات، لكشف النفاق الإسرائيلي

6 في حين أن عضوية فلسطين في اليونسكو قد تحققت قبل طلب العضوية في الأمم المتحدة بعام، إلا أن النقطة التي أطرها هنا تتعلق بالأدوات التي يوفرها هذا الاعتراف للقيادة الفلسطينية لاتخاذ خطوات هجومية ضد الحكم الاستعماري الإسرائيلي.

7 علي أن أقول، مع ذلك، إنه ليس واضحاً كيف يمكن أن يحمي الفلسطينيون المواقع الفلسطينية في القدس، مثل مقبرة مامبلا، بينما هي تحت سيطرة المؤسسة الإسرائيلية، نظراً إلى أن طلب العضوية في الأمم المتحدة يلتزم بالمعايير القانونية، التي يمكن أن تستخدمها إسرائيل ذريعة لرفض المطالب الفلسطينية. انظر، على سبيل المثال

<http://ccrjustice.org/ourcases/current-cases/mamilla>

وكذلك التطهير العرقي⁸. فعلى الرغم من أن الفلسطينيين احتفلوا بالقرار بعد أن تم التصويت عليه، لم يكن الجميع مع هذه الحملة. وقد طرحت أسئلة جادة حول دوافع السلطة الفلسطينية، وبالتحديد هل كان الهدف من مشروع القرار الذي تقدمت به للأمم المتحدة هو حماية المواقع الفلسطينية المهددة وتأكيد السيادة الفلسطينية عليها، أم ستستخدم كورقة مساومة في مفاوضات السلطة مع إسرائيل؟ لو أن مشروع القرار المقدم للأمم المتحدة ترافق مع تعبئة شعبية ضد الحكم الاستعماري الإسرائيلي، فإن شكوك الفلسطينيين ستكون أقل. مع ذلك، بينما كانت الاحتفالات واسعة، لم تجر أية تعبئة شعبية، وذلك لأسباب وجيهة: فالسلطة، بنويًا وسياسيًا، لا تستطيع تحمل نتائج حشد الجماهير، لأنها لن تتمكن من التحكم في الاحتجاجات لتناسب أجندتها، وكما يخبرنا قانون النتائج غير المحسوبة، فإن السلطة الفلسطينية لن تستطيع أن تحتوي أو تسيطر على الغضب الشعبي الفلسطيني ضد الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، وقد أظهرت لنا الثورات العربية ما الذي يمكن أن ينتج عن الغضب الشعبي، وليس هناك سبب يدعونا للاعتقاد بأن فلسطين تعد استثناءً لهذه القاعدة. وقد ظهرت، في الواقع، نماذج أو مقدمات لمثل هذه الاحتجاجات في موجة الاحتجاجات الشبابية⁹، وكذلك إضراب سائقي سيارات الأجرة في الخريف الماضي. من المؤسف، وإن لم يكن مفاجئاً، أن الطلب إلى الأمم المتحدة لم يكن (ولم يقصد منه) أن يكون جزءاً أساسياً من إستراتيجية التحرر الفلسطينية، بل أطلق كرد فعل على التعنت الإسرائيلي، وبكلمات أخرى كان رد فعل أكثر منه تحركاً هجومياً. ويبدو أن القيادة الفلسطينية لم تتعلم واحداً من الدروس التي تعلمنا إياها التاريخ، وهو أن المستعمر يجب ألا يلقي بأسلحته أو يتخلى عن وسائله الأخرى في المقاومة، مهما كانت متواضعة، طالما أن المستعمر يحمل أسلحته، كما في حالة الجزائريين والفييتناميين الذين وصلوا نضالهم متعدد الأوجه وهم يجرون مفاوضات سياسية. كيف استجابت قيادة السلطة الفلسطينية للتصعيد العدواني الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني وجدار الفصل العنصري؟ بدلاً من اتباع النماذج الناجحة للجزائريين والفييتناميين، اتبعت مساراً معاكساً تماماً، فقبل موعد تصويت الأمم المتحدة ببضعة أسابيع تنازل الرئيس الفلسطيني عملياً عن حق العودة في مقابلة مع القناة الإسرائيلية الثانية، فقد صرح عباس بأنه، وإن كان يرغب في زيارة منزل عائلته في صفد، إلا أنه لا يرغب في العيش هناك لأنه الآن في إسرائيل، كما أعلن معارضته لانتفاضة أخرى حتى لو لم تقدم إسرائيل تنازلات مقابلة¹⁰.

8 إيلان بابيه. (2006). التطهير العرقي في فلسطين، منشورات Oneworld.

9 أدين بالشكر لميرا نابلسي التي أوضحت لي أن العديد من التشكيلات الشبابية قد تفككت أو جُمّدت، وأنها لا تملك الآن قاعدة شعبية، الأمر الذي يحد من قدرتها على الحشد على مستوى واسع، ولكننا ما نزال نستطيع أن نتحدث عن حالة عدم رضا شعبية محدودة بموظفي السلطة الفلسطينية، وهذا ربما يفسر إصرار السلطة على إيجاد طرق لضمان توفر التمويل حتى تدفع لموظفيها.

10 <http://www.presstv.com/detail/2012270325/04/11//mahmoud-abbas-interview-with-israels-channel-2-provokes-controversy/>

كيف نقرأ أمراً كهذا؟ بما أن أبو مازن لم يكن مرغماً ولم يُضغَط عليه، بل اختار طوعاً أن يستثمر ظهوره التلفزيوني في الحديث إلى الجمهور الإسرائيلي بدلاً من تعبئة شعبه، فإن هذا يؤكد ما قلته أعلاه، أي أن هذه القيادة الفلسطينية ليست معنية بقيادة الكفاح الفلسطيني من أجل التحرر. هل خطر له ماذا سيكون رد فعل ناخبه، الشعب الفلسطيني، على مثل هذا التصريح؟ هذا سؤال يبقى بلا إجابة. وللأسف لم تكن هذه حادثة معزولة: ففي العام 1993، عند توقيع اتفاقيات أوسلو في باحة البيت الأبيض اختارت القيادة الفلسطينية أن تخاطب الجمهور الإسرائيلي (والجمهور الأمريكي)، منضمة بذلك إلى إسحق رابين الذي وجه كل ملاحظاته لجمهوره الإسرائيلي في «تهدئة المخاوف الإسرائيلية» وكان جوهر القضية هو قلق المستعمر وصورة إسرائيل المفبركة كضحية. لم يخاطب أحد الشعب الفلسطيني أو يحاول أن يشرح لهذا الشعب المهتمش بأشكال متعددة لماذا أو كيف وقعت هذه الاتفاقيات، أو ماذا تعني لاسترداد حقوقه الوطنية. لعل إدراك القيادة الفلسطينية للسقف المنخفض لأوسلو جعلها غير قادرة على مخاطبة الجمهور الفلسطيني، ففي أحسن الأحوال ستقدم أوسلو دولة مصغرة منزوعة السلاح¹¹، يربط بين شقيها الضفة الغربية وقطاع غزة ممر تسيطر عليه إسرائيل، كذلك تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على المجالين الجوي والبحري وجميع المعابر الحدودية، وبذلك تقرر من يسمح له بالدخول ومن يمنع. وبموجب أوسلو سيسمح لعدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين (قد ذكر رقم 100 ألف في إحدى المرات من قبل محمد رشيد، الذي كان في حينه المستشار الاستثماري لرئيس منظمة التحرير) بالدخول والإقامة في الدولة الفلسطينية المصغرة، في حين لا يحق لبقية اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم خمسة ملايين بالعودة إلى بيوت أسلافهم الأصلية، حتى لا يخل ذلك بالتوازن الديموغرافي في إسرائيل التي تسعى لأن تكون يهودية خالصة.

تحديد السياق: استعمار استيطاني أم صراع سياسي

إذاً، ماذا تريد القيادة الفلسطينية الحالية¹² للسلطة ومنظمة التحرير حيال هذه القضايا؟ إن القيادة الفلسطينية لم تكن واضحة بشأن الهدف النهائي. ولو كانت القيادة قد طرحت إستراتيجية واضحة من أجل حق تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال وحق العودة للاجئين

11 بحسب نتائج استطلاع للرأي أجراه معار موهوت، ونشرته صحيفة معاريف في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2012، فإن 60% من الإسرائيليين يعارضون قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح. أدين بالشكر هنا لعمر البرغوثي الذي لفت انتباهي إلى هذا الاستطلاع، ففي رسالته الإلكترونية سلط الضوء على حقيقة أن الاستطلاع أجري بين إسرائيليين دون تمييز بين الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، والذين يمثلون 20% من السكان. وهذا يعني أن الرقم قد يرتفع بشكل حاد لو كان الاستطلاع قد أجري فقط بين الإسرائيليين اليهود.

12 أقصد بالقيادة الفلسطينية الحالية برئاسة أبو مازن، التي طمست الخط الفاصل بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ أوسلو.

وإنهاء السياسة العنصرية تجاه فلسطيني 48، لكان طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة خطوة ذات معنى، وعنصراً جوهرياً في إستراتيجية شاملة لمقاومة الحكم الاستعماري الإسرائيلي، ولكن هذا لم يكن الحال. لعل هذا يفسر لماذا لم تخاطب القيادة الفلسطينية جمهورها (الشعب الفلسطيني) بوضوح وشفافية. لقد قطعت القيادة الفلسطينية مسافة كبيرة من بدايات حركة التحرر إلى زمن أو سلو. إن هذا التناقض بين الكفاح الفلسطيني التاريخي وبراغماتية قيادة السلطة يتصل بكيف تعرّف هذه القيادة الإطار الذي تعمل من خلاله، وكيف تتصرف بناء على ذلك التعريف؟

في مؤتمره الثاني عشر العام 1974 في القاهرة تبنى المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشرة، الذي دعا إلى إنشاء سلطة وطنية «فوق أي جزء من الأراضي الفلسطينية يتم تحريره»، بهدف «استكمال تحرير كافة الأراضي الفلسطينية»، وبما أنه لم يكن هناك إجماع وطني حول هذا البرنامج، بدأ الفلسطينيون يتحاورون حول ما إذا كان إنشاء سلطة وطنية سيقود إلى أو يتعارض مع تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، والتي كانت في ذلك الوقت إنشاء دولة في فلسطين التاريخية للجميع. ولكن بمرور الوقت بدأ البرنامج المرحلي يأخذ شكل الحل الدائم، بينما أخذت الرؤية بعيدة الأمد بالتلاشي لتوصف بأنها رؤية يوتوبية، غير واقعية، طفولية أو مغامرة. وقد توافقت هذه النقطة مع رغبة قيادة منظمة التحرير بأن يرى رجالها على الصعيد الدولي كرجال دولة أكثر مما هم مقاتلون. ولم تساعد أموال النفط في حسابات بعض الفصائل الفلسطينية في إبطاء هذا المسار، بل سرعت فيه. وقد كانت المواجهات العسكرية التي تعرضت لها منظمة التحرير في السبعينيات والثمانينيات في الأردن ولبنان، والتحالف المباشر أو غير المباشر مع الأنظمة العربية مثل سوريا والسعودية ومصر وليبيا، عوامل إضافية ساهمت في هذه النقطة في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير. كما أن إخراج مقاتلي منظمة التحرير من لبنان على أثر الاجتياح الإسرائيلي في العام 1982، وانتقال مقر قيادة منظمة التحرير إلى تونس بعيداً عن فلسطين التاريخية، عمّق من هذه النقطة.

إن جذر المسألة هو كيف تعرّف ما يناضل الفلسطينيون ضده، وما هو الهدف الذي يسعون إليه. إن تعريف الوضع وتسمية الصراع ضرورة من أجل صياغة الخطاب الفلسطيني، وكذلك صياغة الإستراتيجيات والأفعال. والسؤال الأساسي فيما يتعلق بالأرض أو الجغرافيا هو هل الهدف هو تحرير الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام 67، أم الأراضي التي استعمرت في كل فلسطين التاريخية؟ وبصورة أكثر وضوحاً، هل يُعرّف الفلسطينيون في مناطق 1948 على أنهم جزء أساسي من الشعب الفلسطيني، أم أنهم يعتبرون أقارب بعيدين أو حلفاء يمكن إقامة تحالف معهم حول أهداف قصيرة الأمد؟ فإذا كان الهدف النهائي هو إقامة دولة على أجزاء من الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، مع قبول إسرائيل

ليس فقط كحقيقة واقعة، ولكن أيضاً كدولة يهودية شرعية، فإن الفلسطينيين في مناطق 48 سيُعدّون موضوعاً حلفاء في أحسن الأحوال، هذا إذا كانوا مهتمين لأن يلعبوا مثل هذا الدور الهامشي في السياسة الفلسطينية، أو أنهم لا يرون أنفسهم كفلسطينيين، وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

هناك فرق كبير إذاً بين إطار الاستعمار الاستيطاني / مقاومة الاستعمار الاستيطاني، وإطار الصراع / حل الصراع¹³. الإطار الأول يتضمن اعتبار إسرائيل مشروعاً استعمارياً استيطانياً، يسعى لإزالة الفلسطينيين عرقياً من أراضيهم حتى تتمكن من تحقيق الادعاء الصهيوني («أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»). إن تطبيق إطار الاستعمار الاستيطاني يسمح بأن يُشمل كل الفلسطينيين في حركة التحرر الوطني الفلسطيني: مواطنو الضفة الغربية وغزة ومناطق الـ 48 والمخيمات وفلسطينيو الشتات. لعل كلمات الصحافية النصراوية، عبير قبطي، مفيدة في هذا المجال، ففي مقابلة أجريت معها مؤخراً على قناة الجزيرة¹⁴ تحدثت عن لقاء شاركت فيه في رام الله، اقترح فيه أحد المشاركين من الضفة الغربية أن يقول الفلسطينيون للإسرائيليين: «لا تبنوا في مستوطنات الضفة الغربية، ابنوا في الداخل»، وعلقت على ذلك قائلة: «بالنسبة لنا فإن جميع الأرض الفلسطينية مستعمرة، وليس فقط الضفة الغربية».

وفي حين أن الإطار الذي يمسك بجدلية الاستعمار الاستيطاني / مقاومة الاستعمار الاستيطاني يحدد بوضوح الخطوط بين الحلفاء والخصوم، فإن الإطار الثاني، الصراع / حل الصراع، يمؤّه ويغطي القضايا الحقيقية المتعلقة بمجرد بقاء فلسطين كقضية وأرض وشعب، إذ تجعله يبدو كمجرد نزاع يمكن حله بسهولة إذا تمت تسوية المرجعيات والتفاصيل الثانوية في قضايا الحدود، من خلال مفاوضات تُجرى بعقلانية وواقعية سياسية. وكما قال رئيس وزراء السلطة الفلسطينية في حينه في مقابلة مع نيويورك تايمز: «إن الطريقة الصحيحة للقيام بالأشياء هي عملها بطريقة موزونة (متوازنة) [التوكيد في النص]¹⁵».

هناك نقطة أخرى تتعلق بهذا وهي الطرق التي حوّلت السلطة الفلسطينية من خلالها

13 إن هذا النقاش حول تحديد الإطار يجب ألا يُفهم على أنه مجرد استطراد. فكما في مناقشتي للنقطة التي حدثت في المجلس الوطني العام 74، فإن اتفاقيات أوسلو ما كانت لتحدث لولا قيام دول الخليج العربي بقطع التمويل عن منظمة التحرير الفلسطينية على أثر غزو العراق للكويت، والاعتقاد بأن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات قد أيد صدام حسين في احتلال الكويت. وبالمثل، فإن الإطار الذي وضعته قيادة السلطة الفلسطينية الحالية للقضية باعتبارها صراعاً سياسياً مع إسرائيل يمكن حله عبر المفاوضات، هو مبني عملياً على التمويل الذي تقدمه الدول المانحة والمنظمات الدولية، مضافاً إليه تورط استثمارات رأس المال الفلسطيني في المؤسسات المالية متعددة الجنسيات.

14 <https://www.youtube.com/watch?v=3SaToGK8oJo>

15 إيزابيل كيرشني. «رئيس الوزراء الفلسطيني يدعو إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية»، نيويورك تايمز، 21 كانون الأول/ديسمبر 2012.

خطاب حق الفلسطينيين في تقرير المصير إلى دعوة لحل الدولتين، الذي هو الأساس صيغة استعمارية ومقترح أتى أصلاً من نزعة صهيونية عُرِّفت في مرحلة من المراحل بـ «الصهيونية الناعمة»، ولكنها موَّهت التزامها الجوهرى بالفكرة الصهيونية وهي انتزاع فلسطين من الفلسطينيين. وفي حين أنه يترتب على حل الدولتين عملياً إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، فإن تبني هذه الأجندة الصهيونية من الناحية المفاهيمية هو نقلة خطيرة في الخطاب السياسي الفلسطيني، تثير السؤال ما إذا كان عبء حل معضلة المستعمرين يقع على عاتق المستعمرين.

أخيراً فقد سعت إسرائيل تاريخياً، وبشكل منهجي، لمحو الخطوط الفاصلة بين الصهيونية واليهودية: باستحضار مأساة الهولوكوست من أجل تخويف منتقدي إسرائيل، واعتبار مثل هذا النقد مساوياً لمعاداة السامية. فعلى سبيل المثال استحضر داني أيلون، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، الهولوكوست من أجل تقويض الدعوة للمقاطعة المحدودة لمنتجات المستوطنات التي أطلقها فياض قبل عامين. وفي إشارة في إحدى مقالات نيويورك تايمز¹⁶ تعليقاً على ردة فعل أيلون: «إن صور فياض وآخرين وهم يحرقون المنتجات الإسرائيلية ذكرته بالفترات الأكثر ظلمة في التاريخ اليهودي». إن استحضار الهولوكوست وطمس الخطوط بين الصهيونية واليهودية إستراتيجية صهيونية متعمدة تهدف إما لإسكات أصوات النقد لإسرائيل، أو تخويف الآخرين من رفع أصواتهم. ومن خلال استخدام الهولوكوست يسعى المدافعون عن إسرائيل إلى تخويف الناقدين، وطرح فكرة أن النقد ليس أقل من هجوم معادٍ للسامية، وأنه سليل مباشر للحملات التي أدت إلى الهولوكوست.

من الناحية المبدئية فإنه أمر جوهري أنه يُصاغ إجماع فلسطيني ليس فيه لبس فيما يتعلق بمسائل الصهيونية وإسرائيل واليهودية العالمية. والمهمة الأولى يجب أن تكون استعادة التمييز الواضح بين الهويات الثلاثة. ومع أن هذا التمييز قد تم في الأيام المبكرة لحركة المقاومة الفلسطينية، إلا أن جزءاً من القيادة الفلسطينية قد طمست أيضاً الخطوط الفاصلة عندما تعاملت مع اليهود الصهاينة بما يتجاوز تعاملها مع الحكومة الإسرائيلية في إطار اتفاقيات أوسلو.

إن هذا التمييز أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى، خصوصاً في مجالين: الأول يتعلق بتطوير تحليل نقدي يقوم على العدالة، يميز بين معاداة السامية كظاهرة محددة في سياق محدد التي ظهرت في أوروبا وأنتجت مشاريع وغيتوهات وملاحقات لليهود وأدت إلى الهولوكوست من جهة، وبين المشاعر المعادية لليهود التي تلاحظ في هذه الأيام من جهة أخرى. وبكلمات أخرى فإن استخدام مصطلح معاداة السامية للإشارة إلى كل الخطاب

16 المصدر السابق.

المعادي لليهود هو أمر إشكالي، فبعض أشكال هذا الخطاب، مثل خطاب مجموعات النازيين الجدد، موروث من معاداة السامية التاريخية والتي يبلغ عمرها قرناً في أوروبا، ويجب أن يشار إليها باعتبارها كذلك، ولكن هناك خطابات أخرى لا تتحدر من معاداة السامية الأوروبية، ولكنها ناتجة عن مزيج من همجية إسرائيل من ناحية، وطمس الخطوط بين إسرائيل/ الصهيونية والجمهور اليهودي والذي يجب أن تتحمل مسؤوليته الصهيونية، من الناحية الأخرى. إن جذور وسياق ومقاصد هذه الخطابات الآن مختلفة جداً عن تلك المتعلقة بمعاداة السامية الأوروبية. إن علينا أن نفعل ذلك كأمر مبدئي، وأن نضوِّغه كأجندة سياسية.

المهمة الملحة الأخرى هي أن ندين بشكل قاطع، وألا نقبل أي خطاب يشوه صورة اليهود ويطمس الخطوط الفاصلة بين اليهود من جهة، وإسرائيل والصهيونية من جهة أخرى. وهذا يتطلب أولاً وضع حد لاستخدام الهتافات المعادية لليهود التي تُسمع في بعض المظاهرات والمسيرات الفلسطينية، مثل تلك الإشارات إلى خبير¹⁷. وثانياً، يجب أن يكون هذا جزءاً من منهج فلسطيني معاد للاستعمار يتضمن التوعية ضد التعصب والعنصرية، ولكنه في الوقت ذاته لا يروج للأساطير والدعاية الصهيونية كما هي الحال في المنهج الذي تمت مراجعته بحسب اتفاقيات أوسلو.

إستراتيجية فلسطينية للمقاومة

إذا قبلنا جدلية الاستعمار الاستيطاني/ مقاومة الاستعمار الاستيطاني كإطار مفاهيمي، فما هي إستراتيجية المقاومة التي يجب أن تتبعها حركة التحرر الفلسطينية؟

من الناحية التاريخية، قامت التنظيمات الفلسطينية المسلحة بصياغة إستراتيجية فلسطينية للمقاومة على أثر استيلائها على منظمة التحرير في أواخر الستينيات. ولكن هذه الإستراتيجية¹⁸ لم تُطبق أبداً بشكل كامل، أو بصيغة أكثر دقة، لم يتم السماح لها بأن ترى النور بسبب عدة عوامل، من ضمنها الأثر العكسي لأموال النفط على الحركة الفلسطينية، التي أثرت على جزء من الحركة الفلسطينية، خصوصاً الفصيل الأكبر «فتح»، باتجاه تبني موقف محايد بين حركات التحرر والمعارضة العربية من جهة، والأنظمة التي قمعتها من جهة أخرى، وكأنها كانت سويسرا الوطن العربي. وكما تعلمنا تجاربنا (وحملة BDS هي إحداها)، فإن الحياد لا يخدم إلا في إعادة إنتاج الوضع القائم، وبالتالي يرقى إلى مستوى التواطؤ مع الأنظمة القمعية. كذلك فإن أموال النفط قد أضعفت، إن لم تكن قد قتلت تماماً

17 خبير خبير يا يهود، جيش محمد سوف يعود.

18 انظر وصفي لمضمون هذه الإستراتيجية أدناه.

الروح الثورية، لمقاومة الاستعمار لدى المستفيدين من هذه الأموال. وهذا ينطبق أيضاً على فصائل اليسار الفلسطيني الذين كان صمتهم في بعض الأحيان تجاه وحشية الأنظمة التي تحالفوا معها يصم الآذان.

وفي ذات السياق، أنا أعني تماماً أن «حماس» قد تبنت مؤخراً موقف عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، خصوصاً بعد الثورة المصرية وصعود الإخوان المسلمين للسلطة، وهو الأمر الذي جعل من الممكن التفاوض على وقف شبه فوري لإطلاق النار على أثر العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة. ولكن إعلان «حماس» عن دعمها للثورة السورية من جهة، ورفضها اتخاذ موقف من الخطوات الاستبدادية التي اتخذها الرئيس المصري من جهة ثانية، يضعها اليوم في ذات المركب الذي كانت فيه «فتح» في الستينات والسبعينات، ففي ذلك الوقت لم تكتفِ «فتح»¹⁹ برفض الدعم العلني لقوى المعارضة الشعبية وحركات التحرر في العالم العربي، بل، الأسوأ من ذلك، تلك الادعاءات بالتواطؤ بين أعضاء رئيسيين في القيادة الفلسطينية وجهاز المخابرات السعودية في خطف وتسليم السعودي اليساري المعارض ناصر السعيد، الذي اختفى العام 1979 في بيروت ولم يُسمع عنه بعد ذلك.²⁰

لقد دار جدل كبير حول العلاقة بين حركة التحرر الفلسطينية وحركات التحرر العربية على مدى التاريخ الفلسطيني، وبشكل أكثر تحديداً بعد أحداث أيلول الأسود، وكذلك على أثر تشتت المقاتلين الفلسطينيين من بيروت العام 1982. لقد كان اليسار الفلسطيني يدافع عن فكرة أن الطريق إلى تحرير فلسطين يمر بالضرورة عبر تحرير العواصم العربية، فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كانت أول من صاغ هذا المفهوم، قللت من شأنه كثيراً لاحقاً، خصوصاً في ذروة الصعود الوطني الفلسطيني خلال انتفاضة العام 1987. حالياً، وفي ضوء الثورات العربية والمكانة المركزية التي تحتلها فلسطين في برامج المجموعات العربية ذات الرؤية الجذرية بشأن التحول الاجتماعي، فإن هذه المسألة ليست فقط ذات صلة، ولكنها ضرورية وتأتي في وقتها. إذاً، ما هي العلاقات التي يجب أن تقوم بين حركة التحرر الفلسطينية وقواعد الثورات العربية؟

هل نرى الثورات العربية باعتبارها مماثلة لنا، وباعتبار انتصاراتها انتصارات لنا، وعلينا أن نساندها على أساس غياب العدالة، أو فقط على أساس ما تستطيع أن تقدمه لنا؟ إن السلطة الفلسطينية تواصل اتباع علاقات المصلحة كالعادة مع الأنظمة العربية الرسمية. ولكن

19 أنا لا أتحدث عن جميع أعضاء «فتح»، فكما نعرف تضم «فتح» اتجاهات أيديولوجية ومواقف سياسية وتحالفات مختلفة، فنصريحات القيادات المثقفة في «فتح» تناقض موقف عدم التدخل الذي تبنته القيادة المهيمنة.

20 <http://www.youtube.com/watch?v=WQKso7GcxEM>

حركة تحرر فلسطينية معادية للاستعمار يجب أن تصوغ مجموعة مختلفة من التحالفات والعلاقات التي تتوافق مع إستراتيجيتها التحررية.

بناء على ما سبق، من الواضح أن العلاقات الفلسطينية يجب أن تكون قائمة على المبادئ، وأن تعكس مواقف تحررية تتميز عن الأنظمة القمعية. إن حركة تحرر وطني لا يجوز أن تقلد الأنظمة القمعية التي تقف مع الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران، وكأنها تشكل جزءاً من «تحالف دولي سني»، أو كأن المنشآت النووية الإيرانية تشكل تهديداً لها، بينما تصمت دائماً عن الأسطول النووي الإسرائيلي - وهو حقيقة أقرت منذ زمن بعيداً²¹. وفي الوقت ذاته كان يتوجب على حركة التحرر الفلسطينية أن تتخذ موقفاً نقدياً من الممارسات القمعية للحكومة الإيرانية السابقة من جهة، وأن تعبر عن تضامنها مع الحركات المعارضة ومع إضراب المعتقلين وكل أولئك المنتفضين ضد الاستبداد.

إستراتيجية تحرر مُعدّلة

من الواضح أن الإستراتيجية القديمة لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مثالية: فالكفاح المسلح يجب ألا يكون الإستراتيجية الوحيدة للتحرر. فمقاومة الاستعمار ليست فقط مشروعاً (حتى بمعايير الأمم المتحدة)، وهي في بعض الأحيان الملجأ والسلاح الوحيد للضعفاء²²، الذين لا يملكون خيارات واسعة، ولا يملكون ترف الاختيار، لأن شروط المعركة عادة تكون مفروضة على المستعمرين من قبل المستعمرين. في الحقيقة، لقد جمع الفلسطينيون تاريخياً بين إستراتيجيات متعددة لمقاومة الاحتلال.

حالياً تم تطوير إستراتيجية أكثر شمولاً للمقاومة الفلسطينية للاستعمار، من أجل ومن قبل قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني، اعتماداً على أماكن وجودهم وما يستطيعون تقديمه، بحسب ظروفهم. تتضمن هذه الإستراتيجيات مبادئ أساسية، هو في الوقت نفسه بيان المقاومة الأكثر قوة، وهو ببساطة: اصمد²³، ارفض أن تغادر أرضك أو بيتك أو خيمتك، كما بينت مقاومة أهالي الشيخ جراح. إن البقاء في المكان ورفض المغادرة يجعل كل خطوة إسرائيلية تهدف إلى محو التجذر الفلسطيني في المكان مغامرة مكلفة

21 لقد أجرت إسرائيل تجربة نووية مشتركة مع جنوب إفريقيا في أواخر السبعينات، تمت التغطية عليها من قبل إدارة كارتر، ليس ذلك وحسب، بل إن موردخاي فعنونو، التقني الإسرائيلي في مفاعل ديمونة، قد نشر معلومات في وسائل الإعلام بهذا المعنى، وقد خطفه الموساد ووضعه في الحبس الانفرادي لمنعه من كشف أي أسرار نووية أخرى.

22 لقد استعرت هنا عنوان كتاب جيمس سكوت «أشكال المقاومة اليومية للفلاحين» (منشورات جامعة ييل، 1987).

23 لا يغيب عن ذهني هنا النقد الذي طرحه الدكتور إسماعيل الناشف في هذا المجال، وبالتحديد أن مجرد البقاء في المكان ليس إستراتيجية مقاومة كافية.

لإسرائيل من الناحيتين المادية وغير المادية، بما في ذلك ارتفاع الكلفة من حيث العلاقات العامة. لقد كان المزج بين عدة إستراتيجيات متفقا للمقاومة، بدلاً من طرحها بصيغة ثنائية إما/ أو عاملاً رئيسياً ساهم في انتصار نضال شعب جنوب إفريقيا ضد الأبارتهايد²⁴. وفي الحقيقة، فإن قراءة متمعنة للمقاومة الفلسطينية منذ العام 48 تدل على وجود أشكال متنوعة من الكفاح ضد الحكم الاستعماري الإسرائيلي، إن هذا درس يجب أن نستخلصه، ليس فقط من جنوب إفريقيا وحرركات التحرر الأخرى، ولكن أيضاً من صمود الفلسطينيين في مناطق 48، الذين أصروا بعناد على البقاء في أرضهم ومقاومة الاستعمار الاستيطاني، على الرغم من هدم البيوت (أحياناً على نفقتهم)، والإجراءات الوحشية واقتلاعهم إلى أماكن أخرى داخل 48.

يمكن العثور على إستراتيجية أساسية لمقاومة الاستعمار في حركة المجتمع المدني في العام 2005، التي دعت المجتمع الدولي إلى تبني مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها (BDS) كإستراتيجية غير عنيفة للمقاومة. وكثيراً ما أسيء فهم وطرح هذه الدعوة وكأنها إدانة للمقاومة الفلسطينية المسلحة، أي بكلمات أخرى، تنكر لأولئك الذين ضحوا بحياتهم في مسيرة النضال الفلسطيني. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك، كيف جرى امتداح الـ (BDS) كإستراتيجية متفوقة على المقاومة المسلحة بسبب طبيعتها غير العنيفة، وبسبب العنف الذي يمكن أن يرافق المقاومة المسلحة²⁵. إن إستراتيجية شاملة للمقاومة يجب أن تكون واضحة، وألا تقع عن غير قصد في فخ الصهيونية من خلال تصنيف أشكال المقاومة للخلاص من استعمار أرضنا وشعبنا، بحسب ما تحب القوى الاستعمارية وحلفاؤها، وما لا تحب.

لقد كانت حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمار وفرض العقوبات (BDS)، الوسيلة القوية لعزل إسرائيل، موجهة حتى وقت قريب نحو الخارج، أي نحو المجتمع الدولي في معاداتها للممارسات الإسرائيلية والحصول على التضامن مع النضال الفلسطيني العادل، أكثر مما كانت موجهة نحو الداخل، أي نحو الجمهور الفلسطيني في المناطق المحتلة. إن هذا النقد يجب ألا يعتبر تلميحاً إلى أن لجنة المقاطعة الوطنية (BNC) هي

24 انظر «إستراتيجية وتكتيك المؤتمر الوطني الإفريقي». تم تبني هذه الوثيقة في مؤتمر عقده المؤتمر الوطني الإفريقي في موروغورو، تنزانيا بين 25 نيسان- أيار، 1969، المصدر: أرشيف الوثائق التاريخية للمؤتمر الوطني الإفريقي <http://www.anc.org.za/ancdocs/history/index.php>. الوثيقة منشورة أيضاً على <http://www.marxists.org/subject/africa/anc/1969/strategy-tactics.htm>

25 من المفيد أن نفكر بهذه الإستراتيجيات في مواجهة نظرية فرانس فانون حول العنف ضد الاستعمار. انظر فرانس فانون، «المعذبون في الأرض»، منشورات غروف، 1963.

قيادة بديلة للفلسطينيين، وهي أيضاً لا ترى نفسها كذلك²⁶. مع ذلك، فإن دعوة المقاطعة التي طرحها فياض²⁷ تحتم أن تتجمع لجنة المقاطعة الوطنية وقوى المجتمع المدني التي تمثلها، من أجل استنباط إستراتيجية BDS طويلة الأمد يمكن حشد الفلسطينيين حولها. وكما عبرت عن ذلك نيويورك تايمز، فإن فياض قصد من حملته للمقاطعة أن تكون رمزية وليست تأديبية²⁸. إن دعوة فياض لمقاطعة طوعية ومؤقتة بتاريخ انتهاء محدد يتقرر، ليس بانتهاء الحكم الاستعماري الإسرائيلي أو إنهاء احتلال الضفة الغربية، ولكن بإفراج إسرائيل عن عائدات الضرائب الفلسطينية، إنما تنزع زمام المبادرة من المستعمرين وتضعه في أيدي المستعمرين، ناهيك عن الإبقاء على الوضع القائم، وهو تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل. إن «حماس» أيضاً ليست بعيدة عن هذا، فقد أظهرت علامات على الوقوع في شرك أوسلو، ففي تصريح لنيويورك تايمز بأن «إسرائيل تعي الآن أنها ستخسر الكثير مالياً إذا لم تتمكن من بيع بضائعها إلى المستهلكين في غزة»²⁹، بدا أن الناطق باسم «حماس»، طاهر النونو، غافل عن ضرورة مقاطعة إسرائيل، بل إن كلماته في الحقيقة أكثر تعبيراً عن الأجندة الاقتصادية الليبرالية الجديدة «المصالح كالعادة»، من مقاومة الحصار الإسرائيلي.

قد يكون الإطار الذي وضعه فياض لدعوته للمقاطعة هو الذي أعطى لحملة BDS مسحة من الخفة (قلل من شأنها)³⁰، بحسب وصف ممثل عن مؤتمر طلاب جنوب إفريقيا خلال ورشة عمل حول المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (ACBI)، في المنتدى الدولي لفلسطين حرة. وهذا لم يكن بعيداً عن الحقيقة، فالسلطة الفلسطينية لم تتبنَ حملة BDS شاملة، وأصرت على حصر المقاطعة في السلع التي تنتجها مستوطنات الضفة الغربية. كما أن السلطة استقبلت ضيوفاً من الولايات المتحدة وأماكن أخرى شاركوا في تشويه الحملة ودُعائها. لقد كان من بين الضيوف الذين سعوا إلى ضرب المبادرة رؤساء جامعات وشخصيات أمريكية هامة، قاموا بزيارات لإسرائيل مدفوعة النفقات من قبل المنظمات

26 إن قيادة لجنة المقاطعة الوطنية BNC أيضاً لا تسعى إلى العمل كقيادة بديلة. انظر نورا عريقات «ما بعد المفاوضات العقيمة»، الشبكة.

27 إن دعوة فياض ليست جديدة، فقد سبق أن أطلق حملة ضد منتجات المستوطنات في 2010، وهذه بعض الروابط: <http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=11213&CategoryId=4>

28 إزابيل كاشنر، 21 كانون الأول/ديسمبر 2012.

29 إزابيل كاشنر. «التحول في إسرائيل، السماح بدخول مواد البناء إلى غزة»، نيويورك تايمز، 31 كانون الأول/ديسمبر 2012.

30 هناك سبب آخر ساهم في جعل حملة المقاطعة تبدو «خفيفة» وهو يعود إلى الهجمة وحملة الدعاية التي تستخدمها إسرائيل لتفويض حملة المقاطعة والترويج لإسرائيل باعتبارها ديمقراطية ومتسامحة مع وجهات نظر الإثنيات والخيارات المختلفة. إن هذه «الحملة الجديدة» تتضمن تصوير إسرائيل على أنها جنة المثليين، مستخدمة خطاباً استشرافياً بشأن فلسطين باعتبارها مجتمعاً يخاف من المثليين.

الصهيونية. مكبلة بقيود اتفاقيات أوسلو والعلاقات الدولية مع إسرائيل والولايات المتحدة، فإن السلطة الفلسطينية تحصر نفسها في ردود الأفعال أو الاعتراضات، وليس المعارضة الإستراتيجية. على العكس من ذلك، فقد رفضت حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI)، على سبيل المثال، أن تلتقي مع من يدينون حملة BDS، وذلك حتى لا يوفروا لهم الغطاء الذي يبرؤهم من التواطؤ من أجل الإبقاء على الاستعمار الإسرائيلي لفلسطين. إن قرار حملة (PACBI) برفض استقبال الشاعرة النسوية الهندية الأمريكية، جوي هارجو، بينما كانت في زيارة لإسرائيل، قرار يستحق الثناء. لقد رفضت هارجو الدعوات المتكررة من أكاديميين أمريكيين محليين (هنود حمر) وغيرهم من الملتزمين بالعدالة من أجل/ في فلسطين³¹، التي حثتها على إلغاء ظهورها وإقامتها في جامعة تل أبيب. لقد آن الأوان لتصميم حملة لممارسة ضغط كاف على السلطة الفلسطينية³² لجعلها تحذو حذو (PACBI)، وترفض مقابلة الوفود التي تمولها المنظمات الصهيونية العالمية وتضيفها المؤسسات الإسرائيلية.

إن استمرار الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يستدعي إذاً إستراتيجية مقاطعة، يكون في قلبها حملة منهجية لـ «لا مصالح كالعادة» مع الاستعمار/ حملة لا تخضع لنزوات إسرائيل قصيرة الأمد، أو برنامجها السياسي طويل الأمد، وهذا يجب أن يتضمن إنهاء التعاون الفلسطيني الإسرائيلي في مجال الأعمال³³، أي رفض غسيل الأموال الإسرائيلية من خلال الاقتصاد الفلسطيني، واستبدال الشراكات مع إسرائيل بشراكات عربية ودولية لا تنتهك مبادئ المقاطعة الفلسطينية التي تطالب بالعدالة للجميع. من أجل تفعيل مثل هذه الحملة هناك حاجة إلى أن تقوم لجنة المقاطعة الوطنية (BNC) بعقد اجتماع إستراتيجي ممتد لمناقشة وتصميم وتنسيق المقاطعة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ومناطق 48 والعالم العربي، إضافة إلى ربط الحملات الفلسطينية والعربية مع تلك القوى الدولية التي قادت حملات مقاطعة عبر العالم³⁴.

31 قاد هذه الحملة أكاديميون محليون والحملة الأمريكية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل.

32 أنا أقترح هذا كحل قصير الأمد وليس كحل إستراتيجي. من الواضح أنه طالما ظلت اتفاقيات أوسلو قائمة ستستمر السلطة الفلسطينية في اللقاءات مع القيادات الإسرائيلية، مع ذلك ففي حين أن اللقاءات مع الحكومة الإسرائيلية، مهما كانت سيئة، محكومة باتفاقيات أوسلو، فإن من المفيد القيام بحملة للضغط على السلطة لعدم إجراء لقاءات مع المنظمات الصهيونية غير الحكومية.

33 هذا يتضمن مشروع البحر الميت الأخير.

34 يبدو أن المؤتمر الرابع للجنة المقاطعة الوطنية، الذي عقد في حزيران 2013، قد حقق هذه الأهداف. انظر مقابلة نورة عريقات مع زيد الشعيبي، مسؤول التشبيك والتواصل في لجنة المقاطعة الوطنية في فلسطين والعالم العربي على جدلية -جدلية- <http://www.jadaliyya.com/pages/index/12338/palestinian-agency-and-new-campaigns-in-the-arab-w>

هل الإستراتيجية متعددة المحاور التي طرحتها مثالية، وبالتالي غير قابلة للتحقيق؟ لعله من المفيد أن نذكر أنفسنا أنه بينما لم تتمكن مصر، الدولة العربية القوية، من استعادة أرضها المحتلة، سيناء، من إسرائيل إلا عبر معاهدة كامب ديفيد المهيمنة، فإن المنطقتين العربيتين الوحيدتين اللتين اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب منهما دون الحصول على تنازلات هما جنوب لبنان في العام 2000 وغزة في العام 2005، وكانت كلتا الحالتين نتيجة، بالأساس، للمقاومة الشعبية والأهلية والسرية. فوق ذلك، بينما سعت إسرائيل إلى إرغام غزة على الخضوع كما فعلت في عملية الرصاص المصبوب، إلا أنها لم تستطع، على عكس حملة كانون الأول/ديسمبر -2008 كانون الأول/ديسمبر 2009، أن تواصل قصفها أكثر من ثمانية أيام. من الواضح أن جزءاً مهماً من المعادلة يتعلق بالمشهد السياسي المتغير (وفي نفس الوقت المتناقض وغير المستقر) في ضوء الثورات العربية، خصوصاً تغيير النظام في مصر³⁵. مع ذلك، فإن الموقف الموحد للتنظيمات الفلسطينية المسلحة والتنسيق فيما بينها للدفاع عن غزة ضد الهجوم العدواني الإسرائيلي كان له أثر مماثل، إن لم يكن أكبر، في ترحيب إسرائيل وقبولها السريع لوقف إطلاق النار، وهو سلوك ليس مألوفاً من إسرائيل أو أية دولة استعمارية أخرى.

القيادة الفلسطينية وإستراتيجية التحرر

تتطلب إستراتيجية المقاومة التي طرحتها تحولاً بنوياً في القيادة الفلسطينية على المدى القصير وال المدى الطويل، من أجل أن تتواءم مع إستراتيجية مقاومة الاستعمار. بالنظر إلى النقد الحالي للقيادة الفلسطينية (لأسباب مختلفة، من بينها أنها أضعفت منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر، وسمحت بتحويلها إلى مجرد ختم للسلطة الفلسطينية)، هل يتوجب علينا أن نياس من منظمة التحرير وتنخلى عنها؟ يجب البعض بالإيجاب استناداً لقناعتهم بأن منظمة التحرير لم تعد تمثل كل الشعب الفلسطيني، أو أنها لم تكن منتخبة ديمقراطياً³⁶، ولكنني لا أوافق على التخلي عن المنظمة لعدة أسباب: فأولاً وقبل كل شيء، ليست المنظمة والسلطة كياناً واحداً على الرغم من جهود السلطة لطمس الخط الفاصل بين الاثنين - وهو مسعى مفهوم إذا رأينا أن المصادقية التاريخية لمنظمة التحرير ما زالت مستمرة رغم أنها مجروحة وضعيفة.

35 بعدما طرحت هذه الورقة أول مرة تمت الإطاحة بالرئيس المنتخب، محمد مرسي، من قبل الجيش المصري. ومع أن حكومة مرسي لم تكن شديدة التعاطف مع غزة، إذ كانت تفتح معبر رفح وتغلقه حسب مزاجها، إلا أن عودة القوات المسلحة إلى السلطة أكثر إثارة للقلق، فعلى سبيل المثال سمحت إسرائيل مؤخراً للقوات الجوية المصرية بالتحليق فوق غزة في حملة «لتطهير سيناء».

36 كما يجادل المؤيدون لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

إن طمس الخط الفاصل بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية (أو استيلاء السلطة على المنظمة) لا يخدم إلا مصالح إسرائيل، ويعمق من اختلال التوازن في اتفاقيات أوسلو (ويعيد لها شبابها بدل أن يقوضها)، وبذلك يحبط الشعب الفلسطيني. هذا لا يعني أن علينا قبول واقع اضمحلال منظمة التحرير وكونها مجرد ختم دون أنياب يعطي الشرعية للمنى الاستعمارية كما يرغب مهندسو أوسلو، ولكن علينا أن نكافح من أجل استعادة روح مقاومة الاستعمار الأصلية التي عبرت عنها هذه الحركة التحررية على مدى عدة عقود، والتي مكنتها من خلال تضحيات الفلسطينيين، خصوصاً أولئك الذين يعيشون تحت الحكم الإسرائيلي وفي مخيمات الشتات في العالم العربي، من أن تصبح «الممثل الشرعي والوحيد» للشعب الفلسطيني. لقد كان هذا إنجازاً عظيماً علينا حمايته بعد المصالحة بين «فتح» و«حماس» وكذلك بين جميع الفصائل الفلسطينية، بما فيها «فتح» و«حماس» على صعيد أوسع.

في حين أن «فتح» و«حماس» لاعبان أساسيان، إلا أن الوحدة الوطنية يجب أن تشمل جميع الفصائل والجماعات المقاومة. وفي الوقت ذاته علينا أن نوجه النقد إلى الفصائل الأخرى التي عليها أن تتحمل جزءاً من مسؤولية مأزقنا الحالي، إذ أن قوى المعارضة الفلسطينية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحديداً، بدأ أنها قد صاغت برامجها السياسية بناء على اهتمامها بما سيقوله التاريخ عنها أكثر من الاهتمام بمسؤولياتها تجاه شعبها. وعليه فإنها بحاجة لإعادة تقويم تحليلها الماضي والانخراط في عملية نقد ونقد ذاتي جادة. وهذا بالطبع ليس السبب الوحيد أو الرئيسي للمواقف التي تبنتها فصائل المعارضة الفلسطينية، فقد أسهم في عدم ثبات أو اتساق مواقفها وأفعالها ضعف مواقفها الناتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية وما نتج عن ذلك من حالة الفوضى الأيدولوجية، والافتقار إلى الموارد المالية وغيرها، والسياسات التي تفتقر إلى الوضوح، وهذا ما أفقدها القدرة على القيادة. وقد كانت انتخابات المجلس التشريعي لعام 2006 حالة دالة، فخلال الانتخابات وبعدها اكتفت فصائل اليسار بالتصرف كمعارضة مدججة، تسجل معارضتها من أجل الأرشيف التاريخي فقط، ولكنها لا تطرح نفسها كقيادة بديلة، أو تتصرف على عكس «فتح» و«حماس»، على أنها جاهزة لتسلم السلطة. لقد شاركت كل الأحزاب الفلسطينية في الانتخابات وطرحت مرشحين لها، وكان الاستثناء الوحيد هو حركة الجهاد الإسلامي التي قاطعت الانتخابات احتجاجاً على إطار أوسلو. لقد ارتكب اليسار الفلسطيني الخطأ الكارثي بعد الانتخابات عندما تردد في الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية تقودها «حماس» بدلاً من المشاركة فيها، وهذا ما سمح للولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي بمزيد من الضغط على أبو مازن والسلطة الفلسطينية لعزل «حماس» رغم أنها قد فازت في انتخابات نزيهة.

لقد فعل اليسار الفلسطيني، بهذا الشأن، بالضبط ما فعله التيار المسيطر في «فتح»، وهو السلوك الذي اعتادوا أن يعارضوه في الماضي، وهو رفض تقبل نتيجة الهزيمة في صندوق الانتخابات.

يمكن القول إذاً إن المجموعات المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى «حماس» والجهاد الإسلامي، تقترب كثيراً من تمثيل معظم الفلسطينيين. صحيح أن عدد الفلسطينيين الذين لا ينتمون تنظيمياً إلى الفصائل الأصلية في منظمة التحرير قد ازداد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بالنسبة لليسار، وكذلك جرى مع «فتح» وحلفائها بسبب سنوات فشل أو سلو نتيجة لقمع الحكم الإسرائيلي الاستعماري ووحشيته، وكذلك بسبب اقتصاد الليبرالية الجديدة ما بعد أو سلو، إلا أن الفلسطينيين ما زالوا يرتبطون بالتوجهات السياسية لمنظمة التحرير، سواء في فلسطين أو في الشتات، أو على الأقل يؤيدون المواقف السياسية التي تعبر عن هذه المجموعات.

إن من الضروري، مع ذلك، أن تضم منظمة التحرير ممثلين عن الأحزاب الفلسطينية في مناطق 48. من الطبيعي أن هذا يحمل العديد من المخاطر، خصوصاً للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل الذين يتعرضون للملاحقة حتى عندما يحيون ذكرى النكبة، أو يلتقون بممثلين عن حركات التحرر العربية، أو يدعون لمقاطعة إسرائيل. من الطبيعي أن هذا يتطلب دراسة متأنية، والأهم اتفاق القوى الفلسطينية داخل إسرائيل على أن هذا هو ما تريده. وفي كل الأحوال، فعندما نفكر في كامل الشعب الفلسطيني، لا نستطيع بعد الآن أن نتخيل حلولاً أو نصوصاً إستراتيجية لجزء من شعبنا، بينما نهمل أجزاء أخرى.

لا أتوقع أن تقبل القيادة الحالية بهذا الطرح لأنه سينتقص كثيراً من دائرة نفوذها، ويزيد من تقويض إطار أو سلو الذي تستمد منه معظم شرعيتها. مع ذلك، إذا كنا جادين حول وضع إستراتيجيات التحرر، علينا أن نفكر بشكل خلاق خارج المألوف.

إن وحدة منظمة التحرير هي الترياق ضد أو سلو التي سعت لتفتيت الشعب الفلسطيني، وحصر تمثيله فقط في الضفة الغربية في هذا الوقت. على العكس من ذلك فإن السلطة الفلسطينية غير قادرة على أن تتحول إلى قيادة لحركة التحرر الفلسطينية، فهي لم تولد فقط من خلال أو سلو، ولكنها تواصل الانخراط في بنية أو سلو التي تحد من قدرتها في اختيار ما تستطيع وما لا تستطيع أن تفعل. لقد حاولت الحكومة التي تسيطر عليها «حماس» في غزة أن توسع من حدود أو سلو، لكن، حتى في غياب الاستعمار الإسرائيلي المباشر (مع أن الحصار الإسرائيلي مستمر) فإن «حماس» لا تستطيع أن تتجاوز سقف أو سلو. إن الفصل القاطع بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ليس منطقياً فقط، بل إنه مكون أساسي في إستراتيجية جديدة للمقاومة والتحرر.

لقد كان قيام حكومة وحدة وطنية في الضفة الغربية وغزة مطلباً شعبياً للفلسطينيين بشكل عام، والأسرى الفلسطينيين والحركات الشبابية والمجتمع المدني بشكل خاص. من الواضح أن حكومة وحدة وطنية ليست مطابقة لمنظمة التحرير، ولا تخدم الأهداف الإستراتيجية بعيدة الأمد للتحرر الوطني. وبعيداً عن الدعوة إلى إلغاء اتفاقيات أوسلو - وهي دعوة أُويدها بشدة - غني عن القول أن الوصف الوظيفي لحكومة تدير الشؤون اليومية للدولة (ونحن نتحدث هنا عن شبه دولة) في الضفة الغربية وغزة، يختلف كثيراً عن وصف حركة تحرر، وعليه، فإنها يجب أن تطلع بمهام أصغر من مهمات حركة التحرر، وأهميتها هي فقط تأثيرها على هذه المهام بعيدة الأمد لحركة التحرر.

إن جسماً وطنياً موحداً يضم كل الفصائل والأحزاب السياسية يجب أن يبنى على مبدئين:

- (1) احترام التعددية الفكرية والسياسية (أي الالتزام بشعار أن لا أحد يحتكر الحقيقة)،
- (2) ومبدأ التمثيل النسبي في المجلس الوطني الفلسطيني (وفي المجلس التشريعي طالما ظلت أوسلو قائمة).

لقد أضرت أوسلو في جوانب أخرى أيضاً: فنتيجة للضغوط الأميركية جرى تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني (خلال رئاسة كلنتون) بحيث ألغى أية إشارة لمقاومة المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، وجرّم الكفاح المسلح. كذلك، وعلى العكس من ممارسات المساءلة الفلسطينية، تم تعديل القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور) في العام 2003 (تحت الضغط الأمريكي ولكن هذه المرة تحت رئاسة جورج بوش الابن)، من أجل تعيين محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للوزراء، وهو منصب لم يكن موجوداً من قبل، لأن الولايات المتحدة وكذلك إسرائيل رأت أنه أكثر ليونة من الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي رفض أن يوقع اتفاقية كامب ديفيد مع إيهود باراك. وبدلاً من حكومة تتشكل من أعضاء منتخبين من المجلس الوطني، التفّ إحداث منصب رئيس الوزراء على الأساس السابق، الذي يقوم على أساس أن الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية يعين عضواً منتخباً من المجلس التشريعي المنتخب، لتشكيل حكومة مكونة من أعضاء منتخبين في المجلس التشريعي. وفي حين أن النظام المعمول به سابقاً، والذي تلا انتخابات المجلس التشريعي ورئيس السلطة الفلسطينية في 1996 قد حافظ على شعور بالمساءلة، على الأقل أمام الناخبين في مناطق السلطة، فإن الصيغة الجديدة مكنت رئيس السلطة من تعيين رئيس وزراء وحكومة لا تعكس بالضرورة «إرادة الشعب»، كما تم التعبير عنها في انتخابات المجلس التشريعي.

أخيراً، ما هو الدور الذي يستطيع أن يلعبه المجلس الوطني الفلسطيني؟ وهل يمكن فصله عن منظمة التحرير؟ لن أخوض كثيراً في هذا النقاش لأن زملاء آخرين سيركزون على هذا

الموضوع في أوراقتهم، ولكنني سأقول فقط أن المجلس الوطني الفلسطيني لم يكن لا أقل ولا أكثر ديمقراطية (أو تسلطاً) من المنظمة، حيث أن عضويته كانت تحدد على أساس (أ) إجماع الفصائل، وهو ما يقرب من التمثيل النسبي، أو (ب) من خلال التعيين من قبل رئيس المجلس. وباعتباره البرلمان الفلسطيني في المنفى، عكس المجلس الوطني شعبية منظمة التحرير الفلسطينية التي صوّت لها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، من خلال عملية «استفتاء يومي»، سأناقشه أدناه. وعليه فإنه لا يوجد دليل أو أرضية كافية للقول بأن المجلس الوطني الفلسطيني سيمتلك قوى سحرية، إذا سجل الفلسطينيون أنفسهم وصوتوا لأعضائه.

العدالة لا تتجزأ: إستراتيجية تحرر شاملة

إن ما ناقشته حتى الآن هو إستراتيجية للمقاومة، وهي إستراتيجية مرتبطة، ولكنها ليست مطابقة لمفهوم إستراتيجية تحرر. وهنا أعود مرة أخرى إلى تاريخنا، وكيف نظر الفلسطينيون، وحلفاؤهم أيضاً، إلى حركة التحرر الفلسطينية في الستينيات باعتبارها ثورة على كل أشكال الاضطهاد، وباعتبارها لا تقدم تحرير الأرض على تحرير الشعب، ولا تطرح نفسها باعتبارها أكثر تميزاً وأكثر تعرضاً للظلم أو أكثر استحقاقاً للحرية والعدالة من الحركات والشعوب الأخرى. لقد سُمّيت هذه الحركة أحياناً حركة المقاومة الفلسطينية، وأحياناً أخرى «الثورة»، وفي الحالتين فإن المجتمع المتخيل (كي نستعير مفهوم أندرسون)³⁷، كان في ذلك الوقت يعتبر حركة شاملة تقوم على فكرة العدالة التي لا تتجزأ لكل البشر. وفوق ذلك كان الفلسطينيون، خصوصاً تحت الحكم الإسرائيلي، يمارسون ما سماه إيرنست رينان³⁸، في مناقشته لمفهوم الأمة، بالاستفتاء اليومي. في حالتنا، انخرط الفلسطينيون في استفتاء يومي على مدى ولائهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، برغم ردود الفعل العقابية الإسرائيلية للفلسطينيين تحت الاحتلال. إننا بحاجة إلى استعادة هذا الشعور بحركة التحرر الفلسطينية، باعتبارها نموذجاً للتطبيق العملي لفكرة العدالة التي لا تتجزأ.

لقد جرى جدل واسع في الحركة الفلسطينية تركز على هل نركز جهودنا على العدالة في / ومن أجل فلسطين، أم على تحرير الأراضي الفلسطينية، بغض النظر إذا كنا سنحقق حساً بالعدالة التي لا تتجزأ للجميع أثناء ذلك. ما هو الشكل الذي تبدو عليه العدالة في / ومن أجل فلسطين؟ لقد انقسمت حركة التحرر الفلسطينية تماماً بشأن الأولويات، فبينما أصر البعض على أن أولويتنا يجب أن تكون تحرير الأرض الفلسطينية، وأن جميع الصراعات

37 بينديكت أندرسون: المجموعات المتخيلة، تأملات حول أصل وامتداد الفكر القومي، فيرسو 1983.

38 إيرنست رينان: [1982] «ما هي الأمة» أعيدت طبعته في «A Reader»، حرره «G Eley and RG Suny»، منشورات جامعة أوكسفورد 1990.

الأخرى ضد كافة أشكال عدم المساواة (على أساس الطبقة، والعرق، والجنس، والعمر، والقدرة الجسدية، إلخ) يجب أن توجّل إلى ما بعد التحرير، استمر آخرون، أعتبر نفسي من بينهم، في الإصرار على أن تحرير الأرض وتحرير الإنسان لا ينفصلان. وأنا هنا لا أنادي بأجندة ليبرالية أو فكرة نفعية، مثل دمج النساء ومجموعات أخرى مهمشة، فقط لأننا يجب ألا نترك نصف المجتمع غير فاعل، لأن هذا سيحرماننا من الكثير من الموارد البشرية التي نحن بأمس الحاجة إليها. إن هذه الصياغة تعني أنه إذا كانت النساء (أو أي أشخاص ينتمون إلى مجموعات مهمشة أخرى) ليسوا منخرطين في الأشكال السياسية التقليدية، فإن هذا قد يعني أنهم غير منخرطين أيضاً في مقاومة الاستعمار. كذلك لا أفترض أن النساء (ومجموعات مهمشة أخرى) يجب أن يكونوا في الصورة فقط من أجل إرضاء متطلبات استشراقية أو نسوية استعمارية، ولكي نطرح أنفسنا باعتبارنا عصريين نستحق أن نعتبر جزءاً من المجتمعات «المتحضرة»، ولكنني أقول أننا إذا كنا ملتزمين جدياً بالعدالة فإننا لا نستطيع أن نتحدث عن العدالة عندما نريد، وأن نضعها جانباً عندما لا تكون ملائمة لنا. إن علينا أن نكون ثابتين ومنسجمين في خطابنا وأفعالنا.

إن مفهوم العدالة التي لا تتجزأ يوجب علينا الانخراط في حوارات داخلية جادة حول الحاجة إلى إيجاد أو توسيع فضاء شعبي لتعدد وجهات النظر والأفكار (الأيديولوجيات)، ليس على طريقة الليبرالية الجديدة، ولكن بمفهوم جوهرية وحقيقي. من الواضح أن تحقيق مثل هذه التعددية المسؤولة والخاصة للمساءلة يعتبر تحدياً بسبب مصالح وعلاقات الناس المتشابكة.

إن العدالة التي لا تتجزأ تتطلب أيضاً الكفاح من أجل مجتمع يوفر لأفراده المأوى والغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وغيرها من الاحتياجات الاجتماعية - مجتمع لا يتقبل حقيقة أن نسبة لا يستهان بها من أسره تعيش على أقل من دولارين في اليوم، في حين يتلقى آخرون دخلاً شهرياً بعشرات آلاف الدولارات، وهذا يتطلب بالضرورة مقاومة السياسات الليبرالية الجديدة، بينما يجعل السلطة الفلسطينية والمانحين الدوليين والشبكة الهائلة للمنظمات غير الحكومية³⁹ تخضع للمساءلة ويطالبها بالشفافية. كذلك، فإن التوصل إلى نظام ضريبي عادل يفرض الضرائب على الطبقة العليا في مناطق السلطة الفلسطينية، ويحول المدخرات للتخفيف من صعوبات المعيشة لدى غالبية الفلسطينيين، بما في ذلك الأسر العاملة والفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، ليس ضرورياً وحسب، بل إنه ذو تأثير بعيد في ترميم بعض مصداقية القيادة الفلسطينية التي أصابها الضرر.

39 أنا هنا لا أوافق على النقد الموجه لجميع المنظمات غير الحكومية الذي يتبناه الأكاديميون الفلسطينيون وغير الفلسطينيين على حد سواء، فوجود هذه المنظمات ليس مشكلة بحد ذاته، ولكن المشكلة هي نقص الشفافية في جميع الشؤون الفلسطينية، سواء انطبق ذلك على المنظمات غير الحكومية أو الشركات الكبرى أو السلطة أو بعض أعضائها.

إن مفهوم العدالة التي لا تتجزأ في / ومن أجل فلسطين يتطلب مراجعة الميثاق الوطني الفلسطيني، ليس لإفراغه من مضمونه الثوري التاريخي، أو من حالة مقاومة الاستعمار، كما فعل ميثاق ما بعد أوسلو، بل من أجل التعريف الصريح بمن سيعيش على هذه الأرض، وأي نوع من الدولة ستكون فلسطين. لقد نادى الميثاق الأصلي بـ «دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين»، وعرف الفلسطينيين بأنه الشخص الذي ينحدر من أبوين فلسطينيين⁴⁰ (أو من أم فلسطينية). إذا ما هو مضمون هذه «الفلسطينية» اليوم؟ وما الذي تستلزمه دولة علمانية ديمقراطية في فلسطين؟

هناك مسألتان على الأقل تتطلبان اهتمامنا فيما يتعلق بـ «الدولة العلمانية الديمقراطية». الأولى تتعلق بفهمنا للعلمانية حسبما قصد بها في ميثاق منظمة التحرير الأصلي، بينما تتعلق الثانية بدور ومكان اليهود الإسرائيليين الذين هاجروا إلى فلسطين من أماكن بعيدة، ونسلهم. فيما يتعلق بالمسألة الأولى، وهي علمانية الدولة الفلسطينية، من الضروري أن نشير إلى أنه عندما تم تبني هذا الشعار أساساً كان المصطلح (علماني) مختلفاً عن الموروث الذي يدعيه الأصوليون العلمانيون⁴¹ داخل فلسطين وخارجها، أي إرجاع المصطلح إلى عصر التنوير الأوروبي بكل حواشيه من الاستشراق والإسلاموفوبيا، التي رافقت ذروة المشاريع الاستعمارية الأوروبية، ولكن دولة فلسطين الحرة في المستقبل تم تصورها (في الميثاق) كبديل شامل عن الرؤية الإقصائية (الحصرية) الصهيونية وممارساتها. وبكلمات أخرى، فإن الدعوة إلى دولة علمانية ديمقراطية كان الرد في مواجهة العنصرية الصهيونية، ولم يكن يهدف إلى استثناء التيارات الإسلامية الدينية التحررية من المقاومة أو من ثمار التحرر. أما فيما يتعلق بدور ومكان اليهود الإسرائيليين الذين لا يتماهون مع إسرائيل ومشروعها الاستعماري الاستيطاني العنصري، والذين، على الرغم من امتلاكهم للجنسية الإسرائيلية والامتيازات التي ترافقها، يرون أنفسهم كجزء من الكفاح التحرري الفلسطيني ضد الاستعمار. أنا أتحدث هنا عن أشخاص مثل يوري ديفيس الذي طرح علي سوءاً في منتصف الثمانينات، يقول: «لقد ولدت العام 1943، ولكن أختي ولدت بعد العام

40 في العام 1965 اقتصر هذا على أدبيات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ولكن المجلس التشريعي الفلسطيني صوت على حق كلا الأبوين في منح الجنسية الفلسطينية للأبناء.

41 أشير هنا إلى المتعصبين المصابين بفوبيا الإسلام والمجموعات التي تلح على وضع جميع التيارات الإسلامية والسياسية في رزمة واحدة مع طالبان، وكان طالبان والإخوان المسلمين وحماس وحزب الله شيء واحد، ويتجاهلون المضمون التحرري الذي مارسه الفكر الإسلامي كأيدولوجية تحررية، بينما يقرون بالدور الحيوي والمركزي الذي أدته هذه الأيدولوجيا في السبعينيات والثمانينيات في حركات التحرر في أمريكا اللاتينية، كما حدث في نيكاراغوا والسلفادور والبرازيل، ويتقبلون، واقعياً، الفصل في أمريكا وأوروبا بين الكنيسة والدولة، بينما تشير الدلائل إلى العكس بما في ذلك أداء القسم على الإنجيل عند استلام الرئاسة، والاحتفال بالأعياد الدينية اليهودية-المسيحية، وممارسة التمييز، والتجريم والتنميط ضد الديانات غير الأوروبية.

1948، فهل هذا يعني أنني أستطيع البقاء، أما هي فعليها أن تغادر؟» لقد كان يوري يتحدث عن الدعوات الفلسطينية المبكرة لترحيل اليهود الإسرائيليين الذين استوطنوا في فلسطين بعد العام 1948⁴²، عند تحرير فلسطين. مع ذلك، هناك بعض الملاحظات ذات الصلة هنا: أولها، أن الفلسطينيين قد أعلنوا مراراً وتكراراً أن اليهود الإسرائيليين الذين يرغبون في العيش بسلام مع الفلسطينيين مرحب بهم للبقاء، ولا حاجة لإبعادهم⁴³، حتى ولو كان هؤلاء مستعمرين صهيانية (أو نسلهم)، ولا يملكون الحق للاستيطان في فلسطين وطردها سكانها الأصليين. ثانياً، أن العام 1948 لا يجب أن يكون التاريخ الفاصل بشأن من سيقى من اليهود الإسرائيليين ومن سيغادر، طبعاً على افتراض أن الفلسطينيين العرب سيكونون قادرين على ممارسة هذا الخيار وتطبيق مثل هذه الخطة. يخبرنا تاريخنا أن الهجرة الصهيونية إلى فلسطين قد تكثفت في الثلاثينات والأربعينات، ليس فقط بسبب الحاجة الماسة لتوفير مأوى لليهود الأوروبيين الذين كانوا يبحثون عن ملاذ من الهولوكوست، ولكن أيضاً عندما استغلت القيادة الصهيونية مصير الناجين من الهولوكوست لابتزاز أوروبا والولايات المتحدة للحصول على الدعم للمشروع الصهيوني (خصوصاً بعد أن حدثت هذه الدول من عدد اليهود الذين يستطيعون الهجرة إليها للنجاة من معسكرات الاعتقال)، وهكذا تصاعدت الحملة المكثفة من أجل هجرة اليهود إلى فلسطين وزيادة عدد المستوطنين اليهود فيها عند نهاية الانتداب البريطاني. بناء على ذلك فإن المستوطنين الصهيونيين الذين قدموا قبل العام 1948 وأصبحوا يهوداً إسرائيليين يجب ألا يصنفوا بشكل مختلف عن اليهود الإسرائيليين الذين ولدوا لآباء مستوطنين بعد العام 1948. أخيراً، ومن وجهة نظر تاريخية، فقد أكد ميثاق منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية المسلحة أن فلسطين ستكون دولة للجميع، وسمتهم بالتحديد المسلمين والمسيحيين واليهود، ولم يكن هذا شعاراً سياسياً للاستهلاك الشعبي، فقد مارست منظمة التحرير ما بثرت به دائماً، وذلك من خلال احتوائها دائماً على أعداد قليلة من الأعضاء اليهود، بمن فيهم يوري ديفيس الذي انتخب في مؤتمر «فتح» لعام 2009 في بيت لحم عضواً في المجلس الثوري لـ«فتح». وهكذا، ومع القول تكراراً بعدم حصرية فلسطين، فإن السؤال ليس ما إذا كان اليهود الإسرائيليون يستطيعون أن يكونوا جزءاً من فلسطين، بل كيف (وفيما إذا) سيصبح عدد أكبر منهم منخرطاً في حركة التحرر الفلسطينية المعادية للاستعمار. إذا قارنا حركة التحرر الفلسطينية بنموذج جنوب إفريقيا (أو بشكل أدق ميثاق المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)، حيث تقوم المواطنة على شخص

42 طرحت هذه الملاحظة أيضاً الصحافية العربية الأمريكية هيلين توماس التي كانت في ذلك الوقت عميدة مراسلي البيت الأبيض، عندما قالت في مقابلة مع أحد الصهاينة أن على اليهود أن يغادروا فلسطين ويعودوا إلى بولندا وروسيا والولايات المتحدة.

43 أعادت التأكيد على هذه الفكرة ليلي خالد، المقاتلة وعضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وذلك في المؤتمر الأول لحركة المرأة الكردية الحرة في نهاية أيار.

واحد، صوت واحد، وليس على شخص أسود واحد، صوت واحد، يتضح أن الميثاق الفلسطيني قد سبق ومثّل هذا الشعار. لذلك، وبدلاً من تكرار حصرية حركتها التحررية، فإن فلسطين تحتاج اليهود الإسرائيليين الذين يشبهون جو سلوفو، السكرتير العام الراحل للحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا، الذي كان أيضاً قائد الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي، وأمكوتو وي سيزوي، اليهودي المعادي للصهيونية، الذي فقد زوجته ورفيقته، روث فيرست، في انفجار سيارة في منفاها في زمبابوي. وبشكل لا يختلف عن جنوب إفريقيا، حيث التزم عدد صغير من البيض من بينهم يهود، بالكفاح في سبيل التحرر بطريقة حقيقية⁴⁴، نحن بحاجة إلى انخراط مزيد من اليهود الإسرائيليين في حركة التحرر الفلسطينية على أسس مبدئية. وبكلمات أخرى، فإن السياسة القائمة على الهوية ليست (ويجب ألا تكون) القاعدة الموجهة للمواطنة. إن تعريفاً أكثر وضوحاً «الفلسطينية» على قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» ستقربنا من تحقيق شعار «الدولة العلمانية الديمقراطية في فلسطين»، ويوضح التزامنا بمبدأ العدالة التي لا تتجزأ.

والخلاصة هي أننا يجب أن نستثمر الجهد الفكري اللازم لضمان ألا نعيد إنتاج الدولة الصهيونية في خطابنا وممارساتنا. يتطلب جزء من هذه المهمة الافتراق عن الفكر الليبرالي الجديد وممارساته، بينما يتحدانا الجزء الآخر لتوسيع رؤيتنا بحيث تصبح أكثر ترحيباً بكل التنوع الروحي والديني، بما في ذلك أولئك الذين يتبنون الفكر المادي غير المتدين، الذين يجب أن يعاملوا بذات الاحترام الذي نعطيه للتجمعات القائمة على الإيمان بالدين.

أخيراً، فإن حس العدالة التي لا تتجزأ يتطلب مواجهة التعصب العرقي الذي يعتبر فلسطين حالة استثنائية للمعاناة والسعي للتحرر. علينا أن نعترف أن الاحتلال الواقع علينا ليس الاحتلال الوحيد، وأنا لسنا آخر شعب واقع تحت الاحتلال، فهناك احتلالات أخرى حول العالم، مثل احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان وخليج غواتانامو في كوبا، وعلينا فوق ذلك أن نلقي نظرة فقط على الأمريكيتين وأستراليا، وعلى نماذج أكثر وضوحاً عن المناطق المستعمرة مثل هاواي وبورتوريكو وغوام، كبعض النماذج للاستعمار الاستيطاني.

44 أنا لا أتحدث هنا عن ليبرالي جنوب إفريقيا اليهود مثل هيلين سوزمان، التي رفضت التوقيع على إعلان اعتذار البيض في 2000-2001 أو نادين غوردايمر، الحائزة على جائزة نوبل، التي شاركت احتفالات الذكرى الستين لقيام إسرائيل، على الرغم من النداءات الملحة من الفلسطينيين، وخصوصاً من حيدر عبد، التي دعتها إلى الامتناع عن إعطاء الشرعية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

تعقيب د. غسان الخطيب

أعتقد أن الورقة مفيدة ومهمة، وتبرز أهميتها في جوانب عدة، أهمها في توقيتها، وأنها جاءت ليس على مستوى المثقفين فقط، بل أيضاً على مستوى الجمهور الفلسطيني، فهناك تساؤلات ذات طابع منهجي فيما يتعلق بالإطار العام للسياسة التي يجب أن يعتمد عليها أو يتبناها الشعب الفلسطيني وقيادته في ضوء المتغيرات الجديدة، وتقدم أيضاً إسهاماً منهجياً وعميقاً في المراجعة السياسية الجارية الآن على مستوى السياسيين والمثقفين والجمهور.

تستعرض الورقة أبرز التطورات الحاصلة وفق تسلسل منطقي، خاصة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والتصويت في الأمم المتحدة لصالح الدولة الفلسطينية «المراقبة»، وتخلص إلى السؤال الرئيس المزدوج: هل بإمكان القيادة الفلسطينية الاستفادة من هذا الإنجاز الكبير المهم؟، إضافة إلى سؤال آخر يرتبط به: كيف يمكن للقيادة أو للشعب الفلسطيني الاستفادة من ذلك؟. وتميز بين إطارين للتفكير السياسي والعمل السياسي الفلسطيني، أولاهما مبني على الحالة السياسية الفلسطينية، وهي حالة مقاومة لنهج كولونيالي استعماري إسرائيلي؛ وثانيهما البديل.

ومن خصائص الإطار الأول أنه لا يميز بين الكولونيالية الإسرائيلية في مناطق 48 و67، ويركز بشكل أساسي على موضوع اللاجئين وحق العودة للشعب الفلسطيني بشكل عام، ووحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

أما الثاني، فلا يركز على موضوع اللاجئين أو على وحدة الشعب الفلسطيني، بل يركز على إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967، بالتالي يكون حق تقرير المصير لجزء من الشعب الفلسطيني وعلى جزء من الأرض الفلسطينية.

تقول الدكتورة رباب إن القيادة السياسية تسير في الإطار الثاني وترتكز في خطابها على الرأي العام الآخر أكثر ما تركز على المخاطبة الصريحة حول هذا المنهج مع شعبها، أي الجمهور الفلسطيني، وأنا غير متأكد من دقة هذا الكلام، وأرى أن القيادة الفلسطينية في هذا المنحى صريحة، وبغض النظر عن مواقفها أكانت سليمة أم خاطئة، فهي واضحة.

تشير الورقة أيضاً إلى غموض في الإستراتيجية الفلسطينية، وأنا أعتقد أنها على العكس، فالإستراتيجية واضحة وصريحة وقائمة على أساس حدود 67، ولا يوجد بها تمسك بالحقوق التاريخية في أراضي 48، إضافة إلى تركيز محدود على موضوع اللاجئين، خاصة

بعد الموافقة الفلسطينية على المبادرة العربية التي استخدمت لغة مختلفة عن السابقة، على سبيل المثال بدل حق العودة «حل متفق عليه لقضية اللاجئين».

المسألة الثانية، تتعلق بالتحول الذي تشير إليه الورقة من الإطار الأول الذي يتعلق بتحرير فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني إلى الإطار الثاني الذي أشرت إليه سابقاً، وتقول رباب إن ذلك تم بفعل القيادة المتنفذة للشعب الفلسطيني، وهذا يحمل حسب قراءتي، وقد أكون مخطئاً، إيحاً، وكأن القيادة اختطفت الموقف السياسي الفلسطيني. وأنا أعتقد أن الأمر يتعدى الدور «غير المشروع» للقيادة، لأن الشعب الفلسطيني بمجمله خاض نوعاً من التفكير السياسي لدى نسبة كبرى - ربما تكون أكثرية - وتحول من فكرة الدولة الواحدة إلى الدولتين، وربما القيادة تذهب إلى شيء بعيد أكثر من اللزوم، لكن هذا شيء آخر.

الجلسة الثانية عشرة

متطلبات إعادة بناء التمثيل الوطني

رئيسة الجلسة: أ. وفاء عبد الرحمن

أ. د. كرمة النابلسي: هذه السنة، بالتأكيد

تعقيب: أ. جميل هلال

هذا العام، بالتأكيد

أ. د. كرمة النابلسي

في أواخر التسعينيات، جاء وذهب موعد انتهاء السنوات الخمس التي حُددت في عملية أو سلو كالعمر المؤقت للترتيبات التي تخص السلطة الفلسطينية. وبدأت عندئذ أكتب وأحاضر وأناقش - وفوق كل شيء - أنظم حول قضية واحدة، ولهدف واحد. الحل الذي طرحته في ذلك الوقت، والذي ما زلت أ طرحه الآن، انطلق من تحليل التحديات التي علينا أن نواجهها جماعياً ونتخطاها معاً، كما وأنه وضّح وبشيءٍ من التفصيل جذور هذه التحديات، سواء بالنظر إلى التسلسل الزمني أو العوامل البنيوية.

كان الهدف من ذلك الوصول إلى فهم مشترك لما يتوجب علينا عمله، ولاقتراح إستراتيجية يمكننا التوافق عليها وتنفيذها. المشكلة، كما فهمتها في ذلك الوقت، هي أننا فقدنا أو اصر التواصل مع شعبنا وبين بعضنا البعض، وهو أمر خطير نظراً لأن فلسطين الأرض لا يمكن القتال من أجلها إلا من قبل الفلسطينيين كشعب، متوافقين في المبادئ وموحدين؛ من خلال إطار وطني بسيط يشمل كل الأشياء الكثيرة التي نؤمن ونتمسك بها على امتداد طيفنا السياسي وتوزعنا الجغرافي.

ولم يخفَ في ذلك الوقت أن المؤسسة الوحيدة التي يمكنها أن تشمل كل هذه العوامل والسمات والملايين مناهي منظمة التحرير وبرلمانها السيادي المجلس الوطني الفلسطيني، وقد كان جلياً بأن شعبنا لن يستمر كشعب إلا إذا أبقينا على سقف ما نلتزم تحته بنضال تحرري وجامع يحقق التقدم في قضيتنا، بالاستناد إلى كافة قوى شعبنا المعبأة تعبئة كاملة لهذا الهدف. في غياب ذلك السقف، كانت التحديات وما زالت أعظم من أن تواجه. إن الحل الجماعي هو الوحيد الذي تتوفر له فرصة النجاح.

إن النقاشات التي دارت في الساحة الفلسطينية خلال الأربعة عشر عاماً الماضية ركزت على أمور أخرى ذات أهمية فورية، وتمحور بعضها حول مسألة مؤسسات الدولة وفشل قياداتنا السياسية بإيجاد دولة أو فك قيدنا أو تحرير الأرض. البعض الآخر ركز على ما إذا كان دورنا هو وضع التصورات ومناقشة خيار الدولة الواحدة أم الدولتين. وظهرت حوارات كثيرة حول السلطة الفلسطينية وسلطاتها وأطرها السياسية وتمويلها، كما وتم البت في ماهية الاستعمار والأبارتهايد، ونقاش ما إذا كنا بحاجة لتغيير الوجهة نحو ممارسة المقاومة الثقافية والبقاء صامدين في فضاء الفن. وبرزت الاجتهادات حول الهوية الفلسطينية وما هي ومن نحن؟ وحول الإمبريالية والاقتصاد النيوليبرالي، وما إذا كان هو عدونا الحقيقي بجانب المؤسسات غير الحكومية (NGOs) التي يبدو أن الجميع يعمل بها اليوم. واشتعلت ومضات من الإضاءات المستعجلة على قطاعات مختلفة: أهلنا في فلسطين 1948، والمناضلون في قدسنا التي يتم إفراغها بسرعة، وشعبنا الذي يعاني من الحصار الدائم في غزة، وجماهيرنا في الشتات المحرومة من أية رؤية جماعية، والمواطنون الذين يهجرون المنطقة «ج» في الضفة الغربية. هذا بالإضافة إلى النقاشات الأكثر احتداماً حول قطاع الأعمال والنشاطات العديدة لأولئك القاطنين في المنطقة «أ». وأخيراً وليس آخراً، تفجرت الفعاليات حول بنود وسبل مصالحة حزينا الرئيسيين اللذين أطرا فيما بينهما انقساماً إضافياً بين قطعتين صغيرتين من أرضنا: الضفة الغربية وغزة. قائمة التحديات هذه منهكة بلا شك، وليس من الصعب أن نتفق على أنها أكبر من أن تواجه بنجاح من قبل أية مؤسسة لوحدها، سواء كانت حزباً أو جمعية حقوق إنسان أو منظمة غير حكومية أو لجنة ناشطين طلابية أو ائتلافاً حقوقياً.

التطور الذي طرأ خلال العامين الماضيين هو بروز الوعي بأن معالجة كافة هذه المسائل تتطلب إجابة جماعية تنبع من القوة الموحدة لشعبنا ككل. واليوم في مطلع 2013 يمكننا أن نرى من الأوراق الأخرى المقدمة في هذا المؤتمر بأننا - وبالرغم من كل المسائل العاجلة التي ما تزال تأسر اهتمامنا - لم نعد بحاجة لإعطاء وصف للتفتت القائم، لأن إشكاليات ذوبان الروابط التي تصل شعبنا، وجمود المؤسسات التام، وغياب القيادة الشعبية للتمثيل السياسي باطنة في كل تحليل يقدم اليوم، كما أن حلها جلي ساطع. نحن اليوم نجلس وسط زملاء وأصدقاء مقتنعين اقتناعاً تاماً بالحل، وجمعنا توافق فكري إلى حد كبير.

إن التفكيك الذي حصل منذ العام 1993 جاء تارة مفاجأة، وتارة أخرى بالتدريج، والذي فرض بالعنف حيناً وبالرضا حيناً آخر؛ هذا التفكيك الذي أصاب شعبنا وقضيتنا وأرضنا الواحدة وروحنا الموحدة وطاقاتنا وقوانا وأطرنا الجماعية، أصبح محل اهتمام نظري أكاديمي ليس إلا، وأي عمل فكري يبدأ بمراجعة جديدة لأسباب ومسيرة انحلال الجسد

السياسي الفلسطيني - سواء على المستوى الجغرافي أو القطاعي أو الأيديولوجي - سيكون بعيداً (ومن شأنه أن يبعدها) عن الخطوات البسيطة التي علينا أن نلتزم بتنفيذها للتغلب على الانحلال. إن الانحلال اليوم مفهوم تماماً وقد دونت محطاته في السجل التاريخي، وهو ليس بحاجة إلى تحليلات إضافية أو وفاق جماعي جديد، كما أننا لسنا بحاجة إلى المزيد والمزيد من تفاصيله، ولا يتوجب علينا في أية حال الوقوف والبكاء على الأطلال التي خلفتها إشكالياته.

ما يخصنا اليوم هو: كيفية الخروج من هذا الوضع البشع البائس، وأية دراسة سريعة لتاريخنا ستوضح مسألة أساسية: لم تكن مبادرات قادتنا يوماً كفيفة لوحدها بدفع عجلة تحررنا الوطني. إن الأمور تتحرك والتغيير يحصل فقط في المراحل والمفاصل التاريخية التي يأخذ بها كل منا على عاتقه المسؤولية الوطنية وكأنها مسائل شخصية تخص ذاته. وها نحن ذا على طرف ذنب طويل جداً لثورة قديمة أطلقها جيل سابق، نقف اليوم على مشارف ثورة جديدة لجيل جديد، ونجد أنفسنا بين مرحلتين ساكنين عند فاصلة قصيرة شديدة الحساسية وكامنة بالتأهب. أغلب مثقفينا وكوادرننا القديمة ونشطائنا الشباب وأهلنا في الشتات وتحت الاحتلال يجلسون أنفاسهم، منتظرين أن يمسك أحد ما بزمام الأمور، ويعالج أزمنا الوطنية ويضعنا على خط قويم، كي لا تذهب مساهماتنا وتضحياتنا هدراً، وكي تأخذ محبتنا لشعبنا وأرضنا مجراها من جديد.

وبالتالي، إن السؤال الذي يواجهنا مفهوم الآن. علينا أن نجتمع كل قوى شعبنا ضمن بنیان واحد كي نوحّد طاقاننا في إستراتيجية وطنية تمكّننا من الخروج من أزمنا التي لا تطاق. كلنا نعلم ما يتطلب هذا بشكل دقيق: أن نوحّد شعبنا داخل فلسطين - ضمن كل القطاعات وفي كل المواقع المنفصلة عن بعضها البعض الآن - مع قوى الملايين من الفلسطينيين في الخارج، ويعني هذا استعادة منظمة التحرير، فهي السبيل الوحيد لمواجهة الاحتلال العسكري والأبارتهايد والمنفى القسري، ولإعادة إحياء النضال من أجل التحرير والعودة.

إن استعادة منظمة التحرير تعني إرجاع جسدها السيادي، المجلس الوطني الفلسطيني، إلى الشعب الذي يملكه، وعلى أساس جماهيري. ليس من طريق آخر لإحياء منظمة التحرير سوى المشاركة المباشرة والبرلمان المنتخب بشكل مباشر. وبأخذ هذا المنحى، ستصبح مؤسستنا الوطنية، ومن جديد، روحاً وانعكاساً لنا جميعاً. لم يعد هذا مجرد مبدأ يتفق عليه المثقفون فقط، بل إنه غداً محل إجماع وطني عام، فكل حزب وفصيل يقر هذا المبدأ، سواء كان داخل المنظمة أو خارجها، ولدينا بحكم ذلك الآلية لتحقيقه اليوم.

عند مفترق الطرق هذا، وبناء على التحليل السابق، يبدو لي بأن السؤال المتبقي هو: من سيعلق الجرس؟ كيف ومتى سنقرر أن نتوقف عن التفاعل مع حالات الطوارئ والصعوبات

والمسؤوليات الحرجة التي نتجت من المشروع الاستعماري الصهيوني والنكبة، والتي فرضها علينا الإسرائيليون والأمريكان والمانحون؟ كيف لنا ونحن نحمل وزر هذه الأعباء، أن ننتهج المسار الذي خلقناه ذات يوم من فراغ؟ لا يتطلب هذا أكثر من فهم واع لسعتنا السيادية الإنسانية؛ فهم يُمكننا أن نترك، أو أن نوقف لأقصى حد ممكن، انغماسنا في المسائل الآنية - ولو لوهلة كافية - لبناء إطارنا الوطني الموحد. فهذا الإطار هو الموقع الوحيد الذي يمكن أن تُحمّل بداخله إبداعات وطاقات وقوى شعبنا بالمعاني والأهداف.

هناك عامل أخير لم أذكره بعد، وهو العنصر الحاسم الذي نملكه أساساً وبلا أدنى شك: جيل شباب عظيم الموهبة، لامع الفكر، وشديد الالتزام. إن أبناء هذا الجيل الجديد هم الذين سيصنعون الثورة مرة أخرى، ولا يكفينا أن نعطيهم مفاتيح البيت أو حتى دلالات غامضة لمعالم الطريق، بل يتوجب علينا فتح الأبواب والنوافذ أيضاً. وقبل كل ذلك، لا بد أن نشق لهم الطريق من أجل أن يصلوا إلى البوابات. أما النقاشات التقنية والخطط الإستراتيجية والمحاور المفصلة للعمل السياسي القادم، فهي ستكون واضحة نسبياً بعد أن يُتخذ القرار بأن نعمل بهذا الأسلوب من جديد.

تعقيب أ. جميل هلال

لدي نقاط وأسئلة عدة حول ورقة كرامة، النقطة الأولى تنقسم إلى شقين: الأول، يجب أن يطرح سؤال التمثيل الفلسطيني في سياق الشرط الفلسطيني، وهو معروف لدينا جميعاً (غياب الدولة الوطنية، الحالة الكولونيالية، التمييز العنصري، التطهير العرقي، الاحتلال والحصار، والانقسام السياسي الحاصل ومثله الجغرافي والمؤسسي والاقتصادي)، أي أن سؤال التمثيل يُطرح لأن هناك مشكلة تمثيل بسبب غياب المؤسسات الوطنية الجامعة، لا سيما على الصعيد الوطني الشامل مثل منظمة التحرير، حيث إن مؤسساتها مشلولة بالكامل؟. الثاني، تعدد أسئلة التمثيل الفلسطيني، فمن يمثلنا، السلطة أم المنظمة أم الدولة ذات العضوية («المؤقتة»)؟

النقطة الثانية، الحاجة إلى الانتباه للأبعاد المختلفة لموضوع التمثيل، وهي: أولاً، البعد البرنامجي (الميثاق)، بمعنى ماذا نريد من المنظمة: هل لتقود السلطة، أم الدولة المراقبة، أم لتقود حركة تحرر وطني، أم تجمع بينها؟. وثانياً، البعد الإستراتيجي لمعالجة تعدد مراكز القرار المحلية، حيث نرى في كل تجمع قراراً يختلف عن الآخر، ففي غزة القرار مختلف عن الضفة وأراضي 48 والشتات .. وهكذا، ومن المهم أن يكون هذا البعد تحت الأنظار عند معالجة موضوع التمثيل أو إعادة الانتخاب أو إعادة بناء منظمة التحرير.

والبعد الثالث يتعلق بشكل منظمة التحرير الذي نريد في الأوضاع الراهنة، فهل نعود إلى الشكل القديم، أم نعود إلى شكل آخر يراعي التجمعات الفلسطينية المختلفة باعتبارها المكون الرئيس للبنية التنظيمية للمنظمة؟. وهناك البعد الرابع الوجودي الذي تم التطرق إليه سابقاً، المتعلق بالقضايا المعيشية وحقوق ومصالح مختلف التجمعات الفلسطينية المرتبطة بالمنظمة الجديدة، فيجب الانتباه لتلك القضايا ومتابعتها.

والبعد الخامس، هو الثقافي المتعلق بوجود مؤسسات تحفظ الرواية التاريخية وتُغنيها، وهذا لا يوجد عندنا، لذا يجب أن يكون إحدى وظائف منظمة التحرير. والسادس هو البعد الإقليمي والدولي، بمعنى الحضور الوطني الفلسطيني عربياً ودولياً في مختلف المحافل والمؤسسات.

أما النقطة الثالثة، فهي مراجعة التجربة، حيث يمكن الاستفادة منها من أجل منظمة التحرير، لأن فيها إرثاً إيجابياً يجب المحافظة عليه وتميمته، عدا عن التعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تشكلت في إطار المنظمة. إضافة إلى التجربة الكفاحية المتركمة وتقاليد

المشاركة وعدم استثناء أي من القوى السياسية في التمثيل في مؤسسات المنظمة. وكما يوجد إرث إيجابي، هناك إرث سلبي يجب تخطيه، مثل نظام «الكوتا» والزنائية والريعية وغياب المحاسبة.

النقطة الرابعة، مطلوب تجنب الوقوع في فخ اختزال الديمقراطية في صندوق الانتخابات، الشيء الذي لم يحدث لدينا فقط، إنما أيضاً في دول لها تقاليد ديمقراطية كبيرة، نظرت إلى أن الانتخابات هي العصا السحرية القادرة على حل كل الأمور. ويجب وعي وظيفة الانتخابات، فمثلاً في الدول المستقرة تعني تناوب السلطة، لكن نحن، على أي سلطة تناوب؟ فدون أن يكون هناك عقد وطني أو نطاق وطني، ما الذي نريده من الانتخابات؟ هل نريد قياس موازين القوى على أساس المشاركة، أم نريد تشكيل حكومة ومعارضة؟

والنقطة الخامسة، تشير إلى ترابط مستويات التمثيل الفلسطيني، حيث لا ينحصر في المجلس الوطني أو في المؤسسات الوطنية، فهناك النقابات والاتحادات والمجالس المحلية والبلدية التي تحتاج إلى ديمقراطية، إضافة إلى اللجان الشعبية في المخيمات والأحزاب التي تحتاج إلى ديمقراطية داخلية. وأيضاً دور الحركات الاجتماعية وتطوير هذه الحركات.

أما النقطة الأخيرة، فهي أن إعادة بناء أو إحياء أو تفعيل منظمة التحرير بحاجة إلى إطار تنظيمي جامع، وإلى محرك ثقافي، ودون هذه المكونات أعتقد أن أي عملية بناء ستكون قابلة للانتكاس أو التراجع. وأي مشروع، سواء كان تنظيمياً أو سياسياً أو فكرياً، يحتاج حاملاً له ودون تحديده سنظل ندور في حلقة من المواعظ التي لا تؤدي إلى شيء.

الجلسة الثالثة عشرة

السلطة الفلسطينية .. الواقع والسيناريوهات

رئيس الجلسة: د. سمير عبد الله

د. جورج جقمان:

تعقيب: أ. قيس عبد الكريم

السلطة الفلسطينية، مسار أوسلو، وفك الحصار عن حق تقرير المصير

د. جورج جقمان

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى وضع إنشاء السلطة الفلسطينية ومسارها وأزمتها، وبخاصة ابتداءً من العام 2010، في إطار تحليلي وتاريخي محدد. وتبين أن «حق تقرير المصير» ترجم على مراحل على أنه أولاً «التحرير الكامل للأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1948» من خلال «الكفاح المسلح... الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين»، كما جاء في مقررات المجلس الوطني في دورته الثامنة في آذار/مارس 1971. ثم أعيدت ترجمة هذا الحق بعد حرب أكتوبر 1973 في برنامج «النقاط العشر» العام 1974، الذي فهم وفُسر على أنه يُشرع لقيام دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية، وانتهاءً بموقف صريح مع حل الدولتين في دورة المجلس الوطني في الجزائر العام 1988. وتحاجج الورقة أن هذه الترجمة مردها أن الكفاح المسلح وحده، دون إسناد وانخراط عربي فعال، لم يكن سيحرر فلسطين، وأن هدفه الحقيقي الفعلي تمثل في أمرين: الأول حاجة منظمة التحرير للبقاء كفاعل سياسي إقليمي. والثاني، التمثيل؛ أي من يمثل الفلسطينيين، وأن حرب 1982 على لبنان التي أدت إلى خروج منظمة التحرير الفلسطينية إلى المنفى السياسي في تونس، كان هدفها تقويض أو إضعاف هذين الإنجازين للمنظمة.

وقد وفرت الانتفاضة الأولى فرصة لمنظمة التحرير للعودة كفاعل سياسي من خلال اتفاقيات أوسلو التي جرى من خلالها مقايضة اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل شرعي للفلسطينيين، مقابل سيطرة إسرائيل على الترجمة العملية («لحق تقرير المصير»)، وأن هذا هو جوهر أزمة السلطة الفلسطينية الآن. وتخلص الورقة إلى أن خيارات السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية للمستقبل محدودة، ولكنها ليست معدومة بوجود إرادة سياسية، الأمر الذي يلزمه دليل واضح على وجودها، وأن خيارات الشعب الفلسطيني للمستقبل تبقى مستقلة عن خيارات السلطة حتى لو أنها مفتوحة على نهايات غير معلومة الآن.

يصعب الحديث عن السلطة الفلسطينية بما في ذلك حاضرها ومستقبلها دون الإشارة، ولو بإيجاز، إلى بعض المراحل التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية، على الأقل منذ انتخاب ياسر عرفات رئيساً لها في العام 1969. فقد كانت السلطة الفلسطينية نتاجاً لمآل المنظمة السياسي بعد خروجها من لبنان في العام 1982 بفعل العدوان الإسرائيلي، وذهابها إلى «المنفى» في تونس وبلدان عربية أخرى. لم تكن هذه هي الترجمة السياسية الوحيدة الممكنة للانتفاضة الأولى؛ أي إنشاء السلطة الفلسطينية، لكن الخيار الآخر كان إبقاء الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال أمام مستقبل مفتوح ولأجل غير محدود. ولعله من المفارقة أن هذا الخيار الأخير بدا جذاباً للعديد من بعد اجتياح جيش الاحتلال الضفة الغربية في آذار 2002، وبعد ذلك في فترات مختلفة بوجود انسداد في الأفق السياسي، حتى أن الرئيس أبو مازن نفسه ألمح إليه في أكثر من مناسبة كان آخرها في مقابلة مع جريدة «هآرتس» في 2012/12/28، إذ قال، إنه في حال استمرار الانسداد السياسي لما بعد الانتخابات الإسرائيلية المقرر عقدها في نهاية كانون الثاني 2013، فإنه سيقوم «بتسليم مفاتيح السلطة الفلسطينية» إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليتولى هو أمرها.

وبمعزل عما هو مقصود تماماً بهذا الكلام، وما إذا كان ينبغي أن يؤخذ بجديته، فإنه مؤثر واضح على الأزمة التي وصلت إليها السلطة الفلسطينية ومعها منظمة التحرير الفلسطينية بعد عشرين عاماً على مرور اتفاقية أوسلو الأولى؛ اتفاقية إعلان المبادئ، التي وقعت في العام 1993. لكن هذه لم تكن الأزمة الوحيدة التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية شبه المتماهية الآن مع السلطة الفلسطينية. فقد مرت بأزمات عدة بعد ذلك كانت نتيجتها إنشاء السلطة الفلسطينية، ومن ثم، أزمة شرعية استمرار وجودها دون أفق مرئي وواقعي لتحويلها إلى دولة ذات سيادة بالفهم الفلسطيني للدولة.

ترجمات «لحق تقرير المصير»

وكان الهدف المعلن لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد انتخاب ياسر عرفات رئيساً لها هو حق تقرير المصير، الذي ترجم على أنه التحرير الكامل للأرض الفلسطينية المحتلة منذ

العام 1948. أما الآلية لتحقيق ذلك فهي «الكفاح المسلح... (الذي هو) الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين» كما جاء في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة المنعقدة في القاهرة بين 2/28 و 5/3/1971.¹

وفي هذه الدورة نجد أيضاً أول تبين للمجلس الوطني الفلسطيني «للدولة الفلسطينية الديمقراطية» في «فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني».²

ولعل المفارقة الأخرى هنا عودة هذا المطلب؛ أي العودة إلى مشروع الدولة الواحدة عند بعض الأطراف الفلسطينية، مع ما بدا أنه انتهاء حل الدولتين بسبب الجمود السياسي خلال الأعوام 2010 وحتى نهاية 2012، واستمرار الاستيطان ونهب الأرض الفلسطينية، حتى لو لم يكن هذا هو الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية. فما زال مطلب حل الدولتين شعاراً قابلاً للتسويق إقليمياً ودولياً، حتى لو وصل فعلاً إلى خط النهاية. فإسرائيل قادرة على منع الدول الأوروبية والولايات المتحدة والدول العربية أيضاً من تبني خيار الدولة الواحدة، لأنها ترى فيه «نهاية» دولة إسرائيل كدولة يهودية. لذا، إن الخطر يكمن في تبنيهم مشاريع تسوية أخرى: دولة بحدود مؤقتة، أو دولة مركزها غزة، ووصاية ما على ما تبقى من الضفة الغربية على سبيل المثال لا الحصر. وهذه مقترحات جرى تداولها في العلن داخل إسرائيل وخارجها في أوساط غير رسمية، ولكنها مؤثر على ما قد يكون قادماً.

وكانت إحدى نتائج حرب أكتوبر 1973 وما تبعها من خروج مصر من دائرة الصراع بفعل اتفاقية «كامب ديفيد» في العام 1979، أن بدأ التحول في الموقف السياسي نحو حل الدولتين. ففي العام 1974؛ أي بعد سنة واحدة فقط من حرب 1973، نجد في برنامج «النقاط العشر» الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، تعديلاً على الهدف المقرر في الدورة الثامنة؛ أي إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين «المحررة من الاستعمار الصهيوني». فقد أقر المجلس برنامجاً مرحلياً يقضي «بإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها». وقد فهم وفُسر هذا النص على نطاق واسع أنه يُشرع لإقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية.

وعلى الرغم من الإشارة إلى الكفاح المسلح في كلا القرارين في الدورة الثامنة والدورة الثانية عشرة على وجه الخصوص، فمن الواضح أن تسلسل الأحداث منذ حرب 1967

1 لقرارات الدورة الثامنة، راجع:

<http://awraq.birzeit.edu/sites/default/files/%20%D8%A7%D984%D8%AB%D8%A7%D985%D986%D8%A9.pdf>

2 المصدر السابق.

وانتهاء بحرب 1973 بيّن بوضوح أن العمل العسكري العربي لغرض استرداد فلسطين قد وصل إلى طريق مسدود. ولكن ما هو أهم من ذلك، هو القناعة المضمرة في التوجه نحو حل الدولتين؛ أي أن الكفاح المسلح الفلسطيني وحده لم يكن سيؤدي إلى تحرير فلسطين، وأن هدفه الفعلي هو شيء آخر. وأكرر، إن هدف الكفاح المسلح لم يكن تحرير فلسطين، إذ إن هذا غير ممكن دون إسناد عربي وعمق جغرافي إستراتيجي يتيح للمقاومة حرية الحركة والتواصل مع قاعدة شعبية ممتدة جغرافياً ومساندة للكفاح المسلح. فهذا لم يتوفر في الأردن، ولم يتوفر في لبنان أيضاً.

لكن منظمة التحرير الفلسطينية كانت بحاجة لاستمرار الكفاح المسلح لغرض آخر غير تحرير فلسطين. أما هذا الغرض فقد تمثّل في جانبين: الأول، حاجة المنظمة للبقاء كفاعل سياسي في السياق الإقليمي العربي والدولي. أما الجانب الثاني الذي يبنى على الجانب الأول، فهو التمثيل؛ من يمثل الفلسطينيين؟ ولولا الكفاح المسلح لما كان في الإمكان تكريس منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين في مؤتمر الرباط للقادة العرب الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 1974. وجاء نص القرار كالتالي: «تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة م.ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أية أرض يتم تحريرها».³

وبشكل أعم، يمكن قراءة تاريخ الكفاح المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية على أنه كان يهدف إلى حصر تمثيل الفلسطينيين في منظمة التحرير عوضاً عن أية دولة عربية كانت تسعى للاستحواذ على «الورقة الفلسطينية». وهو صراع خاضته المنظمة بقيادة أبو عمار في مراحل مختلفة، ومن ثم شعار «استقلال القرار الفلسطيني»، والهاجس الدائم من أن يتمكن طرف عربي ما من تجسير القرار الفلسطيني لصالح دولة عربية أو أية دولة إقليمية.

غير أن هذا التمثيل كان مقصوراً على الفصائل المسلحة (باستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني لاحقاً) ومن ثم معادلة تقاسم الحصص التي تجسدت على سبيل المثال في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وما زال الوضع على حاله في المنظمة حتى بعد أفول دور العديد من الفصائل، بفعل توقف كفاحها المسلح الذي كان الرافعة الأساسية التي بُني عليها دورها «التمثيلي» من عضوية في مجالس المنظمة ولجانها.

3 لقرارات مؤتمر الرباط، راجع:

<http://www.alburayj.com/doc%20alqemah%20al3arabeyah.htm#%D985%D8%A4%D8%AA%D985%D8%B1%D8%A7%D984%D982%D985%D8%A9%D8%A7%D984%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D981%D98A%D8%A7%D984%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7>

الحرب على لبنان

وبعد خروج منظمة التحرير من الأردن في العام 1970، وتحويل مركز ثقلها إلى لبنان، استمر الكفاح المسلح بشكل متقطع، وعلى شكل عمليات من لبنان إلى الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1948. وكانت إسرائيل بدورها تقوم بالرد؛ إما من خلال قصف المخيمات في لبنان أو مراكز تواجد القواعد الفدائية أو القيادات، وإما اغتيال قيادات فلسطينية في لبنان وفي الخارج. وكان من الممكن لإسرائيل الاكتفاء بردود الفعل هذه، أو أحياناً المبادرة إلى القصف أو الاغتيال كإجراء مستمر في الحرب على منظمة التحرير.

لكن إسرائيل كانت تخشى التوجه الواضح، وإن كان تدريجياً للمنظمة نحو «الاعتدال»، وقبولها إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي انعكس في خطة الملك فهد العام 1981 بشكل واضح؛ أي تبلور تأييد عربي لهذا المسعى، الأمر الذي بدأ يشكل عنصراً ضاغطاً على إسرائيل التي لم تكن تريد الانسحاب من الأرض المحتلة بعد العام 1967.

واستغلت إسرائيل محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في بريطانيا للقيام باجتياح واسع للبنان انتهى بحصار بيروت في العام 1982. وكان من الواضح أن هدف الاجتياح هو إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان كمقاومة وكقيادة حتى يتم إضعافها، أو حتى تحييدها كطرف سياسي فاعل. فدون أرض مجاورة لفلسطين تنطلق منها عمليات إلى داخل إسرائيل، يضعف الفعل السياسي للمنظمة. وهذا ما سعى إليه أرئيل شارون تحديداً بصفته وزير الدفاع في حينه، إلى فصم العلاقة التي كانت تعوّل عليها المنظمة بين الكفاح المسلح والدور السياسي للمنظمة عربياً ودولياً. وقد أحدث خروج قيادة منظمة التحرير من لبنان ومعظم الكوادر المقاتلة وتوزعهم على عدد من الدول العربية أزمة حقيقية للمنظمة، لأن وجودها في المنفى من دون أرض تقاوم انطلاقاً منها أفقدها الهدف الأول للكفاح المسلح، وهو الوجود السياسي الذي عوّلت عليه المنظمة لتحقيق الغرض الثاني الأساسي المرجو من الكفاح المسلح وهو التمثيل. وأضحت المنظمة إلى حد ما «غير ذات صلة» كلاعب إقليمي ودولي، إلى أن اندلعت الانتفاضة الأولى التي شكلت حبل إنقاذ لها كفرصة تسعى من خلالها إلى العودة كفاعل سياسي. وبعد مرور فترة وجيزة على بدء الانتفاضة، تم تشكيل «القيادة الوطنية الموحدة»، التي أخذت توجه الانتفاضة الشعبية من خلال برنامج أسبوعي للأنشطة والفعاليات الميدانية يصدر على شكل بيان أسبوعي باسم منظمة التحرير الفلسطينية «القيادة الوطنية الموحدة».

وسعت المنظمة جهدها للاستثمار السياسي للانتفاضة. فعقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاً في الجزائر في العام 1988 وأقر قبولاً رسمياً لحل الدولتين من ناحية المبدأ كما جاء في إعلان الاستقلال، ثم أقرّ البيان السياسي الذي أشار إلى قراري 242 و338؛ أي إشارتهما إلى حدود العام 1967. وقد مهّد هذا لعقد مؤتمر في مدينة مدريد في نهاية العام

1991، وفي الأثناء جرى «تأهيل» المنظمة للدخول في هذا المسار من خلال نبذ الرئيس عرفات لـ «الإرهاب»، ونطقه بالكلمة الشهيرة «Caduc».

واضطرت القيادة الفلسطينية إلى قبول التمثيل في مؤتمر مدريد ضمن الوفد الأردني وليس بوفد فلسطيني مستقل، نظراً لإصرار إسرائيل على ذلك، وضمن موازين القوى السياسية في حينه. وقد شكّل هذا تنازلاً كبيراً «للممثل الشرعي والوحيد»، وبدا كأنه تراجع إلى حقبة سياسية سابقة، وخسارة مكتسب مهم للمنظمة. ولكنه كما بان لاحقاً كان موقفاً اضطرارياً مناوئاً لغرض الدخول في مسار سياسي يمكن المنظمة من العودة إلى صدارة المشهد. وهذا ما تم فعلاً في اتفاقيات أوسلو، وعلى وجه الخصوص في الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل.

المفارقة الكبرى

ولعل المفارقة الكبرى هنا أنه بعد ما يزيد على ربع قرن من النضال، حققت منظمة التحرير الفلسطينية اعتراف عدوها بها كممثل للشعب الفلسطيني، لكن ثمن ذلك كان تخليها عن الكفاح المسلح، الآلية التي أسست لهذا الاعتراف، وحصلت بالمقابل على حكم ذاتي محدود الصلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال، دون أية ضمانات للتحويل إلى دولة ذات سيادة. وكان من الواضح أن ما دفع القيادة الفلسطينية إلى الدخول في مفاوضات سرية أدت إلى اتفاقيات أوسلو، هو الحاجة للخروج من المنفى السياسي في تونس والعودة كفاعل سياسي من خلال الوجود على الأرض الفلسطينية حتى لو تم تكبير هذا الوجود بشروط عدة تترك الطرف الإسرائيلي مسيطراً سيطرة تامة على مستقبل هذا الكيان، الذي أصبح اسمه الرسمي السلطة الفلسطينية.

ولم تكن القيادة الفلسطينية غافلة عن تبعات وجود قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تحت الاحتلال ومكبلة باتفاقية لا تعدها بشيء في المستقبل بعد انتهاء الفترة الانتقالية سوى «مفاوضات» حول ما سمي بقضايا الوضع النهائي. فقد حاول المفاوض الفلسطيني، مثلاً، طلب إيقاف الاستيطان كجزء من اتفاقية أوسلو إدراكاً منه أن استمرار نهب الأرض الفلسطينية يقوض أركان الحل المنشود فلسطينياً؛ أي دولة في حدود العام 1967. لكن الطرف الإسرائيلي رفض ذلك، ولم يرغب الجانب الفلسطيني في أن يجعل الاستيطان الصخرة التي تنكسر عليها مفاوضات أوسلو.⁴ ومن المفارقة أنه بعد عقدين من الزمن

4 أشار أوري سافير، الذي كان أحد المفاوضين في مسار أوسلو، في أكثر من مكان في كتابه حول المفاوضات، إلى طلب الجانب الفلسطيني إيقاف الاستيطان. راجع على سبيل المثال:

Uri Savir, The Process: 1,100 days that Changed the Middle East (New York: Random House, 1998), p. 236.

جعل الجانب الفلسطيني الاستيطان العقبة التي أوقفت المفاوضات بإصرار الرئيس أبو مازن على ذلك كشرط للعودة للمفاوضات. وكان أبو مازن قد وصف اتفاقيات أوسلو في حينه على أنها مغامرة كبيرة. وبعد ما يقارب العقدين من الزمن، كان هو نفسه الطرف الذي وقعت عليه المسؤولية الأولى لإيجاد حل للأزمة الأخيرة والأكثر للسلطة الفلسطينية، ومعها منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية، الآن تحت الاحتلال، وإزاء ما بدا على أنه انتهاء حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له.

لم يكن مسار أوسلو دون عثرات وأزمات. ولا بد من أن الرئيس الراحل كان مدركاً تماماً أن المرحلة الانتقالية ومدتها خمس سنوات بعد توقيع اتفاقية أوسلو الثالثة في أيلول/سبتمبر 1995، تلك الاتفاقية المفصلة التي حددت بنية السلطة الفلسطينية وصلاتها وصلاحيات إسرائيل أيضاً، كان أبو عمار مدركاً أن أية مفاوضات حول «قضايا الوضع النهائي» قد تنتهي بالفشل. وبالفعل، طلب عرفات من الرئيس كلينتون تأجيل الموعد المقترح لمفاوضات الوضع النهائي المقترح عقدها في «كامب ديفيد» في تموز من العام 2000، لغرض «الإعداد الجيد» لها. وكانت موافقته على الذهاب إلى «كامب ديفيد» مشروطة بعدم لوم الجانب الفلسطيني على الفشل في حال حصوله. ووعد كلينتون بذلك، ولكنه نكث بوعده بعد ذلك، إذ لام الجانب الفلسطيني في مذكراته التي نشرت بعد انتهاء ولايته.⁵

لكن السؤال الأساسي يبقى: ما هي الخطة «ب» التي لا بد كانت في ذهن الرئيس الراحل في حال فشل المسار السياسي الذي كان يؤمل أن يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعلى حدود العام 1967 بما في ذلك القدس الشرقية؟ ماذا لو سعت إسرائيل لإبقاء السلطة الفلسطينية كحكم ذاتي محلي تحت الاحتلال كما هو الحال الآن؟ هل كان لدى الرئيس الراحل «خطة ب»؟ وهل لدى القيادة الفلسطينية حالياً خطة مماثلة؟

ما نعرفه هو أن «كتائب شهداء الأقصى» ظهرت خلال الانتفاضة الثانية، سواء أكان ذلك في إطار المنافسة مع «حماس» في «الكفاح المسلح» كرد فعل هدفه «سياسي» «داخلي» إن جاز التعبير، أم أن هذا هو العنصر الرئيسي في «خطة ب» أي العودة للكفاح المسلح. في كل الأحوال، لا بد أن الرئيس عرفات كان يعرف أن هذا عمل له حدود سياسية معروفة

5 لقد كان تردد عرفات للذهاب إلى كامب دافيد معروفاً، وأخذ بعين الاعتبار في بعض التقييمات. راجع مثلاً التقييم المطول لفشل المفاوضات في جريدة «نيويورك تايمز» ومسعى «توزيع اللوم»:

<http://www.nytimes.com/200126/07/world/and-yet-so-far-a-special-report-quest-for-mideast-peace-how-and-why-it-failed.html?pagewanted=all&src=pm>

حول تقارير استخباراتية إسرائيلية مغلوبة حسب قول الكاتب عن الموقف الفلسطيني قبل بدء المفاوضات، راجع: <http://www.guardian.co.uk/world/2004/jul/17/comment.davidhirst>

سلفاً تتمثل في تعديل جزئي في ميزان القوى، وأكثر ما يُؤمل منه هو تدخل خارجي في مرحلة ما لإعادة الطرفين إلى مسار سياسي جديد ربما بشروط أفضل من منظور القيادة الفلسطينية. وقد شاهدنا حدود هذا التدخل في «خارطة الطريق» الذي بدأ بتنفيذها في أيار 2003، وكان من المقرر أن تنتهي المرحلة الثالثة منها في 2005. وكما هو معروف، وضعت إسرائيل بقيادة شارون 14 شرطاً للموافقة عليها، كان أحدها (الشرط الثالث) «ظهور قيادة جديدة ومختلفة للسلطة الفلسطينية ضمن إطار إصلاح الحكم»⁶. ومع استشهاد الرئيس عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، تكون إسرائيل قد نفذت هذا البند بنفسها.

مرحلة أخيرة في حياة السلطة الفلسطينية ؟

كان موقف الرئيس أبو مازن معروفاً قبل انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2005، من أنه ضد «عسكرة الانتفاضة». وجرى انتخابه على أساس برنامج المعلن، وهو العودة إلى المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي المتعثر منذ انهيار محادثات «كامب ديفيد» في تموز من العام 2000. وطيلة فترة عام كامل وحتى انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير 2006، جرى إهماله تقريباً كلياً من قبل إسرائيل. وعلى الرغم من دعواته المتكررة، لم تحصل أية مفاوضات تذكر. وبعد الانتخابات، وتشكيل حكومة برئاسة السيد إسماعيل هنية، بدأت مرحلة جديدة من مقاطعة للحكومة من قبل معظم الدول الأوروبية، إضافة إلى الولايات المتحدة، بسبب رفضها قبول شروط عدة وضعتها إسرائيل سوقت من قبل الولايات المتحدة مع الدول الأوروبية وعرفت بعد ذلك على أنها «شروط الرباعية» للتعامل مع الحكومة الجديدة. وجرى تحويل الدعم المالي المخصص للسلطة الفلسطينية الذي كان يحول إلى الحكومة، إلى الرئيس أبو مازن، وبآليات مكلفة أهدرت جزءاً من المبالغ المخصصة للسلطة الفلسطينية⁷. وبقي هذا الوضع على حاله حتى حصول الانقسام في أواسط حزيران/يونيو 2007، الذي نتج عنه، كما هو معروف، حكومتان فلسطينيتان؛ واحدة في الضفة، وأخرى في غزة. وتبع ذلك كم كبير من التراشق الإعلامي والقانوني حول وضع الحكومتين وقانونية «المراسيم» التي أصدرها أبو مازن بعد ذلك. لكن الحقيقة تبرز نواقص مسار أوصلو، ونواقص النظام السياسي المؤسس للسلطة الفلسطينية الذي يشكل مرجعية هذا التراشق.

6 عن الشروط الـ14، راجع:

http://www.knesset.gov.il/process/docs/roadmap_response_eng.htm

7 حول الآلية المستخدمة لتحويل الدعم بعد فوز «حماس» والأبعاد السياسية للدعم، راجع:

Anne Le More, International Assistance to the Palestinians After Oslo: Political Guilt, Wasted Money (London: Routledge, 2008), p.175.

ومن الجلي أن القانون الأساسي يفترض دون سبب موجب أن المرحلة الانتقالية ستنتهي، وسيلي ذلك اتفاق ما. ولا يحتوي القانون الأساسي على إجابات قانونية فيما يتعلق بالحالة التي نشأت بعد الانقسام على الرغم من تشبث كلا الطرفين بأهدافه لدعم موقف كل منهما. فلم يفترض القانون الأساسي أن أغلبية من أعضاء المجلس التشريعي قد تعتقل من قبل سلطات الاحتلال، الأمر الذي يفقد المجلس النصاب. ولا يحتوي القانون الأساسي على إجابة حول كيفية إعطاء الثقة بعد الفترة الممنوحة لتأليف حكومة جديدة إن لم يتمكن المجلس التشريعي من الاجتماع، ولا إجابة لدى القانون الأساسي حول ما سيحصل بقرارات الرئيس التي لها مفعول القانون مؤقتاً، والتي يفترض أن يصادق المجلس عليها خلال مدة محددة، إذا تعذر اجتماع المجلس لسبب أو لآخر ... وهكذا دواليك.

إن افتراضات القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية الذي هو بمثابة دستور لها، من استقرار سياسي وتداول سلس وسلمي على السلطة دون تدخل خارجي يعيق ذلك، يبرز بشكل حاد أحد نواقص اتفاقيات أوسلو لسلطة نشأت تحت احتلال له حضور واضح ووطأة راسخة على مقدرات سلطة كهذه. وكان من شأن هذه الافتراضات إدخال السلطة الفلسطينية في أزمة سياسية وقانونية.

وازدادت أزمة السلطة الفلسطينية وضوحاً، ليس بفعل الانقسام فحسب، بل بفعل استمرار الانسداد السياسي مع فشل «مسار أنابوليس» الذي بدأ في بداية العام 2008، وانتهى في نهايتها مع تحيي رئيس الوزراء إيهود أولمرت عن منصبه وعدم توصل المفاوضات إلى نتيجة. وبعد استلام الرئيس أوباما مهامه مع بداية العام 2009، وتراجع بعد عامين عن مطلبه إيقاف الاستيطان كشرط للعودة إلى المفاوضات، ظهرت بوضوح أزمة السلطة الفلسطينية كأزمة شرعية. فلم يتصور الفلسطينيون أن الهدف من إنشائها هو أن تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان بشكل دائم، دون أن تتحول إلى دولة ذات سيادة. بالتالي، ينشأ التساؤل عن شرعية استمرار وجودها كما هي، وعن الخيارات المتاحة في هذا الطرف.

ومع نهاية العام 2010، بدأت أمارات الضيق وفقدان الأمل تظهر لدى السلطة الفلسطينية من جراء عدم وجود أفق جدي لمسار سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني، تحافظ من خلاله على صديقتها وشرعية وجودها أمامه. وفي الربع الأخير من العام 2010، أعلن الرئيس أبو مازن عن وجود «خطة ب» في حال استمرار فشل المفاوضات، تبدأ بالذهاب إلى مجلس الأمن لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وبعد ذلك إلى الجمعية العمومية في حال فشلت الخطوة الأولى، وانتهاء بالطلب من إسرائيل «تحمل التزاماتها» كسلطة محتلة في حال فشل كل الخطوات؛ أي ما معناه حل السلطة كما هي الآن، والعودة إلى ما قبل اتفاق أوسلو الذي أنشأها.

إذاً، إن أزمة السلطة الفلسطينية تكمن في أنها بعد واحد وعشرين عاماً من المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد في نهاية العام 1991 وحتى نهاية العام 2012، لم يعد لديها أعوام مديدة أخرى إضافية من انتظار المفاوضات بحيث تبرر مشروعية استمرار وجودها. فقد وصلت السلطة الفلسطينية إلى نهاية الطريق، أو شارفت على الوصول، وهي تدرك ذلك جيداً. وهذا معنى الخطة «ب» ذات النقاط الست التي توقفت مع نهاية العام 2012 عند الحصول على اعتراف من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقبة.

هل يمكن إنهاء الانقسام؟

بعد الحصول على هذا الاعتراف، ومع استمرار الفراغ السياسي، ازدادت المطالبة بإنهاء الانقسام، وعلى نطاق أوسع، الأمر الذي شكل عنصراً ضاعطاً على الطرفين. وباستثناء بعض الخطوات الشكلية مثل السماح لـ«حماس» بالاحتفال بذكرى انطلاقها في الضفة الغربية، والسماح لـ«فتح» بالاحتفال بانطلاقها في غزة في بداية العام 2013، كان من الواضح أن هذا المطلب لن يتحقق. وكشعار شعبي أو جماهيري، يحث المرء كيف يُفهم مطلب أن «الشعب يريد إنهاء الانقسام». فإذا كان المقصود بإنهاء الانقسام تنفيذ بنود اتفاق القاهرة الأخير الذي وقع في 27 نيسان/أبريل 2011، فمن الجلي أن هذا غير قابل للتنفيذ في بنود أساسية منه.⁸ وأشار إلى ثلاثة منها على سبيل المثال. الأول، دمج وتوحيد الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع. هذا غير ممكن بوجود الاحتلال إذا كان يتضمن استيعاب عدد من منتسبي أمن «حماس» في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، كما هو مقرر في اتفاقية القاهرة. الثاني، انضمام «حماس» إلى منظمة التحرير الفلسطينية. فمن التبعات المتوقعة لهذا، إعلان الكونغرس الأمريكي أن المنظمة أصبحت الآن «إرهابية»، وستكون المحصلة تأزيم العلاقة مع الولايات المتحدة. ولم تقرر القيادة الفلسطينية بعد الذهاب إلى هذا الحد والوصول إلى قطيعة مع الإدارة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية أيضاً. الثالث، إجراء انتخابات رئاسية ونيابية مترامنة خلال عام من توقيع الاتفاقية. تنفيذ هذا البند يتطلب موافقة

8 راجع النص الحرفي لورقة المصالحة المصرية التي وقعت عليها الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك «حماس» و«فتح»، في القاهرة في 27 نيسان/أبريل:

<http://arefat.net/def/%D988%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D982-%D988%D8%AA%D982%D8%A7%D8%B1%D98A%D8%B12621-%D986%D8%B5-%D8%A7%D8%AA%D981%D8%A7%D982-%D8%A7%D984%D982%D8%A7%D987%D8%B1%D8%A9-%D984%D984%D985%D8%B5%D8%A7%D984%D8%AD%D8%A9-%D8%A8%D98A%D986-%D8%AD%D8%B1%D983%D8%AA%D98A-%D981%D8%AA%D8%AD-%D988%D8%AD%D985%D8%A7%D8%B3.html>

إسرائيل على إشراك الفلسطينيين في القدس في الانتخابات، ولا توجد ضمانات بذلك، ومن المتعذر سياسياً عقد الانتخابات دون هذه المشاركة. إضافة، لا توجد أية ضمانات بعدم قيام إسرائيل باعتقال مرشحي «حماس» للانتخابات النيابية أو الرئاسية، وبالتالي من المتعذر عقدها في مثل هذا ظرف، أو بالأحرى يوجد سبب واضح لعدم عقدها بوجود «حرية اعتقال» للاحتلال. وقد شاهدنا الاعتقالات التي تمت قبل انتخابات العام 2006 وبعدها لأعضاء المجلس التشريعي من قائمة «التغيير والإصلاح». بالتالي، من غير الواضح لماذا لا يزال البعض يؤكد أن الانتخابات هي المدخل لإنهاء الانقسام!

لذا، إن تساءلنا، تحت أي ظرف يمكن إنهاء الانقسام؟ يبدو لي أن هذا ممكن فقط في حالتين: التوصل إلى حل سياسي للصراع مع إسرائيل مقبول لـ«فتح» و«حماس». عندئذ سنشهد مفاوضات جادة حول موقع كل منهما في النظام السياسي الجديد. أما الحالة الثانية، فتكمن في استمرار الانسداد السياسي، الأمر الذي قد يدفع القيادة الفلسطينية لاتخاذ خطوات تؤدي إلى صدام مع إسرائيل، فتنشأ «مصالحة ميدانية»، إن جاز التعبير، بين «حماس» و«فتح» وفصائل وأحزاب أخرى، في الصراع مع الاحتلال. وقد شاهدنا مؤشرات أولية على ذلك، وإن كانت غير مكتملة خلال العدوان الأخير على غزة، والمظاهرات المشتركة لـ«حماس» و«فتح» وآخرين؛ أي وحدة تضامنية في مواجهة العدوان. عدا عن ذلك، لن يكون هناك إنهاء للانقسام، ولكننا قد لا نكون بعيدين عن أحد هذه السيناريوهات في المستقبل القريب.

الخيارات المستقبلية للسلطة والقيادة الفلسطينية

في ظل توازن القوى السياسي والميداني بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية، قد يبان أن خيارات كل من القيادة والسلطة (وتماهى الاثنان تقريباً الآن) محدودة جداً. هذا صحيح بشكل عام في المدى المنظور، ولكن الخيارات ليست معدومة، إذ لدى القيادة خيار جذري يبدو أنه درس جيداً، ولكن من غير الواضح أنه أخذ حتى الآن على محمل الجد.

فلو تساءلنا: ما هي نقطة قوة السلطة الفلسطينية تجاه إسرائيل؟ إن الإجابة هي: وجود السلطة. فإسرائيل لا تريد العودة إلى الاحتلال المباشر للضفة الغربية وإدارة شؤون السكان وتحمل الأعباء المالية المترتبة كما هو واجبها كسلطة محتلة بموجب القانون الدولي. ولا تريد إسرائيل أن تخسر التنسيق الأمني الذي تم الاستثمار فيه لسنوات عدة، ومن منظورها هو أحد أهم إنجازات السنوات الخمس الماضية. ولكنها في الوقت نفسه ليست على استعداد لدفع الثمن السياسي مقابل تحول السلطة الفلسطينية إلى دولة ذات سيادة، حتى لو كانت منزوعة من السلاح.

ما تريده إسرائيل، هو بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه؛ أي بقاء السلطة كحكم ذاتي موسع دون سيادة وفي إطار المعازل الحالية. غير أن هذا لن يستقيم حتى في المدى القريب، دون تقدم فعلي وجدي وظاهر للعيان أمام الجمهور الفلسطيني نحو الانعتاق من الاحتلال وإنشاء الدولة المنشودة. هذه هي أزمة السلطة الفلسطينية الآن، ولكنها أيضاً يمكنها أن تكون أزمة إسرائيل إن حولتها القيادة الفلسطينية إلى أزمة معاكسة. فما يمكن للسلطة الفلسطينية أن تقوم به هو أن تضع حياتها على المحك؛ أي ما تريد إسرائيل الحفاظ عليه ولكن كما هو الآن كحكم ذاتي موسع الصلاحيات في ظل السيادة الإسرائيلية. أنا لا أتحدث هنا عن حل السلطة، وإنما البناء على الخطوة الأولى التي اتخذتها القيادة الفلسطينية بالحصول على اعتراف كدولة مراقبة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ويكمن هذا البناء في اتخاذ سلسلة خطوات أخرى وبتدرج مدرّوس تؤدي إلى تازيم العلاقة مع إسرائيل. وستقوم إسرائيل بالرد، وشاهدنا ردود الفعل الأولى بعد الذهاب إلى الجمعية العمومية، وإيقاف تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي قامت به إسرائيل في مرات سابقة أيضاً.

إن مسلسل التازيم هذا هو بمثابة «العض على الأصابع». ومن المتوقع أن تقوم إسرائيل بالرد من خلال سلسلة من الإجراءات مثلاً، ابتداءً بمنع عدد من المسؤولين من السفر، وانتهاءً بمنع أبو مازن نفسه من السفر إلى الخارج، أو بعض ما شهدناه من عقوبات خلال الانتفاضة الثانية من تقنين وصول المحروقات إلى الضفة الغربية، أو إعادة وضع حواجز على الطرق، ومنع السير على العديد منها على سبيل المثال لا الحصر. ولكن إسرائيل أيضاً لديها ما تخسره وتخشاه: الأول هو أن ازدياد العقوبات واشتدادها سيؤدي إلى حصول «مصالحة ميدانية» بين «فتح» و«حماس»، وسيتحول الغضب الداخلي بفعل العقوبات نحو إسرائيل، أيّاً كان شكل المقاومة التي ستنشأ لا محالة في مرحلة ما بسبب هذه العقوبات. أما الثاني، فهو انهيار التنسيق الأمني في مرحلة ما ربما متأخرة في هذه المواجهة، الأمر الذي حرصت الولايات المتحدة والدول الأوروبية على رعايته واعتبره الجيش الإسرائيلي أهم إنجازات السنوات الخمس الأخيرة. فالتنسيق الأمني يلزمه غطاء سياسي، ولن يكون في الإمكان الحفاظ على هذا الغطاء في غمرة المواجهة والصراع. كل هذا تدركه إسرائيل جيداً. وقد شاهدنا قبل عام تقريباً كيف أن رئيسة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب في الولايات المتحدة أفرجت عن مبلغ 200 مليون دولار للتنسيق الأمني بعد تدخل إسرائيل للإفراج عن المبلغ، وأحجمت عن الإفراج عن المخصصات المرصودة للمساعدات الإنسانية.⁹

وقد تم حجز المخصصات كرد فعل على إحدى جولات مساعي المصالحة التي انتهت بتوقيع اتفاقية القاهرة في نيسان 2011.

وليس من الضروري أن يبدأ مسلسل التآزيم هذا بطلب عضوية المحكمة الجنائية الدولية ومتابعة الموضوع إلى مرحلة النهاية، الذي تراه إسرائيل والدول الأوروبية والولايات المتحدة «خطأً أحمر»؛ أي تقديم شكاوى محددة تجاه مسؤولين إسرائيليين بتهم جرائم حرب. فتوجد حوالي ثلاثين هيئة ولجنة ومجلس تتبع للأمم المتحدة يمكن تقديم طلب عضوية فيها. وكل واحدة منها ستخلق أزمة مع إسرائيل، لأنها ستتمكن الجانب الفلسطيني من استخدام القانون الدولي للمطالبة بحقوق محددة، مثلاً، حصة فلسطين من الغاز المكتشف في البحر المتوسط الذي يؤهلها له توقيع ميثاق قانون البحار. وقد أشار عدد من المختصين إلى إمكانيات عدة مشابهة ستضع القيادة الفلسطينية في مسار المقاومة الدبلوماسية والقانونية، وستستحوذ على زمام المبادرة بعد أن فقدتها لسنوات طويلة. وإذا صمدت القيادة الفلسطينية في هذه المواجهة، ستضطر إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسة لاتخاذ قرار مفصلي: إما أن تترك السلطة الفلسطينية تنهار تحت وطأة ردود الفعل الإسرائيلية واندلاع انتفاضة ثالثة أياً كان شكلها، وإما العمل جدياً لإنهاء الاحتلال.

قد بيان أن هذا سيناريو جذري «تغامر» به القيادة الفلسطينية بكل شيء. وربما هو كذلك. لكن من غير الواضح أن في إمكان السلطة الفلسطينية الاستمرار في الوضع الحالي لسنوات عديدة قادمة دون أن تتقوض شرعية استمرار وجودها. ومن غير الواضح أن لها خيارات أخرى تنقذها من هذا الوضع. وتذكر القيادة الفلسطينية هذا جيداً، بدليل الخطوات الست التي أعلن عنها في العام 2010 على أنها الخطة «ب»، وكانت أول خطوة منها تقديم طلب الاعتراف إلى مجلس الأمن، ثم الجمعية العمومية. وأشار الرئيس أبو مازن إلى الخطوة الأخيرة مؤخراً في مقابلته مع جريدة «هآرتس» المشار إليها سابقاً. لكن الاستمرار في هذا المسعى المتدرج في المقاومة الدبلوماسية والقانونية يلزمه إرادة سياسية لا يوجد مؤثر كافٍ على وجودها حتى الآن.

لكن لا توجد خيارات كثيرة أمام القيادة الفلسطينية. لقد وصلت السلطة الفلسطينية إلى المرحلة الأخيرة من حياتها. فإما أن تتحول إلى دولة ذات سيادة، وإما تقوم القيادة الفلسطينية «بتسليم» مفاتيح السلطة لإسرائيل، أو بالأحرى، تقوم إسرائيل بإعادة اجتياح الضفة الغربية بعد انهيار التنسيق الأمني، في مرحلة ما، إن اشتدت عقوبات إسرائيل تجاه السلطة والقيادة الفلسطينية. وإذا كتب لهذا السيناريو أن يتحقق، تبقى خيارات الشعب الفلسطيني مفتوحة، وإن كان على نهايات غير معلومة الآن. فالرصيد الاستراتيجي للشعب

الفلسطيني في الضفة والقطاع وفي مناطق العام 1948، هو أنه شعب على أرضه يقارب عدده الآن نصف السكان في فلسطين الانتدابية. هذا رصيد مهم وقوة لا يستهان بها. وتدرك إسرائيل ذلك جيداً، ولا حل إستراتيجياً لديها الآن سوى مسعى فصل الفلسطينيين وعزلهم في نظام «أبارتهايد» جديد. وهكذا، وفي مفارقة أخيرة، نجدهم يؤسسون الآن لمشروع مقاومة جديد للفلسطينيين.

تعقيب أ. قيس عبد الكريم

إن مضمون الورقة يختلف عما يوحي به العنوان، لذا أرى بضرورة تغييره لأنه يخلق العديد من الملاحظات التي أشار إليها الدكتور جورج حتى في بداية مداخلته، ذلك أنني أجد نفسي متفقاً في الإطار العام، بصرف النظر عن التفاصيل، مع السيناريوهات التي يخلص إليها في ختام ورقته.

تشكل الورقة مسعى ناجحاً للخروج من كم الفوضى والارتباك الهائل اللذين يكتنفان جدالاً يدور الآن حول السلطة الفلسطينية وجوهر أزمته، ويعود هذا الارتباك برأبي إلى الوهم الذي جرى الترويج له فلسطينياً على مسار واسع، وهو أن مسار «أوسلو» سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، تشكل السلطة نواتها وقاعدتها الرئيسة، ومن المنطق أن يقود هذا إلى الاستنتاج القائل: إن لم تتحول السلطة إلى دولة فلا جدوى إذن من بقائها.

القيادة الفلسطينية التي أبرمت «اتفاق أوسلو» كان لها مصلحة وحاجة للترويج لهذا الوهم؛ من أجل إضفاء الشرعية الوطنية على هذا الاتفاق، لكن الواقع لا يبرر الوهم، ف«اتفاق أوسلو» يتحدث بلا شك عن مرحلة انتقالية لخمس سنوات، لكنه يفترض أولاً أن التمديد لهذه المرحلة إلى أن تُختتم بنجاح بمفاوضات الوضع الدائم أمرٌ تلقائي، ولا شيء يلزم الطرفين فأن نهاية السنوات الخمس تعني نهاية الاتفاق، والتمديد أيضاً لا يضمن أن تفضي هذه المرحلة إلى قيام دولة مستقلة، بل يرهن ذلك بموافقة إسرائيل. وتطلب الأمر انتفاضة ثانية استمرت سنوات بكل ما انطوت عليه من معاناة حتى تسلم إسرائيل من حيث المبدأ بحل الدولتين، لكنها رغم ذلك لا تزال تعمل بشكل محموم لخلق وقائع على الأرض تجعل من الدولة الفلسطينية إذا ما قامت، مجرد «باتوستان» تهيمن إسرائيل على كل مفاتيح الحياة فيه.

وهذا لا يعني برأبي نهاية حل الدولتين، فالصراع حول مضمون حل الدولتين لا يزال مفتوحاً ومحتدماً، وأن مسار أوسلو ليس السبيل نحو حل هذا الصراع استناداً إلى حل الدولتين، بل على العكس، فإن التحرر من قيود أوسلو هو سبيل الفلسطينيين نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة في حدود الرابع من حزيران 1967. وفي هذا السياق فإنه من المنطقي نشوء تساؤل حول دور السلطة الفلسطينية.

وإذا أردنا معالجة هذا الأمر بصورة منطقية، فعلينا النظر إلى واقع الحال بعيداً عن الأوهام، فصحيح أنه بحوزتنا سلطة مجردة من عناصر السيادة، ومكبلة أيضاً بالتزامات مُجحفة، لكنها ذات صلاحيات واسعة في إدارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني، وإذا ما أردنا بلورة إستراتيجية وطنية فلسطينية تسعى فعلاً إلى استمرار زيادة كلفة الاحتلال، وإجبار

إسرائيل على البحث عن حل سياسي، فعندها من الممكن أن يكون للسلطة ضمن هذه الإستراتيجية دورٌ لا يقتصر على التهديد بحلها أو التحذير من انهيارها، بل أن تصاغ لها وظيفة جديدة تماماً، وهي إدارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني على نحو يعزز قدراته على الصمود ومجابهة تحديات المعركة المتواصلة من أجل الاستقلال والمرجح أن تكون مديدة، هل هذا ممكن؟ نعم.

ويتطلب ذلك الأمر تحرير السلطة من الالتزامات المجحفة التي فرضت عليها، خاصة في المجالين الأمني والاقتصادي، وأصبح الآن ممكناً بناء غطاء دولي يحمي سياسة كهذه، ويجعل منها واقعية، لا مرغوبة فقط، خاصة في ضوء الاعتراف الأممي بدولة فلسطين، وما يمثله من إمكانية استخدام أدوات القانون الدولي من جهة، وفي ضوء إمعان إسرائيل في إدارة الظاهر للالتزاماتها بموجب الاتفاقات المبرمة من جهة أخرى.

قد يجادل البعض أن هذا سيدفع إسرائيل للتدخل وحل السلطة أو تفكيكها، هذا ممكن، لكنه ليس حتمياً، فمن الممكن أيضاً أن يتولد توازن قوى محلي وإقليمي ودولي يردع إسرائيل عن سلوك هذا السيناريو الكارثي، وبالتالي سيكون ذلك مقدمة إلى وضع يُملي إنهاء الاحتلال وإنفاذ حل الدولتين بما يضمن الاستقلال الفلسطيني الناجز، وإذا كانت ورقة الدكتور جورج لا تستثني هذا الاحتمال، فأنا أعتقد أنها بحاجة إلى إظهاره بوضوح أكثر واستكشاف مغزاه وما يترتب عليه من استنتاجات.

أما فيما يتعلق بمسألة حق تقرير المصير، فأعتقد أن التطور الذي أشير إليه في ترجمة مفهوم حق تقرير المصير كما أظهرته الورقة، هو في الواقع لا يتعلق بمبدئه من المنظور الفلسطيني، وهو ما زال وسيبقى ثابتاً، وهو حق الشعب الفلسطيني بالتمتع بكامل حقوقه القومية في وطنه. لكن التطور الذي أشير إليه يتعلق بكيفية تنفيذ هذا الحق والوصول إليه على مراحل، وهذا ليس أمراً استثنائياً، فهناك الكثير من القضايا القومية التي شهدتها تطور التاريخ لم يُنفذ فيها حق تقرير المصير دفعةً واحدة وبالشكل المعروف. والقضية الفلسطينية على ما انطوت عليه من تعقيدات، الأرجح أنها لن تُحل ولن ينفذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أرض الواقع إلا عبر مثل هذه الالتواءات والتعقيدات المتواصلة.

وأخيراً، بالنسبة لموضوع المصالحة، ولست ممن يعتقدون أن سبيلها سالك ومن السهل التغلب عليه بما ينطوي عليه من صعوبات وألغام، بل أرى أنه ليس من الواقع أو المجزي سياسياً اعتبار هذا الطريق مغلقاً، أو أنه لن يفضي إلى نتيجة، والنقاط التي أثّرت من قبل الدكتور جورج كإشارة إلى صعوبة أو استحالة تنفيذ القاهرة في أيار 2011 كلها لها حلول.

الجلسة الرابعة عشرة

واقع التجزئة في ضوء سيناريوهات الحلول السياسية المطروحة

رئيس الجلسة: د. رائد نعيرات عبد الله
د. ليلي فرسخ: التغلب على التشظي الفلسطيني: الخيارات السياسية
والضرورات الوطنية
تعقيب: د. بشير بشير

التغلب على التشرذم الفلسطيني الخيارات السياسية والضرورات الوطنية

د. ليلي فرسخ

مقدمة

لقد شكّل واقع التشرذم الفلسطيني مصدراً للقلق منذ زمن، وكانت أوضح تجلياته الانقسام بين «فتح» و«حماس» منذ العام 2007، الذي تعزز جغرافياً بسبب الانفصال الذي فرضته إسرائيل بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 1991. وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتحقيق المصالحة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين، ما زالت السلطة الفلسطينية متمركزة في رام الله، بينما تستمر «حماس» في حكم قطاع غزة. ولم ينجح الربيع العربي، واتفاقيات المصالحة الثلاث الموقعة بين «حماس» و«فتح» منذ أيار 2011، وحرب إسرائيل على غزة في تشرين الثاني 2012 المسماة «عمود السحاب»؛ في جعل الطرفين يفيان بوعودهما لإنهاء الانقسام السياسي بينهما.

لقد عزز نجاح «حماس» في الصمود أمام العدوان الإسرائيلي وإعادة تأكيد حق الفلسطينيين في المقاومة المسلحة دعم الشعب الفلسطيني لها سياسياً ورفع مكانتها وطنياً وإقليمياً. وقد أكدت زيارة خالد مشعل التاريخية إلى القطاع في كانون الأول 2012 صعوده باعتباره الوجه الجديد للحركة الوطنية الفلسطينية، ولكنها لم تنجح حتى الآن في جعل «فتح» تجلس مع «حماس» لتحديد شروط المرحلة السياسية الجديدة.

إن التشرذم الفلسطيني ليس محصوراً فقط في مجال القيادة السياسية، ولكنه تعزز أيضاً جغرافياً واجتماعياً منذ توقيع اتفاقيات أوسلو في العام 1993، فالفلسطينيون في الضفة الغربية مقسّمون جغرافياً من خلال 99 حاجزاً عسكرياً، ومحصورون في أكثر من ثماني محميات سكانية شبيهة بباتوستانات جنوب إفريقيا التاريخية¹. وسكان الضفة الغربية لا يستطيعون الوصول إلى غزة منذ وقوعها تحت الحصار العام 2006، والمواطنون الفلسطينيون في إسرائيل ممنوعون من التواجد في المناطق المحتلة والحفاظ على الروابط الاقتصادية معها، وهي الروابط التي كانت قد نمت بين 1970 و1990، أما علاقتهم باللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا فتقتصر على وسائل الاتصال الاجتماعي، إذا توفرت. أما الفلسطينيون في الشتات، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة أو العالم العربي، فإنهم يحافظون على علاقتهم بفلسطين من خلال أنشطتهم، مع أنهم في الغالب صامتون. أما سياسياً فإن مجموعات الناخبين الفلسطينيين المتعددة لم يكن لها صوت مسموع بشكل جماعي منذ الاجتماع الأخير للمجلس الوطني الفلسطيني في العام 1988.

في ضوء هذا الواقع المستمر تحاول هذه الورقة أن تبحث في نوع الحلول السياسية المطلوبة لتجاوز هذا التشتت السياسي والجغرافي، وستحلل السيناريوهات السياسية المختلفة المطروحة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأيهما الأقدر على حماية حقوق الشعب الفلسطيني ووحدته، وسترکز على ثلاثة خيارات رئيسية هي: حل الدولتين؛ وفكرة إقامة دولة إسلامية؛ وإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين.

الخيار الأول تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في إعلان الاستقلال العام 1988، وصادق عليه دولياً بقبول دولة فلسطين على حدود العام 1967، كدولة «مراقب» غير عضو في الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 2012. الخيار الثاني كان شعاراً أعلنته «حماس» وبعض الفصائل الإسلامية مثل الجهاد الإسلامي. أما الخيار الثالث فهو فكرة تعود جذورها إلى أدبيات «فتح» والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين منذ العام 1969، وتم تبنيها رسمياً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1971²، وظل هذا هو البرنامج السياسي لمنظمة التحرير حتى العام 1988 ثم توقيع اتفاقيات أوسلو في العام 1993.

من المهم ملاحظة أنه كان هناك دائماً توتر عميق بين هذه الخيارات السياسية الرئيسية

1 فرسخ، ليلي. «الاستقلال، الكانتونات أو الباتوستانات: الدولة الفلسطينية إلى أين؟»، صحيفة الشرق الأوسط، المجلد 159، العدد 2، ربيع 2005، ص 230 - 245.

2 فرسخ، ليلي. «حل الدولة الواحدة والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني: التحديات والتطلعات الفلسطينية»، صحيفة الشرق الأوسط، المجلد 64 العدد 1، شتاء 2011، ص 20 - 45.

الثلاثة، وهو توتر ينبع ليس فقط من ادعاءات كل منها بأنها الأفضل لحماية حقوق الشعب الفلسطيني والأكثر تمثيلاً لتجمعات الناخبين الفلسطينيين المختلفة، وإنما ينبع أيضاً من ادعاء كل منها الجمع بين التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية والواقعية السياسية. والواقعية السياسية يقصد بها في الغالب الحاجة إلى الأخذ بالاعتبار طبيعة الإجماع الدولي والأطر القانونية المتوفرة لحل الصراع، إضافة إلى شراسة القوة والقمع الإسرائيلي.

وفي هذا المجال تبقى المشكلة، مع ذلك، هي: ما هي الحقوق التي لها الأولوية في سبيل حماية كل الحقوق الأخرى، مع الإبقاء على الواقعية السياسية: هل يتقدم حق العودة على الحق في دولة مستقلة؟ أو يتقدم الحق في الدولة على حقوق المواطنين؟ وما هي أولوية المواطنين المحرومين من دولة في داخل المناطق المحتلة مقابل حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين 1948 أو في الشتات؟ لقد جادل القادة السياسيون الفلسطينيون كثيراً بأن اكتشاف أي من الخيارات يمكن أن يحمي حقوق الفلسطينيين ووحدتهم بشكل أفضل لا يمكن أن يتم من خلال اعتبارات اختلال ميزان القوة أو الواقعية السياسية أو واقع الانقسام. مع ذلك فإن وضع القضية الفلسطينية الآن يكشف أن تحقيق الوحدة الفلسطينية وإحقاق الحقوق الفلسطينية يجب ألا يكون رهينة للواقعية السياسية.

إن الفرضية الرئيسية في هذه الورقة هي أن حل الدولة الواحدة هو الأكثر قدرة على توحيد الجسم السياسي الفلسطيني، وكذلك على حماية الحقوق الفلسطينية. وهو كذلك الحل الأكثر إمكانية للتحقيق واقعيًا، وإن يكن على المدى البعيد، وهو حل يلغي حل الدولتين الذي طالما اعتُبر واقعيًا من الناحية السياسية ولكن ثبت أنه مستحيل واقعيًا، كما أنه يتجاوز فكرة خيار الدولة الإسلامية الذي يبقى شعاراً لم يحدد الداعون له محتواه الفعلي، الذي من المرجح أن تتضاءل آفاقه بدل أن تتعزز في ظل الربيع العربي.

مع ذلك، فإن التحديات التي تواجه حل الدولة الواحدة، من وجهة النظر الفلسطينية، لا يستهان بها. ومع أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تمسكت بهذا الحل تاريخياً، إلا أنها كثيراً ما استخدمته كشعار وليس كبرنامج سياسي واضح. إن العودة إلى تبني هذا الخيار الآن كبرنامج سياسي يتطلب إعادة التفكير في الكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير بطرق جديدة، وبشكل، أكثر تحديداً، يتطلب من الحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها نقل الصراع من التوجه إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى التركيز على تحقيق حقوق متساوية ضمن فلسطين التاريخية. مع ذلك فإن التخلص من صيغة الدولة الفلسطينية كهدف وإستراتيجية للصراع الفلسطيني في سبيل تقرير المصير ليس مهمة سهلة، وذلك لأن جميع الفصائل الفلسطينية اليوم تستمر في التمسك به، سواء كانت «فتح» أو فصائل اليسار (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب

الفلسطيني) و«حماس»³، كما أنه يتمتع بموافقة المجتمع الدولي والنظام القانوني الدولي. إضافة إلى ذلك فإن تبني حل الدولة الواحدة الآن يتطلب صياغة إستراتيجية سياسية وقانونية جديدة لحماية الحقوق الفلسطينية، إذ إنه يتطلب التعامل مع قضايا صعبة فيما يتعلق بشكل الدولة ودستورها وأسسها الديمقراطية وكيفية التعامل مع المسألة اليهودية (أي الحقوق الفردية والجماعية لليهود داخل دولة واحدة في فلسطين)، بطرق أكثر عمقاً مما كان عليه الحال تاريخياً.

حل الدولتين: الواقعية السياسية والحقوق الفلسطينية

لقد تم تصوير حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أنه الحل السياسي الواقعي الوحيد، الحل الذي تم تكريسه ضمن الإطار القانوني الدولي وفي الاعتبارات الواقعية السياسية. وفي الواقع فإن فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين تقوم على قرار الأمم المتحدة رقم 181 الصادر العام 1947، الذي وفر الأساس القانوني لإعطاء الشرعية لدولة إسرائيل، وكذلك لدولة فلسطين التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1988، وقُبلت في الأمم المتحدة كدولة «مراقب» غير عضو في العام 2012. ومن وجهة النظر الفلسطينية فإن فكرة الدولة الفلسطينية قد استغرقت سنوات لتقبلها غالبية الشعب الفلسطيني باعتبارها حلاً قابلاً للتحقيق عملياً ووفياً للحقوق الفلسطينية.

لقد كان إنشاء دولة فلسطينية الوسيلة التي سعت من خلالها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1974 للتأكيد على حق الفلسطينيين في تقرير المصير والعودة عقب حرب العام 1967. ومع أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل السياسي الرئيسي للفلسطينيين قد حددت هدفها بالأساس في العام 1964 بتحرير كامل فلسطين، وفي العام 1971 بإنشاء دولة ديمقراطية لكل مواطنيها (مسلمين ومسيحيين ويهود)، إلا أنها واقعيًا قد تخلت عن هذه الفكرة لأسباب سياسية متعددة⁴، ففي العام 1974، في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أعلنت المنظمة رسمياً أن هدفها ليس فقط التحرير أو العودة، ولكن أيضاً «إنشاء نظام وطني مناضل ومستقل في كل جزء يتم تحريره من فلسطين... سلطة فلسطينية تكمل مسيرة التحرير وتقيم دولة فلسطينية ديمقراطية»⁵.

لقد أدت فكرة الدولة الفلسطينية أربع وظائف في الصراع السياسي الفلسطيني ليس من السهل الاستهانة بها: فهي أولاً أصبحت الوسيلة لتأكيد حق الفلسطينيين في تقرير

3 انظر مقابلة خالد مشعل مع مجلة الدراسات الفلسطينية 3/37، ربيع 2008، ص 59-73.

4 فرسخ، 2011.

5 انظر: قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر، حزيران 1974.

المصير في سياق تاريخي أعطيت الأولوية لسيادة الدول على حقوق الإنسان، حيث لا يمكن للأفراد الحصول على الحماية دون الانتماء إلى دولة وطنية. لقد كانت إقامة الدولة الفلسطينية المشروع الذي سعى عرفات من خلاله إلى صيانة وحدة الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه في ضوء قرار الأمم المتحدة رقم 242، الذي خلا من ذكر أي وجود للقضية الفلسطينية، هذا القرار الذي شكل الأساس لكل مبادرات السلام في المنطقة منذ حرب العام 1967 لم يعترف بقرار الأمم المتحدة رقم 181، كما لم يشير إلى الفلسطينيين بالاسم، بل أشار إليهم ببساطة كلاجئين بحاجة إلى حل إنساني، وليس بوصفهم جماعة وطنية تخوض صراعاً من أجل التحرر الوطني.

ثانياً، وفرت فكرة الدولة الفلسطينية، برغم عدم وضوح حدودها، الإطار اللازم لتنظيم المقاومة الفلسطينية. لقد عملت قيادة منظمة التحرير منذ العام 1968 على إنشاء مؤسسات الدولة الفلسطينية قبل تحقيقها جغرافياً⁶، وقد عملت المنظمة، بمؤسساتها السياسية المختلفة، وبنيتها الانتخابية وخدماتها الاقتصادية، بوصفها دولة في المنفى. وقد وجد المقاتلون في لبنان والأردن في الستينيات والسبعينيات، وكذلك المقاومة في الضفة وغزة، في منظمة التحرير المُعبّر السياسي عنهم وحاميتهم، ومن خلال الحلم بالدولة الفلسطينية، وإن كانت غير واضحة المعالم، وجدوا غايتهم ومعنى نضالهم من أجل العودة.

ثالثاً، أصبحت الدولة الفلسطينية الوسيلة لإحقاق الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك حق العودة، والحقوق السياسية في المواطنة التي حرم منها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في العالم العربي، والحقوق الاقتصادية في النمو والتطور. وفي حين أن مشروع الدولة كان لا بد من أن يقوم على المساومة على الحق في الأرض، وسوف يكون عاجزاً عن تحقيق العدالة الكاملة للفلسطينيين الذين عانوا من النكبة والنكسة، فإن فكرة الدولة على جزء من فلسطين تضمن السيادة الفلسطينية عليها. هذه السيادة لا تزال تعتبر لدى العديد منهم أمراً جوهرياً لأنها وفرت الوسيلة لتجميع كل اللاجئين، ولو على جزء من فلسطين التاريخية، بما يحمي المواطنين الفلسطينيين، ويجعلهم مستقلين عن سطوة الدول العربية وأن يعيشوا بكرامة، ولو بعدالة منقوصة.

رابعاً، لقد أصبحت فكرة الدولة الفلسطينية الثمن الذي يقبضه الفلسطينيون مقابل المساومة على فلسطين التاريخية مع إسرائيل، لقد كانت العملة الوحيدة التي يستطيع الفلسطينيون استخدامها في النظام العالمي الذي يدعم حق الأمم، وليس الأفراد، بتقرير المصير، والذي أعلن أن الحل الوحيد للصراع العربي الإسرائيلي هو التقسيم. في العام 1988 أعلنت منظمة

6 صايغ، يزيد. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 - 1993، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1997.

التحرير الفلسطينية قبولها رسمياً بقراري الأمم المتحدة رقم 242 و181، وبالتالي قبول «مبدأ الأرض مقابل السلام» وحل الدولتين باعتباره الحل الوحيد للصراع العربي الإسرائيلي، وقد أصدر المجلس الوطني قرار الاستقلال، معبراً بهذا عن قراره بالتجسيد الجغرافي للدولة التي بنتها منظمة التحرير في المنفى على مدى عشرين عاماً، والتعايش بسلام مع إسرائيل.

لقد نتج عن اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من فلسطين اعتراف إسرائيل بالوجود القومي الفلسطيني وعودة جزء من القيادة من المنفى إلى جزء من فلسطين. ولكن العشرين عاماً تقريباً التي مضت منذ أوسلو أثبتت أن حل الدولتين إشكالي أخلاقياً من وجهة نظر فلسطينية، ومستحيل التطبيق سياسياً من وجهة نظر عملية.

لقد قسمت اتفاقيات أوسلو الشعب الفلسطيني من خلال إعادة تصوير المشكلة الفلسطينية باعتبارها محصورة في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستثنت الفلسطينيين داخل إسرائيل أو في الشتات. مؤسباتياً أعلنت من شأن السلطة الفلسطينية على حساب منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني الأشمل تمثيلاً للفلسطينيين، وسياسياً أثبتت أنها نخوية وإقصائية وتسير على نهج الليبرالية الجديدة. لقد ضححت بحق الفلسطينيين في العودة وبوحدتهم مقابل الواقعية السياسية ووعد بالاستقلال والسيادة. وقد خلقت عملياً باتوسناتات غير قابلة للحياة اقتصادياً وغير متصلة جغرافياً وعاجزة عن أن تصبح دولة ذات سيادة.

الدولة الإسلامية

لقد أدى ظهور «حماس» في كانون الأول العام 1987 إلى بزوغ فكرة الدولة الإسلامية كوسيلة لحماية الحقوق الفلسطينية وكبديل أكثر شرعية عن التقسيم، وكانت حجة قيادة «حماس» أن هذه الدولة ستكون أكثر تناغمًا مع ثقافة ومعتقدات الغالبية العظمى من الفلسطينيين. وتعتبر «حماس» والجهاد الإسلامي فلسطين أرض وقف لا يجوز امتلاكها أو المساومة عليها، ويرون أن مهمتهما هي تحرير فلسطين من البحر إلى النهر.

ولكن يجب ملاحظة أن فكرة الدولة الإسلامية ليست الفكرة المركزية في خطاب «حماس»، فقد ركزت أكثر على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وأسلمة المجتمع الفلسطيني. وعلى غرار النهج الفكري للإخوان المسلمين في دول أخرى ترى «حماس» أن أسلمة المجتمع هي المقدمة الضرورية لقيام أية دولة إسلامية، والوسيلة الوحيدة لتحديد شكلها. لقد بقيت تصريحات «حماس» وكتاباتهما حول فلسطين كدولة إسلامية غائمة، كما هو حال كتابات الجهاد الإسلامي حول الموضوع. يُفهم عن مثل هذه الدولة الإسلامية أنها ستوافق مع التراث الإسلامي وتطبق الشريعة وتكون جزءاً من مجتمع سياسي إسلامي أوسع، وهو الأمة، وهذه كلها مفاهيم لم يتم طرحها بشكل واضح.

مع ذلك فقد أثبتت تجربة السنوات العشر الماضية أن «حماس» قد توصلت إلى قبول التقسيم كحل للصراع مع إسرائيل (أو هدنة) على المدى المتوسط، فقد قبل خالد مشعل مشروع الأمم المتحدة والإعلان عن دولة فلسطينية. وقد كشفت تجربة «حماس» في الحكم في غزة منذ العام 2007 الرغبة في الحكم والسيطرة على حساب المصالحة وتحرير كامل التراب الفلسطيني. ومع أن «حماس» لم تقل أبداً أن غزة تحت حكمها هي دولة إسلامية، إلا أن تجربتها منذ العام 2007 تعطينا لمحة عما ستكون عليه الدولة الإسلامية. وتشهد السنوات الست الماضية على قدرة «حماس» على الحكم وتحقيق الأمن والاستقرار الداخليين ولو بيد من حديد، كما أظهرت قدرتها على الصمود في وجه الحصار الإسرائيلي والتزامها بالمقاومة المسلحة. وقد نجحت «حماس» في تثبيت أسس حكومة فاعلة، تفرض الضرائب وتسوس الناس وتسيطر على الحدود وتطوع المجموعات المسلحة الأخرى. وفيما عدا مطالباتها للشعب بالتزام السلوك الإسلامي، إلا أن حكومة «حماس» لا تبدو مختلفة كثيراً عن حكومة عباس في رام الله أو أي نظام آخر في الوطن العربي، فتشريعاتها ليست أكثر إسلامية أو ديمقراطية من تلك الموجودة في رام الله أو حتى عمان.

بعد أن قلنا ذلك كله، فإن فكرة الدولة الإسلامية من المرجح أن تستثني بعض الفلسطينيين بدل أن تضم كل أولئك الراغبين في العودة أو الذين يعيشون في فلسطين، فهي لن تعامل المسيحيين الفلسطينيين، سواء في فلسطين أو خارجها، كمواطنين على قدم المساواة، وسوف تستثني اليهود، رغم أن «حماس» قالت، كما يقول ميثاق منظمة التحرير، إنها ستقبل بكل اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين قبل العام 1947. «حماس» ستقبل المسيحيين واليهود كأهل ذمة، وبذلك تقدم لهم الحماية ولكن ليس المساواة السياسية (أي أنهم لن يستطيعوا المشاركة في الحكم أو التشريع). مفهوماً وأخلاقياً فإن دولة تقوم على أساس الانتماء الديني ستقوم حتماً على التمييز ضد كل من ليسوا مسلمين، وستضحى بالحقوق المدنية وحقوق الأقليات⁷.

حل الدولة الواحدة

يبقى حل الدولة الواحدة هو الحل الأفضل من أجل حماية حقوق الفلسطينيين والحفاظ على وحدتهم، فمن وجهة نظر أخلاقية تعتبر فكرة الدولة الواحدة أرقى من حل الدولتين، لأنها تسمح بإحياء مفهوم السلطة الشعبية التي ترتبط بحق السكان الأصليين للبلاد، كما أنها مؤهلة أكثر لإحقاق الحقوق الفلسطينية السياسية والمدنية أكثر من حل الدولتين أو الدولة الإسلامية،

7 لا يزال بالإمكان رؤية إلى كيف ستطور «حماس» لتقترب من الأحزاب الإسلامية في مصر وتونس، التي عدلت حتى الآن كثيراً من موقفها تجاه دور الأقليات في مجتمعاتها. هذه الأحزاب تتحدث عن إقامة دولة إسلامية أقل مما تتحدث عن إقامة مجتمع إسلامي بحكومات ديمقراطية خاضعة للمساءلة.

فهي تقر وتحمي حق العودة كما ينص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، الذي يسمح للاجئين الفلسطينيين ونسلهم بالعودة إلى أرضهم⁸. كما أنها تدخل الفلسطينيين داخل إسرائيل إلى المعادلة السياسية التي استتنتهم منها أو سلو، بينما تضمن وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب عمر برغوثي، يوفر حل الدولة الواحدة عدالة نسبية، إذ يمكن الضحايا من العيش مع مضطهديهم على أساس من المساواة، برغم الظلم الماضي⁹. وهي تأخذ بالاعتبار اليهود الذين يعيشون في البلاد وتعرض عليهم المصالحة، ليس على أساس التقسيم، بل على أساس المبادئ العالمية في المساواة السياسية والحقوق المدنية للجميع.

مع ذلك فإن تحديد شكل الدولة الواحدة، ناهيك عن دستورها، لم يكن أمراً سهلاً، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى أن دعاة الدولة الواحدة لم يتفقوا ولم يُجرَوا نقاشاً مجتمعياً حول كيفية التوفيق بين حقوق الأفراد والحقوق الوطنية ضمن جسم سياسي واحد، يضم الفلسطينيين والإسرائيليين، وبكلمات أخرى: كيف يمكن حماية الحقوق السياسية للمواطنين الأفراد بالتمثيل والمساواة والتوفيق بينها وبين حقوقهم الجماعية بالتحدث بلغتهم وحماية ثقافتهم واعتبار أنفسهم قومية يحكمها أناس منهم؟. إن دعاة الدولة الواحدة يفكرون بالعادة بأحد نموذجين: إما دولة علمانية ديمقراطية؛ أو دولة ثنائية القومية. الأولى تعطي الأولوية للحقوق الفردية على الحقوق الجماعية، تاركة للترتيبات الدستورية الفصل في الوسائل التي يتم من خلالها حماية حقوق كل جماعة¹⁰، وهذا النموذج يختلف عن شعار منظمة التحرير الفلسطينية قبل العام 1988 من حيث أنه يؤكد على علمانية الدولة (فبرنامج المجلس الوطني لعام 1971 يتكلم عن دولة ديمقراطية وليس عن دولة علمانية)، ومع ذلك فإنه مثل هذا البرنامج يعلن أن قومية هذه الدولة هي فلسطينية عربية. أما دعاة الدولة ثنائية القومية بالمقابل فإنهم يتصورون دولة على غرار بلجيكا أو سويسرا، ويتخيلون دولة فيدرالية أو كونفدرالية تحمي المؤسسات السياسية والثقافية الإسرائيلية والفلسطينية، وتمنحها حكماً ذاتياً في إطار دولة ثنائية القومية (الدفاع، السياسة الخارجية، سياسات منفصلة، حكومة محلية وسياسة ضريبية). هي دولة معادية للصهيونية ولكنها ليست معادية لليهود أو الإسرائيليين.

وعلى الرغم من جاذبية الدولة الواحدة، إلا أنه لا يبدو واضحاً أنه يمكن تبنيها كبرنامج

8 حسب التقديرات الرسمية، فإن هناك 6.8 مليون لاجئ فلسطيني ممن هربت عائلاتهم أو طردت من ديارها في العام 1948، منهم 4.3 مليون لاجئ مسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا): بديل، استطلاع عن اللاجئين الفلسطينيين والنازحين داخلياً 2004 - 2005، بيت لحم 2006.

<http://www.badil.org/Refugees/facts&figures.htm>

9 البرغوثي، عمر. «الدولة الديمقراطية العلمانية هي الحل الوحيد الممكن والمثالي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 76، خريف 2008، ص 18025، (عربي).

10 البرغوثي، عمر. مجلة الدراسات الفلسطينية، ص 8-25، (عربي).

سياسي واضح، فلكي تصبح أداة في الكفاح الفلسطيني يجب أن تحقق الوظائف الأربع الرئيسية التي أداها برنامج الدولة المستقلة حتى الآن، ويجب أن تتحول من فكرة مثالية إلى برنامج سياسي متماسك قادر على حشد الشعب الفلسطيني ومؤيديه، وحماية الحقوق السياسية الفلسطينية، وطرح إستراتيجيات سياسية وقانونية تستطيع أن تتجاوز الإجماع القانوني الدولي على فكرة التقسيم. وبمعنى ما فهذه الفكرة لم تكن أبداً في وضع يؤهلها لفعل ذلك كله، خصوصاً وأن حل الدولتين قدر جُرب وفشل.

التمثيل الفلسطيني والتعبئة

من حيث التعبئة فقد كان هناك نشاط متزايد في سبيل فكرة الدولة الواحدة بين التجمعات الفلسطينية الأربعة الرئيسية، ولو بدرجات مختلفة، وهو نشاط تزامن منذ العام 2000 نتيجة للإحباط من عملية أوسلو والتشظي الذي نتج عنها، والخشية من أن تكون مفاوضات «كامب ديفيد» في العام 2000 قد خاطرت بالمساومة على حق العودة، وكذلك نتيجة للعنف الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة الثانية. وقد كان هذا النشاط في الأغلب لامركزياً وبلا قيادة، إضافة إلى مرونته وشعبيته، وهو يسعى إلى التشكيك في تصوير أوسلو للصراع وكأنه بين قوتين قوميتين متساويتين وهويتين محددتين يجب الفصل بينهما، وبدلاً من ذلك يسعى إلى إعادة وضع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في إطار استعماري كما كان يوصف تاريخياً من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية (انظر ميثاق منظمة التحرير)، ولكن هذه المرة بالقياس على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

ويحتاج الداعمون للدولة الواحدة بأن إسرائيل دولة فصل عنصري يجب أن تخضع للمحاسبة من القانون الدولي وأن تجري مقاطعتها، إلى أن تفكك سياساتها العنصرية والاستعمارية، بل وأكثر من ذلك فإنهم يضعون حملتهم وكفاحهم في إطار الكفاح من أجل الحقوق السياسية، وليس من أجل الدولة بحد ذاتها، وفي هاتين المقاربتين فإن طرحهم يختلف عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ما قبل العام 1988.

اللاجئون

يمثل اللاجئون أكبر مجموعة مناصرين للحركة الداعية للدولة الواحدة، والأعلى صوتاً بينهم هم اللاجئون في لبنان وسوريا والأردن، وغالباً ما تطرح فكرة الدولة الواحدة في حملاتهم الفعلية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتطبيق حق العودة¹¹، وهي تنطلق من القواعد الشعبية، وتُعنى بفتح الآفاق أمام التمثيل الشعبي. إن هذه الحملات تسعى لتجاوز الأحزاب

11 انظر على سبيل المثال: الهيئة التي أنشئت حديثاً في لبنان تحت اسم «تحالف الدفاع عن المؤسسات الفلسطينية» (الثوابت الفلسطينية).

السياسية الجامدة وتركز على اللاجئيين كمواطنين. لقد أطلق عدد من المبادرات في لبنان على يد منظمات تطوعية ونشطاء سياسيين يسعون إلى تعزيز الروابط بين اللاجئيين من خلال التغلب على العوائق الجغرافية¹²، ومع ذلك فقد كان تأثيرها على القيادة محدوداً، لأن اللاجئيين بعيدون كل البعد من أن يكونوا جمهوراً موحداً تحت قيادة واحدة كما كان الوضع في السبعينيات.

الشتات

لقد كان الفلسطينيون الذين يعيشون في الغرب، من نشطاء وطلاب وأكاديميين، الأعلى صوتاً في الدعوة إلى حل الدولة الواحدة، ولعل إدوارد سعيد هو الشخصية التي يتذكرها فلسطينيو الشتات أكثر من غيرها كداعية لحل الدولة الواحدة في التسعينيات، ومنذ ذلك الحين قام العديد منهم بتطوير النقاش ووصل صوتهم إلى جمهور أوسع في جميع أنحاء العالم. لقد كان أهم عمل مؤسسي شعبي في سبيل حل الدولة الواحدة بين الطلاب والنشطاء في المملكة المتحدة وكندا، وهو يتزايد في أوروبا القارية، وبعدها الولايات المتحدة.

واقترع بنموذج الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فقد اعتمد هؤلاء النشطاء على ثلاث إستراتيجيات تعتبر مركزية في أية حركة ناجحة للدعوة إلى حل الدولة الواحدة: أولاً، يؤكّدون على ما يرونه طبيعة «الفصل العنصري» للحكم الإسرائيلي من أجل إظهار أن حل الدولة الواحدة هو المنخرج الوحيد من الوضع الراهن من السلب وعدم المساواة؛ وثانياً، يقوم عملهم على مبادرات مشتركة تضم يهوداً وإسرائيليين وعرباً وفلسطينيين، وبهذا فإنهم يظهرون أهمية الوصول إلى الجانب الآخر، سواء كان إسرائيلياً أو عربياً أو غربياً، وجدوى مثل هذا التواصل ما إن تكون خارج المناطق المحتلة؛ وثالثاً، يعتمدون على حملة عصيان مدني، فالاعتصامات الطلابية في العديد من الجامعات البريطانية وبعض الجامعات الأمريكية أثناء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة أعادت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الدولي، وتعتبر حملة «أسبوع إسرائيل دولة فصل عنصري» التي بدأت في جامعة تورنتو في العام 2004 حدثاً دولياً كبيراً يضم أكثر من أربعين جامعة في أكثر من عشرين دولة في أمريكا الشمالية وأوروبا والصفحة الغربية. وقد أعادت الحملة التي تبنتها حركة المقاطعة وإلغاء الاستثمار والعقوبات (BDS) بأهدافها الثلاثة: حق العودة وإنهاء الاحتلال وإنهاء التمييز داخل إسرائيل، التركيز على النضال من أجل الحقوق السياسية بدلاً من النضال من أجل الدولة بحد ذاتها، كما أنها توفر نموذجاً للترابط بين الذين يعيشون داخل فلسطين والذين يعيشون خارجها.

12 انظر أيضاً: كريمة نابلسي. سجلات فلسطينية: نحو وضع الأسس وتحديد الاتجاهات. أكسفورد: مركز دراسات اللاجئيين: 2006.

المناطق المحتلة

لقد بدأت منتديات متفرقة في الضفة الغربية وقطاع غزة تتحدث عن خيار الدولة الواحدة كخيار حتمي وضروري للنضال السياسي الفلسطيني الآن¹³. وتظهر استطلاعات الرأي القليلة التي أجريت حول هذا الموضوع في المناطق المحتلة أن أكثر من 40% من الفلسطينيين يؤيدون الآن حل الدولة الواحدة، الذي يعرف بشكل مبهم باعتباره يؤدي إلى أن يعيش اليهود والمسيحيون والمسلمون معاً¹⁴، وتبقى قومية ودستور هذه الدولة غير واضحة، إذ إن معظم الأنشطة الفلسطينية داخل الضفة الغربية وغزة ما زالت تركز على التصدي للاحتلال، وليس على نتيجة نهايته، ولكن الجديد في هذه الأنشطة هو اعتمادها المتزايد على النشاط الشعبي المدني أكثر من النشاط المسلح، وهي أنشطة تؤكد على طبيعة الحكم الإسرائيلي كنظام فصل عنصري، ويمكن رؤية هذا في حملة مقاومة جدار الفصل العنصري، والمسيرات الأسبوعية ضد الجدار في نعلين وبلعين، وفي حملة المقاطعة وإلغاء الاستثمار وفرض العقوبات في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تم تبنيها من قبل أكثر من 170 من منظمات المجتمع المدني في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك المنظمات النسوية والطلابية والنشطاء السياسيين الشعبين.

على الرغم من أن حملة المقاطعة لا تطرح موقفاً بشأن حل الدولة الواحدة، إلا أنها أصبحت أداة تنظيمية فاعلة في إعادة التركيز على القضية الفلسطينية عالمياً باعتبارها نضالاً من أجل حقوق الفلسطينيين وليس من أجل إقامة الدولة بحد ذاتها، وقد نجحت في لفت الانتباه إلى انتهاك إسرائيل للحقوق الفلسطينية وفي تأطير ذلك الانتهاك في إطار تحليلي للفصل العنصري، كذلك نجحت في جعل العديد من الشركات الدولية تغلق مشاريعها في إسرائيل.

ولكن، وعلى عكس تجربة جنوب إفريقيا ضد نظام الفصل العنصري، لا تحاول الحملة العمل على توعية الإسرائيليين أو العمل على تغيير قناعاتهم، فهي ليست معنية حتى الآن بتجنيد إسرائيليين، لأن مؤيديها يؤكدون أن عقوبات دولية ناجحة فقط ستضع الإسرائيليين وجهاً لوجه أمام أشكال عدم المساواة التي أنتجتها طموحات الصهيونية، بحيث يضمن أيديهم في نهاية المطاف إلى أيدي الفلسطينيين في سبيل تحقيق العدالة والمساواة للجميع¹⁵.

13 بيانات العمل الميداني. انظر أيضاً الجرباوي، علي. «حتى لا تصبح الأزمة الفلسطينية مصيراً محتوماً»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 76، خريف 2008، ص 7-27. (العربية). انظر أيضاً إصدار استعادة المبادرة في خريف العام 2007، وهو مشروع برعاية مجموعة دراسة الإستراتيجية الفلسطينية على مدار 12 شهراً، الذي ضم مختلف الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وهو حتى الآن البيان شبه الرسمي الذي يدعو القيادة للنظر بجديفة في حل الدولة الواحدة كبديل من فشل حل الدولتين، حتى ولو لم تتبته.

14 مركز دراسات التنمية. مسح حول قضايا الوضع النهائي، آذار 2007.

15 انظر صفحة حملة PABCI و www.pacbi.org و www.bdsmovement.net. اقرأ من بين أمور أخرى، نانسي موراي. «دينامية المقاومة: القياس على الأبارتهويد»، مجلة دراسات الشرق الأوسط الإلكترونية، ربيع 2008.

الفلسطينيون داخل إسرائيل

يشكل الفلسطينيون داخل إسرائيل أكبر مجموعة تضع النضال الفلسطيني الآن في إطار الحقوق السياسية المتساوية وليس السعي لإقامة الدولة. لقد لعبت حملة عزمي بشارة السابقة داخل إسرائيل الداعية إلى دولة لجميع مواطنيها دوراً مهماً في تغيير شروط النضال الفلسطيني من مجرد نضال من أجل تقرير المصير إلى نضال من أجل الحقوق، وساعدت جيل الشباب، خصوصاً في الضفة الغربية، على العمل في حملة من أجل الدولة الواحدة، ولكن مع أن الفلسطينيين داخل إسرائيل هم في وضع أفضل يؤهلهم لقيادة حركة الدولة الواحدة، إلا أنه ليس من الواضح إلى أي مدى هم مستعدون لفعل ذلك، خصوصاً في ضوء العنف الذي واجهت به إسرائيل أية إشارة للتضامن بين الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر وخارجه، كما حدث في تشرين الأول 2000 عندما أطلقت الشرطة الإسرائيلية النار على الفلسطينيين في إسرائيل، أو كما حدث في القضية القانونية ضد عزمي بشارة في العام 2008. وقد أدى الهجوم على بشارة والتجمع، الذي قاد إلى نفيه، إلى ترك الفلسطينيين داخل إسرائيل من دون قيادة. ومع ذلك فإن هناك العديد من المؤثرات على أن عدة مجموعات تعمل جدياً على حملة من أجل الحقوق السياسية، كما يتبين في عمل عدالة ومدى الكرمل وإعلان حيفا، وغيرها¹⁶.

الإستراتيجيات القانونية والبرagamاتية السياسية

إن التحدي الحقيقي الذي يواجهه النشاط المتزايد في سبيل حل الدولة الواحدة يكمن في قدرته على التأثير على القيادة وجعلها تبناه. لقد شجع الربيع العربي المجتمع الفلسطيني والشباب على تحدي القيادة الفلسطينية لجعلها أكثر تمثيلاً لمطالب الفلسطينيين ومصالحهم، فمنذ العام 2011 نزل الفلسطينيون إلى الشوارع مطالبين بإنهاء الانقسام السياسي بين «فتح» و«حماس» وإنهاء عملية أوسلو. لقد جمع الشباب الفلسطيني في الداخل والخارج قواهم في المطالبة بانتخابات جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، وبنقاش مجتمعي واسع حول مستقبل الكفاح الفلسطيني، كما تظاهروا ضد برامج التقشف الحكومية وارتفاع الأسعار، وهم بذلك يركزون على خطاب يتحدث عن الحقوق وليس في الدولة من أجل حماية حق العودة، كما حق الحصول على حكومات تخضع للمساءلة، وتحديد ملامح النضال الوطني الفلسطيني في القرن الحادي والعشرين¹⁷.

16 انظر على سبيل المثال:

www.adalah.org/eng، و www.madaresearch.org/archive/haifaenglish.pdf

17 فرسخ، ليلي. «الفلسطينيون يفرضون أجندتهم على عباس»، ملخص سياسة الشبكة، 14 تشرين الثاني 2012: <http://al-shabaka.org/policy-brief/politics/palestinians-imposing-agenda-abbas>

ويبدو أن القيادة قد سمعت صوتهم، ولو أن «فتح» و«حماس» تحاولان حتى الآن احتكار الحوار السياسي بدلاً من تحويله إلى حوار ديمقراطي كما يريد الشعب، فقد وعد عباس بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة في المناطق المحتلة، وكذلك مناقشة وسائل التعاطي مع إصلاح التمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني، وفي خطابه في الأمم المتحدة العام 2012 أعلن أن اتفاقيات أوسلو قد أفرغت من مضمونها وأن إسرائيل قتلت حل الدولتين، كذلك دعا المجتمع الدولي إلى مقاطعة إسرائيل، متبنياً بشكل رسمي، وللمرة الأولى، دعوة المجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل وإلغاء الاستثمار فيها ومحاسبتها (BDS)، ومثله فعل رئيس وزرائه سلام فياض في 17 كانون الأول، في حين أكدت «حماس» على دور المقاومة بدلاً من المفاوضات، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحماية الحقوق الفلسطينية، وقد عزز نصرها في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في تشرين الثاني 2012 رسالتها حول عدم جدوى الانخراط في المفاوضات مع إسرائيل على أساس حل الدولتين، فعند عودته إلى غزة في كانون الأول 2012 أكد خالد مشعل أن فلسطين سيتم تحريرها من النهر إلى البحر.

كل هذا يدل على أن القيادة الفلسطينية، فيما يبدو، قادرة على سماع صوت الفلسطينيين الذين يتوقون إلى التحرر وإلى حل الدولة الواحدة. إن هذا الحل هو الأمثل لحماية حق الفلسطينيين في العودة، وإنهاء الاحتلال ونظام السيطرة الإسرائيلي القائم على الفصل العنصري، وتوفير المساواة الكاملة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

يبقى السؤال هل تختلف الدولة الواحدة المطروحة الآن عن تلك التي طرحتها منظمة التحرير في العام 1971، عندما دعت إلى إقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون معاً على قدم المساواة؟ إن النموذج الذي طرحته منظمة التحرير لم يتقبل أن يكون لليهود حقوق قومية أو أن يكون لإسرائيل الحق في الحياة، كما اعترفت منظمة التحرير بذلك لاحقاً في العام 1993. لم يكن في النموذج الذي طرحته المنظمة في العام 1971 أي نقاش بشأن ماذا سيحدث للثقافة الإسرائيلية التي تشكلت على مدى الأعوام السبعين الماضية، أو ماذا نعمل بشأن اليهود الذين يحرصون على لغتهم وثقافتهم ويريدون البقاء في فلسطين كمتحدثين باللغة العبرية، ليس كمستعمرين ولكن أيضاً ليس كفلسطينيين؟

هذا لا ينطبق على الدعوة إلى الدولة ثنائية القومية أو دعوة عزمي بشارة إلى تحويل إسرائيل إلى دولة لكل مواطنيها. هذه الدعوات تتمركز أكثر بين الفلسطينيين الذين يعيشون كمواطنين في إسرائيل والفلسطينيين الذي يعيشون في الغرب، ويبدو أنهم يستلهمون تقرير اللجنة الخاصة بفلسطين في الأمم المتحدة حول الأقلية الصادر في العام 1947،

الذي اقترح إنشاء دولة فيدرالية بحقوق مواطنة كاملة لليهود والعرب ومجلسي نواب، أحدهما يقوم على التمثيل النسبي، والآخر على التمثيل القومي المتساوي، وبالتالي يحمي الحقوق الفردية والجماعية لأولئك الذين يعيشون في فلسطين. هذا التقرير حصل على 50% من الأصوات في الجمعية العامة في ذلك الوقت، ولكنه وضع على الرف، وفي هذه الأيام يحاول عدد من الأكاديميين إحياءه لكي يصبح جذاباً للفلسطينيين والإسرائيليين من الناحيتين القانونية والسياسية¹⁸. إن إحياء هذا الاقتراح يمكنه أن يساعد أيضاً في التغلب على الإجماع الدولي على التقسيم في ضوء فشله في الوصول إلى حيز التطبيق.

وعليه فإن هناك إستراتيجيات قانونية تخدم قضية حل الدولة الواحدة في فلسطين، ومع ذلك تبقى العقبة الرئيسية في هذه الفكرة كيفية الحديث عن حقوق اليهود في فلسطين دون منح الشرعية للاستعمار والصهيونية، وقد تجنب حل الدولتين هذا السؤال بتبني التقسيم. إن برنامجاً سياسياً يتبنى الدولة الواحدة لا يستطيع أن يتجنب هذا السؤال أو أن يقيه في إطار جدل السبعينيات.

يتطلب بناء حركة من أجل الدولة الواحدة في فلسطين والعالم العربي إعادة النظر جدياً في مفاهيم القومية والمواطنة وحق «الآخر» في كيان سياسي واحد، فقد أثبتت تجارب الدول العربية المستقلة والحكم الذاتي الفلسطيني المحدود بوضوح أن الدولة بحد ذاتها ليست ضماناً للحقوق السياسية، وقد كان الربيع العربي يتعلق تحديداً بإعلاء شأن المواطنين على الدولة، وجعل الدولة تخضع للمساءلة من مواطنيها، وهو يؤكد على فكرة الحقوق المتساوية للمواطنين وضرورة خلق وسائل دستورية لحماية هذه الحقوق، بغض النظر عن السعي للسيادة على الأرض.

السير قدماً: تحويل المُثُل إلى واقع سياسي

إن التسارع المتنامي في الدعوة إلى حل الدولة الواحدة بين الفلسطينيين يبين الرغبة لتجاوز الطريق المسدود الذي وصل إليه حل الدولتين. وتكمن قوة الدولة الواحدة في أنها تقدم بديلاً سياسياً، متفوقاً من الناحية الأخلاقية ويتناغم من الناحية السياسية مع حقوق الفلسطينيين ومطالبهم، وواقعياً من الناحية الإقليمية في ضوء سيطرة إسرائيل على جميع الأراضي بين النهر والبحر. ومع ذلك يظل التحدي الرئيسي الذي يواجه حل الدولة الواحدة تحديد كيف يمكن أن يصبح برنامجاً قابلاً للتحقيق سياسياً، ومقبولاً من

18 انظر: جورج بشارت. «رفع سقف الحقوق: حل الدولة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي»، Global Jurist، المجلد 8، العدد 2، 2008. وأيضاً: جورج بشارت. «بين اليوتوبيا والواقعية: تقييم العقبات التي تحول دون حل الدولتين»، وميشيل لينك. «التقسيم/ الفيدرالية ومستقبل إسرائيل/ فلسطين»، أوراق حول إسرائيل/ فلسطين: نماذج رسم خرائط بناء الدولة ومسارات السلام، جامعة يورك، تورونتو، 22 حزيران، 24، 2010.

النخب السياسية الفلسطينية والسياسيين والمواطنين الإسرائيليين، ففي حين أن المحامين يستطيعون أن يوضحوا الشكل الدستوري للدولة ثنائية القومية، وأن النشطاء يستطيعون أن يروجوا لأخلاقية الفكرة لدى الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يريدون العيش متساوين على الأرض، فإنه ليس من الواضح أن حل الدولة الواحدة يمكن أن يحشد دعم المواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين العاديين، ناهيك عن قيادتهم السياسية، ومن أجل تحقيق ذلك سيكون على الداعمين لحل الدولة الواحدة معالجة ثلاث قضايا رئيسية ليس من السهل التعامل معها.

المسألة اليهودية

الأمر الرئيسي في هذه المسألة هو تعلق اليهود بفلسطين ورغبتهم في العيش فيها، دون أن يصبحوا عرباً بالضرورة. وفي حين أنه ليس هناك مكان للصهيونية في حل الدولة الواحدة، إلا أن علينا كفلسطينيين مواجهة حقيقة الهوية السياسية والثقافة الإسرائيلية، والبحث عن طريقة لإلغاء صهيونيتها دون أن نتوقع أو نطالب بأن يصبح كل إسرائيلي عربياً، أو يهاجر، أو يقبل أن يكون مواطناً من الدرجة الثانية، وهذا يتطلب التعاطي مع قضية الوطنية الإسرائيلية وقبول حقيقة وجودها.

من الضروري تقبل وجود اليهود في فلسطين، سواء يهود الشتات أو اليهود من جذور عربية، وروابطهم الثقافية، جنباً إلى جنب مع رفض سيطرتهم، ولكن هذه لن تكون مهمة سهلة، بما أن العنف الإسرائيلي واغتصاب حقوق الفلسطينيين لم يتوقف. وفيما عدا المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل، لا يرى إلا القليلون أي مغزى من أية علاقة مع الإسرائيليين، الذين لا يرفضون فقط العمل مع الفلسطينيين في تصور حل الدولة الواحدة القائمة على المساواة، ولكنهم أيضاً يستمرون في اضطهاد الفلسطينيين.

إحدى الوسائل للتعامل مع هذه المشكلة هي إعادة التفكير والتأهيل لمفهوم اليهودي العربي، وهو ما يمكن الفلسطيني والعربي العادي من رؤية الشعب اليهودي كجزء من الموروث العربي، وليس كمنتج غربي غريب، وبالتالي اعتبار اليهودي شخصاً يمكن العيش معه وليس إغائه أو طرده، وهذا يتطلب إعادة اكتشاف الدور الذي لعبه اليهود في الثقافة العربية بطريقة نقدية وليس بطريقة إما رافضة أو رومانسية، فعلى سبيل المثال هناك حاجة ملحة للتعليم ونشر المعرفة حول دور اليهود العرب في حركة الاستقلال الوطني في القرن العشرين ومعارضتهم للصهيونية، في فلسطين كما في العراق والمغرب والجزائر ومصر¹⁹. وإعادة الاكتشاف هذه يجب ألا تقتصر على المجال السياسي فقط، بل يجب أيضاً أن

19 انظر شانز. «ترك الجنة»، لندن ريفيو أوف بوكس، 6 تشرين الثاني 2008.

تشمل مجالات أخرى مثل الفنون والأدب والعلوم .. إلخ. ولا يقل أهمية عن ذلك إعادة فحص الدور الذي قامت به المجتمعات والحكومات العربية في نفسي تجمعات يهودية راسخة في دول مثل العراق أو اليمن بعد إنشاء دولة إسرائيل.

إن بناء علاقات وثيقة مع إسرائيليين من أصل عربي بدأت تعلق أصواتهم، وإن كانوا أكاديميين في معظمهم، والذين لا يخشون تحدي حكومتهم ويحاولون إعادة الارتباط بموروثهم العربي سيساعد الحركة، سواء داخل الوطن العربي أو بين الإسرائيليين. إن اليهودي العربي هو جزء من الثقافة العربية بقدر ما هو جزء من الثقافة الإسرائيلية، حتى وإن كانت الثقافة الإسرائيلية تسعى إلى إلغاء الثقافة العربية.

إن التحدي الأبرز في هذا المجال يبقى رغبة الإسرائيليين في الانخراط في مثل هذا النقاش. إن الصهيونية والوطنية الإسرائيلية تنفي أي دور للعرب في تشكيل هويتها التي حرصت على رعايتها كهوية غربية أوروبية. وفي هذا المجال فإنه من الضروري بناء علاقات وثيقة مع إسرائيليين، مثل مزارحي وأشكنازي، ومنظمات غير حكومية تقدمية مثل زخرط وغيرها، التي تتخذ موقفاً نقدياً من الصهيونية وتدعو إلى حل الدولة الواحدة. ولكي يصبح حل الدولة الواحدة جذاباً للإسرائيليين سيكون عليه أن يتعامل مع خوفهم الوجودي من الانقراض، وكذلك مع تعقيد هويتهم اليهودية التي هي نتاج الغرب كما هي نتاج الشرق، وإحدى الوسائل لعمل ذلك هي التعاطي مع مطالبة اليهود بتقرير المصير بدلاً من إنكاره. وعمل ذلك دون إلغاء الحقوق الوطنية الفلسطينية يتطلب فصل مفهوم تقرير المصير عن السيطرة على الأرض، وبكلمات أخرى يتطلب قبول وجود المشاعر الوطنية والثقافة الإسرائيلية، ورغبة الإسرائيليين في أن يحكموا أنفسهم ولكن دون السيطرة أو التحكم بالأرض، وهذا يعني تحديد القوى في المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي التي ترغب في إقامة نموذج الدولة الواحدة التي تضمن الحقوق السياسية، الفردية والجماعية، المتساوية ضمن دولة واحدة.

وفي هذا المجال يمكن أن نتعلم من نضال جنوب إفريقيا ضد الفصل العنصري وما حققه من عدالة انتقالية ومحاولتهم لخلق أمة متعددة الأطياف. هذه التجربة تبين أنه لا يمكن إلغاء التاريخ أو تدميره، وإنما يجب أن يُبنى بطرق أخلاقية.

اختلال موازين القوى

يتمثل التحدي الثاني الذي يواجه إمكانية تحقيق حل الدولة الواحدة في قدرته على معالجة اختلال القوى الحالي بين طرفي الصراع، فإسرائيل ما زالت الطرف الأقوى، وهي تستطيع أن تواصل استعمارها للأراضي الفلسطينية دون مساءلة. قد تكون إسرائيل

خسرت من رصيدها الأخلاقي على مدى السنوات العشر الماضية، ولكنها ما تزال تتمتع بدعم الغرب وكذلك بدعم اللاعبيين الرئيسيين في المنطقة مثل مصر وتركيا، وإن كان دعماً صامتاً.

لقد ولدت حركة المقاطعة وسحب الاستثمار والمحاسبة (BDS) دعماً دولياً متنامياً لمنهجها اللاعنفي في مقاومة الاحتلال، وفتحت الطريق لجعل بعض الشركات الإسرائيلية تخسر عقوداً دولية مربحة، مع ذلك لم تتمكن الحركة، حتى الآن، من إحداث تأثير مهم على الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا التأثير ليس من المرجح أن يحدث دون دعم إقليمي ودولي لمثل هذه الحملة، وهذا بدوره يتطلب تعبئة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول العربية وتركيا لقطع علاقاتها مع إسرائيل بسبب انتهاكاتها للقانون الدولي، كما يتطلب حشد هذه الدول من أجل حل الدولة الواحدة، وهذا لن يحدث قبل أن تتبنى القيادة الفلسطينية حل الدولة الواحدة برنامجاً سياسياً.

الانقسام الفلسطيني

هنا يكمن التحدي السياسي الرئيسي الذي يواجه حل الدولة الواحدة، وهو إرادة القيادة الفلسطينية في تبنيه. إن ما يجعل هذا أكثر صعوبة هو واقع التشرذم السياسي الفلسطيني.

لقد أظهرت القيادة الفلسطينية، سواء كانت «فتح» أو «حماس»، حتى الآن التزامها بفكرة الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين، وهي تعمل ضمن إطار عملية أوسلو رغم أن «حماس» تواصل انتقادها. لقد تخلت «حماس» واقعياً عن تحرير كامل فلسطين وعن فكرة دولة ديمقراطية واحدة على كل فلسطين التاريخية. أما حل الدولة الواحدة فلا يحظى إلا بأقل قدر من الاهتمام، ويعود السبب الرئيسي لأسباب سياسية براغماتية، هذه الأسباب تتضمن عدم رغبة القيادة الإسرائيلية في التفكير بمثل هذا الخيار، وغياب الإجماع الدولي القانوني و/أو السياسي في صالح هذه الفكرة، فمنذ قرارات الأمم المتحدة 181 و242 ظل الإجماع الدولي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على التقسيم، إضافة إلى ذلك فقد أظهرت القيادة الفلسطينية تمسكها بالحكم واحتكار السلطة على حساب الحاجة لإنهاء انقسامها السياسي.

إن كلاً من «حماس» و«فتح» تعطي الأولوية لمكاسبها السياسية في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة التي تشهد مواجهة بين الإسلاميين والعلمانيين، ف«فتح» تراهن على دعم الغرب لتمكينها من تحقيق دولة فلسطينية، في حين تسعى «حماس» لاستثمار صعود جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة وكذلك سيطرتها على غزة، من أجل تأكيد قدرتها على أن تكون مستقلة. إن خيار الدولة الواحدة يستخدم بشكل رئيسي كتهديد لإرغام

إسرائيل على الالتزام باتفاقيات أوسلو وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو لإرغامها على تخفيف الحصار على غزة، وليس كخيار سياسي إستراتيجي للخروج من المأزق السياسي الحالي.

إن حل الدولة الواحدة لن يكون ممكناً دون التوصل أولاً لحل مشكلة الانقسام السياسي الفلسطيني، وليس من المرجح أن يحدث هذا دون انتخابات جديدة واندماج «حماس» في منظمة التحرير الفلسطينية، وتوفير جهد إقليمي لتطبيق اتفاقيات المصالحة، كما أنه لا يمكن أن يحدث أيضاً دون حوار أوسع حول كيفية خلق مجتمع ديمقراطي في فلسطين، ودون تطوير حكم القانون وإخضاع القادة للمحاسبة من المواطنين، وهذا بدوره يتطلب نقاشاً جاداً حول مضمون الهوية الفلسطينية وطبيعة حقوق المواطنة وكيفية دمج الفلسطينيين في الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل في جسم سياسي يمثلهم، كما كان المجلس الوطني ومنظمة التحرير الفلسطينية. إنه يتطلب نقاشاً حول المواطنة التي تتجاوز الدين والقومية ولا تنحصر في هوية إسلامية، أو في التقسيم إلى شيعة وسنة، أو مسلمين ويهود، وهو الأمر الذي كان تاريخياً سبباً للانقسامات. إننا بحاجة إلى تقبل اختلافاتنا بدلاً من إنكارها باسم الوحدة الوطنية، كما نحتاج إلى هيئات تمثيلية وحكومات خاضعة للمساءلة تستطيع أن تعيد رسم السياسات الفلسطينية للتحرير في القرن الحادي والعشرين.

هذه جزئياً هي الرسالة والوعد للربيع العربي: إن الحكومات مسؤولة أمام المواطنين، ولكنها لا تحدد هويتهم أو حرياتهم. إنها رد اعتبار لهوية إنسانية تتجاوز الفكرة الرومانسية للهوية العربية، وتسعى لهوية شاملة متعددة الأبعاد، ولكن الربيع العربي لم يبق على رسالته الأصلية الشاملة، فالعالم العربي اليوم أكثر انقساماً، حيث ازدادت الانقسامات الإثنية والدينية تفاقماً. إن الصراع بين العلمانيين وقوى الإسلام السياسي يمكن أن يجعل أي نقاش حول حل الدولة الواحدة فائضاً عن الحاجة، ناهيك عن أن يكون ممكناً. وسيمر وقت طويل قبل أن يكون التأثير بعيد المدى للربيع العربي تأكيد حق جميع المواطنين في الحقوق السياسية المتساوية، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو العرقية.

ورغم كل ذلك فإنه ليس من المحتمل أن يتخلى دعاة حل الدولة الواحدة عن حلمهم، ولكن عليهم البحث عن طرق لإفناع القيادة الفلسطينية بإعادة التفكير في الحركة الوطنية الفلسطينية، والتفكير بشكل إستراتيجي في وسائل لحشد المجتمع الإسرائيلي لصالح فكرة الدولة الواحدة، والعمل على إستراتيجيات إقليمية ودولية يمكن أن تدعم هذه الفكرة. من المحتمل أن يقرروا بالحاجة إلى إيجاد قيادة جديدة قادرة على البناء على عمل منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل الدفع قدماً بقضية الدولة ثنائية القومية، وفي هذا المجال يستطيع

المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل لعب دور مركزي، فهم في الموقع الأفضل للوصول إلى الجمهور الفلسطيني والإسرائيلي، كما أنهم على مفترق طرق تاريخي يجعلهم قادرين على إعادة تأهيل النضال الفلسطيني من أجل التحرر، واستعادة رسالته الشاملة والتحررية الأصلية التي فرطت فيها اتفاقيات أوسلو، وسيكشف المستقبل كيف يستطيعون أن يأخذوا زمام المبادرة ويعملوا مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والمخيمات والشتات لإعادة تأهيل السياسة الفلسطينية.

إن حل الدولة الواحدة لم يتبلور بعد، ولكن مكانته تزداد في المخيلة الفلسطينية كما يتصاعد العمل من أجله. إن ما يبقى في صالح هذا الحل هو حقيقة أن حل الدولتين قد جُرب وفشل. قد يبدو حل الدولة الواحدة يوتوبياً، ولكنه لن يبقى كذلك طويلاً.

تعقيب د. بشير بشير

أتصور أنه على المستوى الفلسطيني، تستحق مساءلة الإسلام السياسي في قدرته على طرح حلول قادرة وناجزة في التعامل مع التحولات القائمة حالياً في جغرافية الصراع، وكنت أتوقع أن يكون ذلك أحد محاور النقاش الأساسية، وهذا نابع من إصراري وتمسكي بالرأي القائل «الإسلام السياسي لا يطرح بديلاً للتعامل مع مفاهيم ممكنة الاجترار من تصورات بديلة للمفاهيم القائمة الراهنة». وتجب مساءلة الإسلام السياسي الفلسطيني على المأخوذ بخصوص فهمه للحقوق التاريخية الفلسطينية، بما فيها حق تقرير المصير والسيادة وما شابه، وكيف يمكن صرفها حسب النحو الإسلامي من ناحية فكر سياسي؟ وأنا أعتقد أن التيار الإسلامي مأزوم فيما يتعلق بهذا المفهوم، ولا توجد لديه إجابات كافية. وبهذا المعنى أنا لا أتفاجأ إن كانت «حماس» مستعدة لتقبل خطوط المنظومة السياسية القائمة في خصوص دولتين على حدود 67.

أما النقطتان الأساسيتان اللتان أود مناقشتهما، فالأولى تتعلق باليهودي (المسألة اليهودية)، والثانية بما يُسمى «السيادة». لكن قبل ذلك، إذا كان النقاش الدائر بين منظومة «وبراديم» هيمنت على العمل السياسي الفلسطيني من خلال العقود الثلاثة الأخيرة أو الأربعة، وضمنها تم تبني فكرة التقسيم، وإذا كان البديل هو الخروج من دائرة التقسيم باتجاه حلول مؤسسية، منها الدولة الواحدة بتجلياتها المتعددة، فهذا مثير وهو ما يدور النقاش عليه.

وفلسطينياً، ليس بالضرورة التنازل عن فكرة التقسيم تماماً، وبهذا أنا أدمع خيار الدولتين تحت شروط تختلف تماماً عن الشروط المتداولة حالياً، وما أريد قوله باختصار، إن الثابت فلسطينياً هو حقوق معينة ومتفق عليها بالإجماع، إنها الحقوق الوطنية، وفي صلبها العودة وحق تقرير المصير، فإذا كان الثابت هذه الحقوق، بالتالي فإن المتحول هو الجغرافيا، بمعنى الجغرافيا الفلسطينية والأخرى الإسرائيلية والواقع الكولونيالي، لذا يجب التمسك بحق تقرير المصير وبالسيادة الوطنية.

المطلوب إعادة فهم حق تقرير المصير والسيادة بشكل يتماشى مع الجغرافيا، ويخدم الفهم الفلسطيني العام لهذه المسألة، وهناك ما يسمى إذن بـ«السيادة المثقوبة»، وهي ممارسة، لكن ليس معبراً عنها في الخطاب السياسي الفلسطيني. إن حقيقة الدمج بين غزة والدولة هي عبارة عن «سيادة مثقوبة»، بالتالي يمكن التعويل على هذه المنظومة وتوسيع السيادة لتصل إلى جغرافيات أخرى.

و حقيقة فهم السيادة بشكل صحيح يعني أن هناك فجوة و مساحة لإعادة التفكير في شمل أكبر قطاعات ممكنة إن لم تكن جميعها، و ادعي أن هنالك ما يؤسس عليه من أجل هذا الاتجاه.

و النقطة الأخيرة تتعلق باليهودية. أنا لا أتفق مع مقولة الدكتورة ليلي أنه بالضرورة للصهيونية أن تتناقض مع حل الدولة الواحدة، فهناك تيارات داخل الحركة الصهيونية كانت تقول و تنادي بهذا الحل، و موقف «أقلوي» داخل الحركة الصهيونية، لكن يجب الاشتباك بالمسألة اليهودية ضمن منظومة فيها مخرج و حل إنساني ضامن و حاضن لليهودي تحت ظرف حقوق الأقلية و الحقوق الجماعية القومية؛ يعني أن التصادم في حل الدولة هو التعامل مع القومية اليهودية، فالحركة القومية منذ بداية تأسيسها كان معها الحق في إصرارها على التعامل مع الصهيونية بحذر، لأن القضية لم تكن محسومة حتى بين اليهود أنفسهم، أما اليوم فهي بالمجمل العام حُسمت باتجاه الصهيونية، و إذا كانت هذه هي الحقيقة، فهذا يعني أنه ينبغي التفكير ضمن مشروع الدولة أو الخيارات البديلة بأن التصادم مع الصهيونية هو تصادم مع اليهودية الإسرائيلية، و إذا كان ذلك توصيفاً معقولاً فمعناها أنها إحدى القضايا المطروحة اليوم على كاهل من يدعي أن لديه البديل في حل الدولتين أو التقسيم بالمفهوم الدارج.

يبرز السؤال: كيف هو الاستعداد للتعامل مع القومية اليهودية؟ و برأيي، أنه آن الأوان لنفكك ما الذي نريده من الوطنية اليهودية، لذلك فإن قفل النقاش في قضية تصادم الصهيونية مع الحلول المطروحة، فكأنه يوجد شيء بنيوي داخل الصهيونية ولا تعول ولا تضيف في مسألة حصول اختراقات في الفكر السياسي الإسرائيلي اليهودي، و بمحاولة اختراق شراكات مبنية على تفهم بعض القرارات، إذا كان في صلبها حق تقرير المصير لليهود في فلسطين التاريخية ضمن منظومة ذات علاقة بمصالحة تاريخية.

الجلسة الختامية

التوصيات

د. خالد الحروب، أ. خليل شاهين

التوصيات

(د. خالد الحروب، أ. خليل شاهين)

في نهاية المؤتمر الذي استمر على مدار يومين فتح الباب أمام الحضور لتقديم التوصيات والملاحظات، ومن تلك التوصيات:

ميساء الخطيب: اقتراح مشاركة الشباب في المؤتمر القادم في إعداد أوراق بحثية من أجل المساهمة في الحوارات وإغناء المؤتمر.

رباب عبد الهادي: طرحت مناقشة ما يجري على أرض الواقع بخصوص من الحملات التي تنظم في البلد، ومنها ما هو على مستوى دولي، وهي بالفعل حققت نجاحات، وحين نقاش الهوية أو «الفلستنة»، فمن المهم جداً مناقشة اللامساواة بين الطبقات والفئات الاجتماعية.

منار مخول: الخطاب الذي نحاول التحرر منه يتمثل في اختزال الحديث عن الانقسام الداخلي بين «فتح» و«حماس» وكأنه انقسام خارجي، حيث اختزلنا الصراع الفلسطيني وكأنه صراع بين «فتح» و«حماس»، وهما مجرد حزبين يمثلان شرائح معينة من الشعب الفلسطيني، وأنا كفلسطيني من 48، لدينا انقسام حاصل بين حزبي «الجبهة» و«التجمع»، لذا يجب أن يكون التمثيل أوسع في النقاش.

سائد أبو حجلة: استغرب غياب أصوات كافية من الإسلام السياسي في المؤتمر، خصوصاً بما أن الإسلام السياسي هو جزء من الواقع السياسي والانقسامات الموجودة.

يجب ألا نقول إن «حل الدولة الإسلامية» خاص بالإسلاميين، فهناك إسلاميون متنورون مع خيار الدولة الديمقراطية الواحدة، فإذا كانوا ضد الصهيونية فهم لا يختلفون مع اليهودية والدين اليهودي.

يوسف عبد الحق: اتضح من المؤتمر الحالي أن المشكل الداخلي هو أهم عنصر في ضعف أو قوة حركتنا، وسبب ذلك أن الشعب الفلسطيني لم يعد حقيقةً يمارس إرادته داخل مؤسساته؛ لذا أقترح أن يكون المؤتمر الثالث على النحو الآتي: تشكيل لجنة شبابية تعقد مؤتمراً تحضيرياً قبل ستة أشهر أو أكثر تدعو إليها من تشاء من قيادات سياسية وثقافية واجتماعية، لتطرح مرجعيات لمؤتمر لمجلس وطني منتخب.

سائد زهران: أقترح عقد المؤتمر القادم في تجمعات فلسطينية أخرى، خصوصاً مدينة قلقيلية لأنها محاصرة من كل الجهات، وسيشكل ذلك دعماً لاقتصادها من خلال التسوق فيها، إضافة رؤية معاناتها من الجدار.

وقدم كل من خالد الحروب و خليل شاهين جملة من التوصيات والملاحظات، واختتمها بكلمة جاء فيها:

يعتمد مركز مسارات سياسة تحكيم للأوراق التي ينشرها ويستكتبها ويستدعي الباحثين للمشاركة فيها لمثل هذا المؤتمر وغيره من مؤتمراته. إذ إن الأوراق التي تقدم تذهب إلى مُحكمين، يضعون ملاحظاتهم، حيث ترسل فيما بعد إلى معدّي الأوراق للأخذ بها، وقد تُقبل الأوراق وقد تُرفض، والهدف من ذلك ترقية البحث العلمي والمقاربات النقدية في مجتمعنا الفلسطيني، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً وأكاديمياً، والتحكيم ليست له علاقة بالزمانة والأخوة والصداقة، وإنما بمضمون البحث العلمي الذي نحرص جميعاً على ترفيته.

خلال التحضير للمؤتمر، أنجزنا النقاشات التحضيرية بمشاركة واسعة مع بداية أيار من العام الفائت، من أجل طلب إعداد الأوراق من قبل نخبة من الكتاب والأكاديميين والباحثين التي أسهمت في إغناء هذا المؤتمر.

نحن نطمح مع نهاية شباط القادم أن نغني هذه التجربة بالاعتماد على ملاحظاتكم، وعقد لقاءات بين الباحثين من الوطن والخارج مثلما عملنا في العام الماضي، حتى نكون جاهزين مع بداية آذار لنقوم بذات المنهجية، إذ نطلب من آخرين بأن يعدوا أوراقهم خلال ستة أشهر، من ثم التحكيم والمراجعة والتنقيح لهذه الأوراق قبل عقد المؤتمر القادم، ولذلك نحن نتمنى دائماً الإسراع في إنجاز الأوراق، وسنقوم ببعث ما يشبه النموذج للقضايا التي نفكر فيها، بشكل سريع فيما بعد.

وأخيراً، فإن دور مركز مسارات لم يكن ليستمر ويستقر لولا وجود الداعمين الذين نوجه لهم شكرنا، الأخ عبد المحسن القطان والدكتور رزق صقر والأخ سامح نمر، بالإضافة إلى الجهات والمؤسسات الفلسطينية التي بادرت وتقدمت هذه المرة في رعاية هذا المؤتمر، ونوجه لها الشكر.

ملحق رقم 1: برنامج المؤتمر

المؤتمر السنوي الثاني

التَّجْمَعَاتُ الفِلَسْطِينِيَّةُ وَتَمَثُّلاتُهَا وَمُسْتَقْبَلُ القَضِيَّةِ الفِلَسْطِينِيَّةِ

الخميس والجمعة 17 و18 كانون الثاني / يناير 2013

قاعات متنزه بلدية البيرة

ملاحظة: عدد جلسات المؤتمر ست عشرة، ومدة كل جلسة خمسون دقيقة

اليوم الأول

الخميس 2013/1/17

تسجيل	9:00 – 8:30
-------	-------------

الجلسة الافتتاحية 9:50 – 9:00	
رئيس الجلسة: ممدوح العكر (كلمة الافتتاح)	9:10 – 9:00
هانني المصري: فلسفة المؤتمر السنوي وأهدافه	9:20 – 9:10
شفيق الغبرا: التحديات أمام الهوية الفلسطينية	9:30 – 9:20
نقاش	9:50 – 9:30

الجلسة الأولى: الفلسطينيون.. الهوية وتمثلاتها/ الهوية الوطنية 10:40 – 9:50	
رئيس الجلسة	مجدي المالكي
10:05 – 9:50	فؤاد المغربي: ملاحظات حول الهوية الفلسطينية
10:10 – 10:05	تعقيب خالد الحروب
10:35 – 10:10	نقاش
10:40 – 10:35	تعقيب مقدم الورقة

استراحة قهوة	10:50 – 10:40
--------------	---------------

الجلسة الثانية: الفلسطينيون.. الهوية وتمثلاتها/ الهوية الاجتماعية 11:40 – 10:50	
رئيسة الجلسة	سعد عبد الهادي
11:05 – 10:50	أباهر السقا: الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثالاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة
11:10 – 11:05	تعقيب باسم زبيدي
11:35 – 11:10	نقاش
11:40 – 11:35	تعقيب مقدم الورقة

الجلسة الثالثة: الفلسطينيون.. الهوية وتمثالاتها/ الهوية الثقافية 12:30 – 11:40	
رئيس الجلسة	حسام زملط
11:55 – 11:40	عبد الرحيم الشيخ: الهوية الثقافية الفلسطينية .. «المثال» و«التمثيل» و«التماثل»
12:00 – 11:55	تعقيب حسن خضر
12:25 – 12:00	نقاش
12:30 – 12:25	تعقيب مقدم الورقة
12:40 – 12:30	استراحة قهوة

الجلسة الرابعة: المشروع الصهيوني وواقع التجزئة 1:30 – 12:40	
رئيسة الجلسة	هنيدة غانم
12:55 – 12:40	نديم روحانا: ملاحظات حول الصراع مع الصهيونية: ماذا يريد الفلسطينيون؟
1:00 – 12:55	تعقيب رائف زريق
1:25 – 1:00	نقاش
1:30 – 1:25	تعقيب مقدم الورقة
2:30 – 1:30	غداء

الجلسة الخامسة: التجمّعات الفلسطينية وواقع التجزئة الضفة الغربية 3:20 – 2:30	
رئيس الجلسة	سام بحور
2:45 – 2:30	سامية بطمة: نموذج التنمية الفلسطيني وإستراتيجيات التغيير في الأراضي الفلسطينية المحتلة
2:50 – 2:45	تعقيب نصر عبد الكريم
3:15 – 2:50	نقاش
3:20 – 3:15	تعقيب مقدم الورقة

الجلسة السادسة: التّجمّعات الفلسطينية وواقع التجزئة قطاع غزة 4:10 – 3:20	
رئيس الجلسة	نضال صبري
3:35 – 3:20	سمير أبو مدللة: آثار الحصار والانقسام والتكوين الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة على المشروع الوطني الجمعي الفلسطيني
3:40 – 3:35	تعقيب يوسف عبد الحق
4:05 – 3:40	نقاش
4:10 – 4:05	تعقيب مقدم الورقة
4:20 – 4:10	استراحة قهوة

الجلسة السابعة: التّجمّعات الفلسطينية وواقع التجزئة فلسطينيو الداخل 5:10 – 4:20	
رئيس الجلسة	عبد الكريم البرغوثي
4:35 – 4:20	يوسف رفيق جبارين: مفاهيم التخطيط القومي في إسرائيل وإستراتيجيات السيطرة
4:40 – 4:35	تعقيب مهند مصطفى
5:05 – 4:40	نقاش
5:10 – 5:05	تعقيب مقدم الورقة

اليوم الثاني
الجمعة 2013/1/18

تسجيل	9:00 – 8:30
-------	-------------

الجلسة الثامنة: التجمّعات الفلسطينية وواقع التجزئة أوروبا والأمريكتان 9:00 – 9:50	
نادية حجاب	رئيسة الجلسة
عبد الرزاق التكريتي: التجمّعات الفلسطينية في أوروبا والأمريكتين وإشكالية المواطنة	9:00 – 9:15
تعقيب معين رباني	9:15 – 9:20
نقاش	9:20 – 9:45
تعقيب مقدم الورقة	9:45 – 9:50

الجلسة التاسعة: التجمّعات الفلسطينية وواقع التجزئة لبنان 9:50 – 10:40	
غادة المدبوح	رئيسة الجلسة
ساري حنفي: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان .. أزمة الحاضر وسيناريوهات المستقبل	9:50 – 10:05
تعقيب أحمد جميل عزم	10:05 – 10:10
نقاش	10:10 – 10:35
تعقيب مقدم الورقة	10:35 – 10:40

استراحة قهوة	10:40 – 10:50
--------------	---------------

الجلسة العاشرة: التجمّعات الفلسطينية وواقع التجزئة الأردن 10:50 – 11:40	
---	--

رئيس الجلسة	إياد البرغوثي
11:05 – 10:50	عروب العابد: في تصدعات المدينة الكبيرة: الكفاح الفردي للأردنيين من أصل فلسطيني في عمان الشرقية
11:10 – 11:05	تعقيب أحمد نوفل
11:35 – 11:10	نقاش
11:40 – 11:35	تعقيب مقدم الورقة

12:40 – 11:40	صلاة الجمعة
---------------	-------------

الجلسة الحادية عشر: إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي المجتمع السياسي الفلسطيني في مواجهة التجزئة والانقسام 1:30 – 12:40	
رئيس الجلسة	إسماعيل الناشف
12:55 – 12:40	رباب عبد الهادي: السياسة الفلسطينية .. المقاومة والتحرير
1:00 – 12:55	تعقيب غسان الخطيب
1:25 – 1:00	نقاش
1:30 – 1:25	تعقيب مقدم الورقة

2:30 – 1:30	غداء
-------------	------

الجلسة الثانية عشر: إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي متطلبات إعادة بناء التمثيل الوطني 3:20 – 2:30	
رئيس الجلسة	وفاء عبد الرحمن
2:45 – 2:30	كرمة النابلسي: هذه السنة، بالتأكيد.
2:50 – 2:45	تعقيب جميل هلال
3:15 – 2:50	نقاش
3:20 – 3:15	تعقيب مقدم الورقة
الجلسة الثالثة عشر: إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي السلطة الفلسطينية .. الواقع والسيناريوهات 4:10 – 3:20	

رئيس الجلسة	سمير عبد الله
3:35 – 3:20	جورج حقممان: السلطة الفلسطينية، مسار أوسلو، وفك الحصار عن حق تقرير المصير
3:40 – 3:35	تعقيب قيس عبد الكريم
4:05 – 3:40	نقاش
4:10 – 4:05	تعقيب مقدم الورقة

4:20 – 4:10	استراحة قهوة
-------------	--------------

الجلسة الرابعة عشر: إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي واقع التجزئة في ضوء سيناريوهات الحلول السياسية المطروحة 5:10 – 4:20	
رئيس الجلسة	رائد نعيرات
4:35 – 4:20	ليلى فرسخ: التغلب على التشظي الفلسطيني: الخيارات السياسية والضرورات الوطنية
4:40 – 4:35	تعقيب بشير بشير
5:05 – 4:40	نقاش
5:10 – 5:05	تعقيب مقدم الورقة

الجلسة الختامية التوصيات والمقترحات 5:30 – 5:10	
رئيس الجلسة	خالد الحروب
5:20 – 5:10	نقاش
5:30 – 5:20	خليل شاهين: التوصيات

ملحق رقم 2

المشاركون/ات في المؤتمر

- د. أباهر السقا: رئيس دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت.
- د. أحمد جميل عزم: رئيس برنامج الدراسات العربية والفلسطينية في جامعة بيرزيت.
- أ. د. أحمد نوفل: أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، الأردن.
- د. إسماعيل الناشف: عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بن جوريون، بئر السبع.
- د. إياد البرغوثي: مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- د. باسم زيدي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.
- د. بشير بشير: باحث في معهد فان لير بالقدس.
- أ. جميل هلال: عالم اجتماع فلسطيني.
- د. جورج جقمان: أستاذ في برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.
- د. حسام زملط: دبلوماسي وأكاديمي فلسطيني.
- أ. حسن خضر: كاتب، ورئيس تحرير مجلة الكرمل.
- د. خالد الحروب: أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في جامعة نورث ويسترن، الدوحة؛ وباحث متقدم في كلية الدراسات الآسيوية والشرق أوسطية في جامعة كامبردج.
- أ. خليل شاهين: مدير البحوث والسياسات في مركز مسارات.
- د. رائد نعيمير: أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، رئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية.
- د. رائف زريق: باحث ومحاضر في مجال النظرية السياسية.

- د. رباب عبد الهادي: أستاذة مشاركة في دراسات العرق والمقاومة في جامعة سان فرانسيسكو، كبيرة الباحثين/الباحثات في المبادرة الأكاديمية لدراسة الجاليات العربية والمسلمة في المهجر في كلية الدراسات الإثنية بالجامعة.
- د. ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع وعلم الإنسان والعلوم الإعلامية في الجامعة الأمريكية، بيروت.
- أ. سام بحور: مستشار تطوير الأعمال في شركة AIM.
- د. سامية بطمة: مديرة معهد دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- أ. سعد عبد الهادي: مدير عام مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات العامة.
- د. سمير أبو مدللة: عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر، غزة.
- د. سمير عبد الله: مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- د. شفيق الغبرا: كاتب، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.
- د. عبد الرحيم الشيخ: أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية والعربية في جامعة بيرزيت.
- د. عبد الرزاق التكريتي: محاضر في التاريخ الدولي بجامعة شفيلد في بريطانيا، وناشط فلسطيني.
- د. عبد الكريم البرغوثي: مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- أ. عروب العابد: مرشحة لنيل الدكتوراه في دراسات التنمية، قسم الدراسات الأفريقية والشرقية في جامعة لندن.
- د. غادة المدبوح: أستاذة مساعدة في جامعة بيرزيت.
- د. غسان الخطيب: نائب رئيس جامعة بيرزيت للتنمية والاتصال، محاضر دراسات ثقافية.
- أ. د. فؤد المغربي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة تينيسي الأمريكية، شاتانوغا.
- أ. قيس عبد الكريم: عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- أ. د. كرمة النابلسي: أستاذة السياسة والعلاقات الدولية بجامعة أوكسفورد، وممثلة سابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

- د. ليلي فرسخ: أستاذ مشارك في جامعة ماساتشوستس في بوسطن.
- د. مجدي المالكي: عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت.
- أ. معين رباني: باحث، مدير مشاريع في مبادرة إدارة الأزمات الفنلندية CMI.
- د. ممدوح العكر: طبيب، رئيس مجلس أمناء مركز مسارات، مفوض في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- د. مهند مصطفى: باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.
- د. نادية حجاب: مديرة شبكة السياسات الفلسطينية.
- أ. د. نديم روحانا: أستاذ العلاقات الدولية في جامعة تافت الأمريكية، ومدير عام مركز مدى الكرمل، حيفا.
- د. نصر عبد الكريم: أستاذ جامعي، وباحث في العلوم الاقتصادية.
- أ. د. نضال صبري: أستاذ في جامعة بيرزيت.
- أ. هاني المصري: مدير عام مركز مسارات.
- د. هنيدة غانم: المدير العام للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.
- أ. وفاء عبد الرحمن: مديرة مؤسسة فلسطينيات.
- أ. د. يوسف رفيق جبارين: أستاذ الدراسات الحضريّة وتخطيط المدن، حيفا.
- د. يوسف عبد الحق: محاضر جامعي في الاقتصاد التنموي، محام، عضو مجلس إدارة المنتدى التنويري في نابلس.















